اجتماعات الجمعية الـ 140، والدورة 204، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 06 – 10 نيسان/أبريل 2019

(الوثائق الأولية)

القسم الرابع

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي 2019/04/02

الموضوع	الصفحة
تعديلات على مشروع القرار– اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	59-1
تعديلات على مشروع القرار– اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة	101-60
حلقة نقاش حول المساواة في العمل– منتدى النساء البرلمانيات	106-102
مداخلة من السيد بدرو بودنار نائب أول للأمين العام، في المجلس الأعلى لأوكرانيا، حول المنصة الرقمية لتبادل الآراء حول مواضيع المبادرة التشريعية: الرئيس، مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان في أوكرانيا	115-107
مداخلة من السيد مانويل كافيرو أمين عام مجلس الشيوخ، إسبانيا حول نطاق مراقبة الحكومة من قبل مجلس الشيوخ في إسبانيا: مشاركة الرئيس في الجلسة العامة	125-116
مداخلة من الدكتور جورج كليمان نائب الأمين العام في المجلس الاتحادي في ألمانيا حول برامج التدريب والتبادل المتقدمة لموظفي البرلمان	133-126
مداخلة من السيد محمد علي كومبوزولز الأمين العام لمجلس الأمة التركي الكبير (GNAT) صناعة القانون في مجلس الأمة التركي الكبير دور المعلومات والتكنولوجيا	177-134
مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه الأمين العام لبرلمان جورجيا حول التعاون الإقليمي: الفوائد والمنظورات	189-178
مداخلة من السيدة سنيهلاتا شريفستافتا الأمين العام لمجلس الشعب (لوك سابها) في الهند حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان الهندي: تعزيز الشفافية والكفاءة	204-190
مداخلة من السيدة كلاريسا سورتيس نائب كاتب مجلس النواب برلمان أستراليا حول انتخابات العام 2019: اختتام برلمان غير مألوف	217-205
مساهمة (ورقة عمل) من السيدة سنيهلاتا شريفستافتا الأمين العام لمجلس الشعب (لوك سابها) في الهند في المناقشة العامة حول كيف نجعل التشريع أفضل؟	225-218
مساهمة (ورقة عمل) من السيدة ليندا كيب نائب الأمين العام لمجلس النواب الهولندي في المناقشة العامة بشأن خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة	233-226
مساهمة (ورقة عمل) من السيد سيرجي مارتينوف الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية في المناقشة العامة حول كيف نجعل التشريع أفضل؟	241-234
مساهمة (ورقة عمل) من السيد سيرجي مارتينوف الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية في المناقشة العامة حول خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة	247-242
مساهمة (ورقة عمل) من السيد سيرجي مارتينوف الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية في المناقشة العامة حول قياس النشاط البرلماني	253-248
مساهمة (ورقة عمل) من السيد يعقوب كوالسكي الأمين العام لمجلس الشيوخ في بولندا في المناقشة العامة حول خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة	272-254

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

اللجنة الدائمة للسلم
والأمن الدوليين

C-I/140/DR-am
29 آذار/مارس 2019

عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان

تعديلات على مشروع القرار مقدم ضمن المهلة القانونية من قبل وفود الجزائر وأرمينيا وأذربيجان والصين والكونغو وكوبا وفنلندا والهند وإندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وهولندا والنرويج والفلبين وروسيا الاتحادية والسويد وسويسرا وتايلند وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام

مقدمة

الفقرة 1 من الديباجة

(1) إذ تعيد تأكيد الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، **عدم انتهاك الحدود المعترف بها دولياً**، وتقرير المصير للشعوب، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون داخل الولاية القضائية المحلية للدول، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

1

(أذربيجان)

ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

الفقرة 2 من الديباجة

2

حذف الفقرة

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

3

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(2) إذ تشير إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1949 ~~والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم،~~

(روسيا الاتحادية)

4

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(2) إذ تشير إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1989 والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم،

(تايلند)

الفقرة 3 من الديباجة

5

حذف الفقرة

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

6 (3) إذ تشير أيضاً إلى أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية ~~وأن الاتفاقية الدولية بشأن المرتزقة تنطبق على جميع النزاعات المسلحة~~؛

(روسيا الاتحادية)

فقرة جديدة في الديباجة (3 مكررة)

7 **(3 مكررة)** وإذ **يساورها بالغ القلق من استمرار الأعمال أو التهديدات المنطوية على التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال التي تهدد بقمع حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها أو قمعته بالفعل، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/73، PP5)**،

(كوبا)

فقرة جديدة في الديباجة (3 مكررة ثانياً)

8 **(3 مكررة ثانياً) واقتناعاً منها بأن المرتزقة أو الأنشطة التي يقومون بها تشكل، بصرف النظر عن طريقة استخدامهم أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر الشرعية، خطراً يهدد سلام الشعوب وأمنها وحقها في تقرير المصير وعقبة تعوق تمتعها بحقوق الإنسان جميعها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/73، PP10)**،

(كوبا)

فقرة جديدة في الديباجة (3 مكررة)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

9 (4) إذ *تلاحظ* أنه لا يوجد صك قانوني دولي يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول عموماً لهذه المصطلحات؛ ~~وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة يستخدم التعريف~~

~~التالي للمقاتلين الأجانب – "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو مكان الإقامة المعتاد ويشاركون في العنف كجزء من تمرّد أو جزء من جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في النزاع المسلح".~~

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(4) إذ *تلاحظ* أنه لا يوجد صك قانوني دولي يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول عموماً لهذه المصطلحات؛ وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة **كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وقمع حق الشعوب في تقرير مصيرها** يستخدم التعريف التالي للمقاتلين الأجانب – "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو مكان الإقامة المعتاد ويشاركون في العنف كجزء من تمرّد أو جزء من جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في النزاع المسلح"، **10**

(تايلند)

فقرة جديدة في الديباجة (4 مكررة)

نقل ديباجة الفقرة 14 لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة) **11**

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة (4 مكررة ثانياً)

نقل ديباجة الفقرة 15 لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة ثانياً) **12**

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة مكررة ثالثاً

(مكررة ثالثاً) وإذ تدرك أن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتفق، في معظم الحالات، مع الالتزامات القانونية والممارسات الجيدة ذات الصلة، **13**

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة مكررة رابعاً

نقل ديباجة الفقرة 16 لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة رابعاً) **14**

(سويسرا)

ديباجة الفقرة 5

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(5) إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، **15** 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، ~~وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،~~

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

16 (5) إذ *تشير* إلى ~~قرارات~~ الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار ~~182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016~~ وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

(روسيا الاتحادية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

17 (5) إذ *تشير* إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ~~ذات الصلة~~ بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان

في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

(أرمينيا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(5) إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، **و5/39 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2018**،بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)، **18**

(الإمارات العربية المتحدة)

فقرة جديدة في الديباجة 5 مكررة

وإذ تنوه مع التقدير بأعمال وإسهامات الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان وأسند إليه ولاية النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي دولي، بما في ذلك النظر في خيار وضع صك ملزم قانونا بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها ومراقبتها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/73، PP7)، **19**

(كوبا)

ديباجة الفقرة 6

فقرة جديدة في الديباجة 6 مكررة

(6 مكررة) وإذ يثير جزعها وقلقها ما تشكله أنشطة المرتزقة من خطر على السلام والأمن في البلدان النامية في أنحاء مختلفة من العالم، وبخاصة في مناطق النزاع المسلح، وما تنطوي عليه هذه الأنشطة من خطر يهدد سلامة واحترام النظام الدستوري للبلدان المتضررة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 158/72، PP7)، 20

(الإمارات العربية المتحدة)

ديباجة الفقرة 7

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(7) إذ *تعرب عن القلق الشديد* إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة ~~والمقاتلون الأجانب والعسكريون الخاصون وموظفو المؤسسات الأمنية~~ ضد السكان المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي، 21

(فنلندا والنرويج والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(7) إذ *تعرب عن القلق الشديد* إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة، **والمقاتلون الأجانب وبما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريون الخاصون و~~موظفو~~المؤسسات الأمنية ضد السكان المدنيين، وبما في ذلك** 22 القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي،

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة 7 مكررة

(7 مكررة) وإذ يلاحظ بقلق أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، ازدادت الخسائر البشرية نتيجة لكل من الصراعات والهجمات الإرهابية، التي يعود معظمها إلى استخدام المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأنه في الفترة من 2011 إلى 2014 ارتفع عدد الوفيات والوفيات الناجمة عن الإرهاب بسبب المعارك بنسبة 356 و 353 % ، على التوالي ، 23

(الفلبين)

ديباجة الفقرة 9

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين ~~الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة~~، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى، 24

(فنلندا والنرويج والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين الأجانب **وبما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل** ~~و~~الموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى، 25

(سويسرا)

ديباجة الفقرة 10

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(10) *تعتقد بشكل راسخ* بأن تقديم مرتكبي الانتهاكات **بحقوق الإنسان** إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا الانتهاكات **بحقوق الإنسان** وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف هي أمور أساسية لبناء السلام، **26**

(فنلندا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(10) *تعتقد بشكل راسخ* بأن تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا الانتهاكات بحقوقهم وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف، بالإضافة **إلى رعاية صحية سليمة** هي أمور أساسية لبناء السلام، **27**

(الكونغو)

ديباجة الفقرة 11

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة ~~الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة~~، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، **28**

(السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية~~، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم~~ **29**

~~المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة~~، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(فنلندا والنرويج)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

29 (11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(فنلندا والنرويج)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

30 (11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية **وغير الدولية**، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

31 (**11 مكررة**) ***واقتناعاً منها بأن المرتزقة أو الأنشطة التي يقومون بها تشكل، بصرف النظر عن طريقة استخدامهم أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر***

الشرعية، خطراً يهدد سلام الشعوب وأمنها وحقها في تقرير المصير وعقبة تعوق تمتعها بحقوق الإنسان جميعها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم PP 9,158/72)،

(أرمينيا)

ديباجة الفقرة 12

حذف الفقرة

32

(أرمينيا، فنلندا، النرويج، السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(12) *تعرب عن القلق البالغ* إزاء وجود المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم مؤسسات عسكرية وأمنية خاصة، في أراضي دول ذات سيادة بغرض تأجيج الصراعات المسلحة على أراضيها وتقويض السلامة الإقليمية **والسيادة** والنظام الدستوري لهذه الدول، **33**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

(12 مكرر) *سليط الضوء على* اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات التي تلجأ الشركات العسكرية والأمنية عند مواجهة تحديات أمنية؛ **34**

(إندونيسيا)

ديباجة الفقرة 13

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(13) *تدين* أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب~~ أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم بهدف انتهاك **35**

حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري،

(فنلندا، النرويج، والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(13) *تدين* أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم بهدف ~~انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري،~~ **وقمع حق الشعوب في تقرير مصيرها** **36**

(فنلندا، النرويج، والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(13) *تدين* أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم، **واستخدام القطاعات الخاصة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة** وبهدف انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري، **37**

(إندونيسيا)

ديباجة الفقرة 14

حذف الفقرة **38**

(فنلندا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية النرويج، السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(14) *تعتبر* أن ~~وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح في 17 أيلول/سبتمبر 2008 تُعرِّف~~ المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها كيانات تجارية خاصة، بغض النظر عن كيفية تعريف نفسها بأنّها توفر الخدمات العسكرية و/ أو الأمنية، بما في ذلك على وجه الخصوص، الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ وصيانة وتشغيل أنظمة وتشغيلها ؛ واحتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة إلى القوات المحلية وموظفي أو تدريبها، (روسيا الاتحادية)	**39**

تُعدّل لتصبح كالتالي:

نقل ديباجة الفقرة (14) لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة)

40

(سويسرا)

ديباجة الفقرة 15

حذف الفقرة

41

(فنلندا، النرويج، السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

نقل ديباجة الفقرة (15) لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة ثانياً)

42

(سويسرا)

الفقرة 16 من الديباجة

حذف الفقرة

43

(*فنلندا، النرويج والسويد*)

(16) *تؤكد من جديد* أن موظفي المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة ملزمون، بغض النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الإنساني الدولي المطبق والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بالقدر الذي تمارسه السلطة الحكومية، ويخضعون للملاحقة القضائية إذا ارتكبوا الأفعال المعترف بها كجرائم بموجب القانون الوطني أو الدولي المعمول به؛ وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المؤسسات العسكرية والأمنية **44** الخاصة مسؤولية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ إجراءات لوقف التجاوزات من جانب موظفيها، وتوفير أو التعاون في عمليات توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

نقل ديباجة الفقرة (15) لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة ثانياً)

45

(سويسرا)

فقرة جديدة من الديباجة 16 مكررة

(16 مكررة) *تؤكّد* من جديد أيضاً أن المرتزقة ملزمون، بغض النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الدولي والمحلي المعمول به ويخضعون للمحاكمة إذا ارتكبوا أفعالاً معترف بها كجرائم بموجب القانون الدولي والمحلي الواجب التطبيق؛ وعلاوة على ذلك، فإن سلوك المرتزقة يُعزى إلى الدول وقد يترتب عليها مسؤولية وفقاً للقانون الدولي، مثل ما إذا كان المرتزقة يتصرفون بناءً على تعليمات أو تحت إشراف أو سيطرة دولة ما،

46

(السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

الفقرة 17 من الديباجة

(17) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية ~~الدولة بغرض تقويض السلامة الإقليمية والنظام الدستوري للدول الأخرى،~~ **47**

(أرمينيا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(17) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية الدولة بغرض تقويض السلامة، **والسيادة** الإقليمية والنظام الدستوري للدول الأخرى، **48**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة

(17 مكررة) *تشير إلى أنّ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها* (باريس 1948) تصف جريمة الإبادة الجماعية بأنّها جريمة بموجب القانون الدولي تتعهد الأطراف المتعاقدة بمنعها والمعاقبة عليها، **49**

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة ثانياً

(17 مكررة ثانياً) *تشير أيضاً إلى أنّ* الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت إنشاء آلية دولية ومحايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكب في الجمهورية العربية السورية وملاحقتهم قضائياً منذ آذار/ مارس 2011 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 248/71)، **50**

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة ثالثاً

51 **(17 مكرراً ثالثاً)** ***ترى*** **أنّه من المفضل أن تتم محاكمة مرتكبي الإبادة الجماعية في البلد الذي حدثت فيه الإبادة الجماعية**

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة رابعاً

52 **(17 مكررة رابعاً)** ***تضع في اعتبارها أيضاً*** **أنّ محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس 2011، تعترضها صعوبات مختلفة،**

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة خامساً

53 **(17 مكررة خامساً)** ***تلاحظ*** **أنّه، بصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم مقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية يتعارض مع نصّ وروح اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهو أمر مؤسف للغاية،**

(*هولندا*)

منطوق القرار

الفقرة 1 من منطوق القرار

54

حذف الفقرة

(سويسرا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

1. ~~تقرّر~~ **تطلب** التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة والمقاتلين الأجانب؛ ~~وفي هذا الصدد، تدعو~~ **تأخذ علماً بالعمل المنجز من قبل** الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير ~~لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛~~ **55**

(الهند)

1. *تقرّر* التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب~~؛ وفي هذا الصدد، تدعو الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ **56**

(فنلندا، النرويج، السويد)

فقرة جديدة من منطوق القرار 1 مكررة

1 مكررة. *تدعو* الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة إلى مواصلة دراسة وتحديد المصادر والأسباب والقضايا الناشئة والمظاهر والاتجاهات المتعلقة بالمرتزقة أو الأنشطة المتعلقة بالمرتزقة والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة وتأثيرها على حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحقّ الشعوب في تقرير المصير (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 159/73، OP16)؛ **57**

(كوبا)

الفقرة 2 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

2.تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛~~

58

(النرويج، السويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة~~ في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

59

(فنلندا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان **أنّ لا تستخدم أراضيها والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرتها في أنشطة المرتزقة،** وعدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

60

(الإمارات العربية المتحدة)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان **بما في ذلك حق الشعوب في تقرير** والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

61

(أرمينيا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2~~.تحثّ~~ **تشجع** جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

62

(الصين)

الفقرة 3 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛~~

63

(النرويج والسودان)

تعدّل لتصبح كالتالي:

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب~~ أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، ~~بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية~~ الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **64**

(فنلندا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

3.*تدعو* البرلمانات إلى تعديل ~~تشريعاتها~~ **التشريعات** القائمة **في دولة كل منها**، من أجل منع، ~~و~~معاقبة **وحظر صراحة** تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **65**

(الكونغو)

تعدّل لتصبح كالتالي:

3.*تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع **وحظر** ومعاقبة **دفع الفدية وكذلك** تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **66**

(الجزائر)

الفقرة 4 من منطوق القرار

حذف الفقرة

67

(الكونغو، فنلندا، النرويج والسويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

4. تطلب من البرلمانات ~~فرض حظر محدد~~ **سنّ تشريع لتعزيز حظر** على تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتدخل في النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

68

(تايلند)

4.~~تطلب من~~ **تدعو أيضاً** البرلمانات فرض حظر محدد على تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتدخل في النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

69

(الصين)

فقرة جديدة من منطوق القرار 4 مكررة

4 مكررة. *تشجع* المجتمع الدولي على تطوير آلية تسجيل دولية للمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة لضمان امتثالها للقانون الدولي؛ وتؤكّد على أهمية أن تحترم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية؛

70

(إندونيسيا)

الفقرة 5 من منطوق القرار

حذف الفقرة

71

(فنلندا، النرويج والسويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

5.تشجع البرلمانات على إنشاء آليات تنظيمية وطنية لتسجيل الأنشطة الرامية إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك **حق الشعوب في تقرير مصيرها**، أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

72

(أرمينيا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

5.تشجع البرلمانات على إنشاء آليات وطنية **وقانونية** وتنظيمية لتسجيل الأنشطة الرامية إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

73

(تايلند)

الفقرة 6 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

6.تدعو برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛ **وزيادة تقييم الأطر القانونية والسياسية الوطنية الخاصة بها فيما يتعلق باستخدام المرتزقة و/ أو المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة تماشياً مع الاتفاقية، بما في ذلك وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة؛**

(إندونيسيا)

74

تعدل لتصبح كالتالي:

6.تدعو برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛ **وسنّها في تشريعات من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة، ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية؛**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

75

تعدل لتصبح كالتالي:

6.تدعو برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛ **وسنّها في تشريعات من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة، ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية؛**

(الصين)

76

تعدل لتصبح كالتالي:

76 6. ~~تدعو~~ **تشجع أيضاً** برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛

الفقرة 7 من منطوق القرار

77 حذف الفقرة

(فنلندا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، النرويج والسويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

78 7. *تدعو* البرلمانات والحكومات إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم **وثيقة مونترو المتعلقة بالالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة** في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة، **لمنع انتهاك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة** في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ ~~الاتفاقية~~ الوثائق؛

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

79 7. ~~تدعو~~ **تشجع** البرلمانات والحكومات إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ الاتفاقية؛

(فييتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 7 مكررة

7 مكرر. *تشجّع* البرلمانات على حثّ القطاعات الخاصة أو الشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة للامتثال للصكوك ذات الصلة من القوانين الدولية الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان؛ 80

(إندونيسيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 7 مكررة ثانياً

7 مكررة ثانياً. *تشجّع* البرلمانات الأخرى على حثّ الشركات متعددة الجنسيات على احترام حقوق الإنسان في أنشطتها التجارية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ 81

(إندونيسيا)

الفقرة 8 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

8. تحثّ الدول على مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والاحتياجات الخاصة للنساء و~~الفتيات~~ والأطفال، وتشدّد على أهمية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن؛ 82

(تايلند)

الفقرة 9 من منطوق القرار 83

تعدّل لتصبح كالتالي:

تدين تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها من أجل تجريم هذه الممارسات في **التشريعات** الوطنية؛

(الكونغو)

دمج الفقرتين 9 و 10 وتعدّل كما يلي:

9. *تدين* ~~*9. تدين بشدة*~~ **السياسات التي تهدف إلى غرس المواقف القتالية/ العدائية والعقليات بين الأطفال التي تسهم في** تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها من أجل تجريم هذه الممارسات في التشريعات الوطنية؛ **84**

(فييتنام)

الفقرة 10 من منطوق القرار

حذف الفقرة **85**

(فيتنام)

تعدّل لتصبح كالتالي:

10. *تدين بشدة* السياسات الرامية إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ ~~العدائية~~ **العدوانية** بين الأطفال؛ **86**

(فنلندا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

10. *تدين بشدة* السياسات الرامية إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ العدائية بين الأطفال **في النزاعات المسلحة**؛ **87**

(الصين)

فقرة جديدة من منطوق القرار 10 مكررة

88 **10 مكررة.** ***تدين*** **أنشـــطة المرتزقة في البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق الصراع، والتهديد الذي يشكلونه لسلامة واحترام النظام الدستوري لتلك البلدان وتمتّع شعوبها بحقوق الإنسان،**

(الإمارات العربية المتحدة)

الفقرة 11 من منطوق القرار

89 حذف الفقرة

(سويسرا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

90 11. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات **المستقبلية** ~~التي قد تنشأ~~ بعد اعتماد **هذا** القرار ~~الحالي~~ ، والتهديد الذي تشكله على سلامة النظام الدستوري للدول السيادية واحترامه، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(تايلند)

تعدّل لتصبح كالتالي:

91 11. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات ~~التي~~ قد تنشأ بعد اعتماد هذا القرار، والتهديد الذي تشكله على سلامة النظام الدستوري للدول السيادية واحترامه **وحق الشعوب في تقرير مصيرها**، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(أرمينيا)

الفقرة 12 من منطوق القرار

92 حذف الفقرة

(فنلندا، النرويج، السويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

12. *تدين أيضاً* ~~الأنشطة العدائية وانتهاك~~ **القانون الدولي الإنساني** وحقوق الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ؛

93

(سويسرا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

12. *تدين أيضاً* الأنشطة العدائية وانتهاك حقوق الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات **المستقبلية** ~~التي قد تنشأ~~ بعد اتخاذ **هذا** القرار ~~الحالي~~ والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

94

(تايلند)

تعدّل لتصبح كالتالي:

12. *تدين أيضاً* الأنشطة العدائية وانتهاك حقوق الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري

95

للدول ذات السيادة، **وحق الشعوب في تقرير مصيرها**، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(أرمينيا)

الفقرة 13 من منطوق القرار

حذف الفقرة **96**

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي

13.*تدعو* ~~الدول~~ **البرلمانات** إلى **دعم السلطات المعنية** تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين **97** الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛

(تايلند)

تُعدل لتصبح كالتالي

13. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية ~~لرؤساء~~ **للذين يشغّلون في** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك **المسؤولين التنفيذيين** ~~رؤساء~~ الإدارات أو ~~مديري~~ المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن **98** الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية ~~لرؤساء~~ **للمسؤولين عن** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛ **99**

(الكونغو)

تُعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً ~~للقانون الدولي~~ لقوانينهم الوطنية؛ **100**

(فييتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 13 مكرر

13 مكررة. *تهيب أيضاً* بالدول أن تتخذ تدابير تمكنها من رصد أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تنفذ ليس فقط على أراضيها ولكن، فيما يتعلق بشركاتها الوطنية، والأنشطة التي تنفذ في بلدان أخرى؛ **101**

(سويسرا)

الفقرة 14 من منطوق القرار **102**

تُعدل لتصبح كالتالي:

14.تدعو أيضاً الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة~~ وجميع أولئك الذين ترعاهم؛

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

14. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب ~~و~~ **بما في ذلك** الموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛ **103**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

14. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير ~~خاصة~~ **ضرورية** لحماية النساء ~~والفتيات~~ **والأطفال** من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛ **104**

(تايلند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 14 مكررة **105**

14 مكررة. ***تدعو كذلك*** **الحكومات إلى اقتراح إنشـــاء محكمة جزائية دولية لمحاكمة مقاتلي داعش المعتقلين في سورية؛**

(هولندا)

الفقرة 15 من منطوق القرار

تُعدل لتصبح كالتالي:

106 15.تدين أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي **انتهاكات القانون الدولي كجزء من** أنشطة الارتزاق **الخاصة بهم** وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة ~~الذين يشاركون في النزاعات المسلحة~~ وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛
(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

107 15.تدين أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي أنشطة الارتزاق وللمسؤولين عن **دفع الفدية وكذلك عن** استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛
(الجزائر)

108 تُعدل لتصبح كالتالي:

15.تدين أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي أنشطة الارتزاق وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون ~~تفرقة~~ **تمييز** إلى القضاء؛

(تايلند)

الفقرة 16 من منطوق القرار

109 حذف الفقرة

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

16.تدين أيضاً أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح ~~لرؤساء~~ **للمسؤولين التنفيذيين** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين ~~في أعمال عدائية~~ وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ~~النزاعات المسلحة~~، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛ **110**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

16.تدين أيضاً أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح ~~لرؤساء~~ **لأولئك المسؤولين عن** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون ~~تفرقة~~ **تمييز**، إلى القضاء؛ **111**

(الكونغو)

تُعدل لتصبح كالتالي: **112**

16.تدين أيضاً أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛

(تايلند)

الفقرة 17 من منطوق القرار

حذف الفقرة

113

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

17.تدين كذلك أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن **دفع الفدية وكذلك عن** استخدام المقاتلين الأجانب وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

114

(الجزائر)

تُعدل لتصبح كالتالي:

17.تدين كذلك أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن استخدام المقاتلين الأجانب وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون ~~تفرقة~~ **تمييز** إلى القضاء؛

115

(تايلند)

الفقرة 18 من منطوق القرار

116

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق ~~وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات،~~ ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق ~~وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة~~ الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **117**

(فنلندا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، ~~وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي،~~ **حيث يكون ذلك مناسباً،** ~~إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية~~ **دعم السلطة القضائية في عملية** ملاحقة المتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ~~ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً~~ **وفقاً** للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **118**

(تايلند)

تُعدل لتصبح كالتالي: **119**

18.تدعو البرلمانات، ~~وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي~~، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً ~~للمعايير الدولية لحقوق الإنسان~~ والقانون الدولي الإنساني **القابل للتطبيق** ؛

(الهند)

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، ~~وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي~~، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في ~~الملاحقة القضائية~~ **التحقيقات الموضوعية** للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **120**

(روسيا الاتحادية)

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب ~~والرؤساء الأجانب العاملين~~ **بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين** في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات **للقانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان**، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **121**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي: **122**

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي **والقوانين الوطنية**، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(فيتنام)

الفقرة 19 من منطوق القرار

تُعدل لتصبح كالتالي:

19. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة لتعزيز الوصول إلى المساعدة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الانتصاف لضحايا العنف من قبل المرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة~~؛ **123**

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

19. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة لتعزيز الوصول إلى المساعدة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الانتصاف لضحايا ~~العنف~~ **انتهاكات القانون الدولي المرتكبة** من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة؛ **124**

(سويسرا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 19 مكررة

19 مكررة. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى الاســـتفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية مثل الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المؤتمرات المماثلة التي يستضيفها الاتحاد البرلماني الدولي للتعرّف على أفضل **125**

الممارسات والسياسات للتعامل بفعالية مع الإرهاب والصراعات غير النظامية التي تقوض السلم والأمن الدوليين والسيادة والسلامة الإقليمية للدول؛

(الفلبين)

فقرة جديدة من منطوق القرار 19 مكرر

126 **19 مكررة.** ***تدعو أيضاً*** **إلى تعاون دولي ملموس لضمان تبادل المعلومات وأفضل الممارسات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب والقطاع الخاص والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة؛**

(إندونيسيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 19 مكرراً ثانياً

127 **19 مكررة ثالثاً.** ***تدعو كذلك*** **إلى تكثيف التعاون الدولي لزيادة المساعدة التقنية لبناء القدرات والتدريب على الوقاية والملاحقة القضائية وتعزيز الأطر والنظم القانونية الوطنية، وكذلك بشأن حماية الضحايا؛**

(إندونيسيا)

العنوان

تعديل العنوان على النحو التالي:

128 عدم مقبولية استخدام المرتزقة **والمقاتلين الأجانب** كوسيلة لتقويض السلام، **والأمن الدولي، والسلامة الإقليمية للدول** وانتهاك حقوق الإنسان

(أوكرانيا)

تعديل العنوان على النحو التالي:

عدم مقبولية اســـتخدام المرتزقة **والأنشـــطة المتعلقة بالمرتزقة والمقاتلين الأجانب** كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان

129

(فيتنام)

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Standing Committee on
Peace and International Security

C-I/140/DR-am
29 March 2019

Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights

Amendments to the draft resolution submitted within the statutory deadline by the delegations of Algeria, Armenia, Azerbaijan, China, Congo, Cuba, Finland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), the Netherlands, Norway, the Philippines, the Russian Federation, Sweden, Switzerland, Thailand, Ukraine, the United Arab Emirates and Viet Nam

PREAMBULE

Preambular paragraph 1

Amend to read as follows:

(1) *Reaffirming* the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations concerning the strict observance of the principles of sovereign equality, political independence, territorial integrity of States, **inviolability of internationally recognized borders,** self-determination of peoples, non-use of force or threat of use of force in international relations, non-interference in affairs within the domestic jurisdiction of States, and promotion and respect for human rights and for fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language, or religion, **1**

(Azerbaijan)

Preambular paragraph 2

Delete the paragraph **2**

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

(2) *Recalling* the definitions of mercenaries contained in Article 47 of Additional Protocol I to the 1949 Geneva Conventions ~~and Article 1 of the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries~~, **3**

(Russian Federation)

Amend to read as follows:

(2) *Recalling* the definitions of mercenaries contained in Article 47 of Additional Protocol I to the 1949 Geneva Conventions and Article 1 of the **1989** International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries, **4**

(Thailand)

Preambular paragraph 3

Delete the paragraph **5**

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

(3) *Also recalling* that Additional Protocol I to the Geneva Conventions is applicable in international armed conflicts ~~and that the International Convention on Mercenaries is applicable in all armed conflicts~~, **6**

(Russian Federation)

New preambular paragraph 3bis

(3bis) *Deeply concerned* at the continuation of acts or threats of foreign military intervention and occupation that are threatening to suppress, or have already suppressed, the right to self-determination of peoples and nations (United Nations GA Resolution 73/159, PP5), **7**

(Cuba)

New preambular paragraph 3ter

(3ter) *Convinced* that, notwithstanding the way in which mercenaries or mercenary-related activities are used or the form that they take to acquire some semblance of legitimacy, they are a threat to peace, security and the self-determination of peoples and an obstacle to the enjoyment of all human rights by peoples (United Nations GA Resolution 73/159, PP10), **8**

(Cuba)

Preambular paragraph 4

Amend to read as follows:

(4) *Noting* that there is no international legal instrument regarding foreign fighters or foreign terrorist fighters, and no commonly accepted legal definition of these terms~~; and that the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries uses the following definition for foreign fighters - "individuals who leave their country of origin or habitual residence and become involved in violence as part of an insurgency or non-State armed group in an armed conflict"~~, **9**

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

(4) *Noting* that there is no international legal instrument regarding foreign fighters or foreign terrorist fighters, and no commonly accepted legal definition of these terms; and that the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries **as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination** uses the following definition for foreign fighters - "individuals who leave their country of origin or habitual residence and become involved in violence as part of an insurgency or non-State armed group in an armed conflict", **10**

(Thailand)

New preambular paragraph (4bis)

Move preambular paragraph 14 to become preambular paragraph (4bis) **11**

(Switzerland)

New preambular paragraph (4ter)

Move preambular paragraph 15 to become preambular paragraph (4ter) **12**

(Switzerland)

New preambular paragraph 4quater

(4quater) *Aware* of the fact that the activities of private military and security companies are, in most cases, in keeping with the relevant legal obligations and good practices, **13**

(Switzerland)

New preambular paragraph 4quinquies

Move preambular paragraph 16 to become preambular paragraph (4quinquies) **14**

(Switzerland)

Preambular paragraph 5

Amend to read as follows:

(5) *Recalling* the relevant United Nations General Assembly Resolutions including resolution 71/182 of 19 December 2016 and Human Rights Council resolutions 15/12 of 30 September 2010, 15/26 of 1 October 2010, 18/4 of 29 September 2011, 21/8 of 27 September 2012, 24/13 of 26 September 2013, 27/10 of 25 September 2014, 30/6 of 1 October 2015, 33/4 of 29 September 2016 and 36/3 of 28 September 2017, as well as all resolutions adopted by the Commission on Human Rights in this regard, ~~and European Parliament resolution of 4 July 2017 on private security companies, the International Code of Conduct for Private Security Service Providers (2010), and the Convention for the Elimination of Mercenarism in Africa (1977),~~ **15**

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

(5) *Recalling* the relevant United Nations General Assembly Resolutions including resolution 71/182 of 19 December 2016 and Human Rights Council resolutions 15/12 of 30 September 2010, 15/26 of 1 October 2010, 18/4 of 29 September 2011, 21/8 of 27 September 2012, 24/13 of 26 September 2013, 27/10 of 25 September 2014, 30/6 of 1 October 2015, 33/4 of 29 September 2016 and 36/3 of 28 September 2017, as well as all resolutions adopted by the Commission on Human Rights in this regard, ~~and European Parliament resolution of 4 July 2017 on private security companies,~~ the International Code of Conduct for Private Security Service Providers (2010), and the Convention for the Elimination of Mercenarism in Africa (1977), **16**

(Russian Federation)

Amend to read as follows:

(5) *Recalling* the ~~relevant~~ United Nations General Assembly ~~Resolutions including~~ Resolution ~~71/182 of 19 December 2016 and~~ **entitled *Use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination of 17 December 2018*,** and ***also recalling*** Human Rights Council resolutions 15/12 of 30 September 2010, 15/26 of 1 October 2010, 18/4 of 29 September 2011, 21/8 of 27 September 2012, 24/13 of 26 September 2013, 27/10 of 25 September 2014, 30/6 of 1 October 2015, 33/4 of 29 September 2016 and 36/3 of 28 September 2017, as well as all resolutions adopted by the Commission on Human Rights in this regard, and European Parliament resolution of 4 July 2017 on private security companies, the International Code of Conduct for Private Security Service Providers (2010), and the Convention for the Elimination of Mercenarism in Africa (1977), **17**

(Armenia)

Amend to read as follows:

(5) *Recalling* the relevant United Nations General Assembly Resolutions including resolution 71/182 of 19 December 2016 and Human Rights Council resolutions 15/12 of 30 September 2010, 15/26 of 1 October 2010, 18/4 of 29 September 2011, 21/8 of 27 September 2012, 24/13 of 26 September 2013, 27/10 of 25 September 2014, 30/6 of 1 October 2015, 33/4 of 29 September 2016 and 36/3 of 28 September 2017, **and 39/5 of 27 September 2018**, as well as all resolutions adopted by the Commission on Human Rights in this regard, and European Parliament resolution of 4 July 2017 on private security companies, the International Code of Conduct for Private Security Service Providers (2010), and the Convention for the Elimination of Mercenarism in Africa (1977), **18**

(United Arab Emirates)

New preambular paragraph 5bis

(5bis) *Acknowledging with appreciation* the work and contributions of the open-ended intergovernmental working group established by the Human Rights Council with the mandate of considering the possibility of elaborating an international regulatory framework, including the option of elaborating a legally binding instrument on the regulation, monitoring and oversight of the activities of private military and security companies (United Nations GA Resolution 73/159, PP7), **19**

(Cuba)

Preambular paragraph 6

New preambular paragraph 6bis

(6bis) *Expressing* grave concern at the danger that the activities of mercenaries constitute to peace and security in developing countries in various parts of the world, in particular in areas of armed conflict, and about the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of the affected countries (United Nations GA Resolution 72/158, PP7), **20**

(United Arab Emirates)

Preambular paragraph 7

Amend to read as follows:

(7) *Expressing grave concern* at the scores of human rights violations perpetrated by mercenaries~~, foreign fighters and private military and security company employees~~ against the civilian population, including extrajudicial killings, rape, enslavement of women and children, torture, enforced disappearance and abductions as well as pillaging and arbitrary arrest and detention, **21**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

(7) *Expressing grave concern* at the scores of human rights violations perpetrated by mercenaries~~,~~ **and** foreign fighters, ~~and~~ **including those employed by** private military and security compan**ies**, ~~employees~~ against the civilian population, including extrajudicial killings, rape, enslavement of women and children, torture, enforced disappearance and abductions as well as pillaging and arbitrary arrest and detention, **22**

(Switzerland)

New preambular paragraph 7bis

(7bis) *Noting with concern* that for the last twenty years, there has been an increase in human losses as a result both of conflicts and terrorist attacks, a majority of which was due to the use of mercenaries and foreign terrorist fighters, and that from 2011 to 2014, the number of battle-related deaths and deaths from terrorism increased by 356 and 353 per cent, respectively, **23**

(Philippines)

Preambular paragraph 9

Amend to read as follows:

(9) *Noting with concern* that children are increasingly becoming victims of mercenaries, ~~foreign fighters and private military and security company employees~~, be they forcibly recruited as child soldiers or used for sexual slavery and other purposes, **24**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

(9) *Noting with concern* that children are increasingly becoming victims of mercenaries **and**~~,~~ foreign fighters**, including by those employed by** ~~and~~ private military and security compan~~y~~**ies** ~~employees~~, be they forcibly recruited as child soldiers or used for sexual slavery and other purposes, **25**

(Switzerland)

Preambular paragraph 10

Amend to read as follows:

(10) *Firmly believing* that bringing to justice perpetrators of **human rights** violations and ensuring that victims of **human rights** violations are being made aware of their rights and guaranteed full access to justice and remedies are crucial to building peace, **26**

(Finland)

27

Amend to read as follows:

(10) *Firmly believing* that bringing to justice perpetrators of violations and ensuring that victims of violations are being made aware of their rights and guaranteed full access to justice and remedies**, as well as to appropriate pscho sanitary care,** are crucial to building peace,

(Congo)

Preambular paragraph 11

Amend to read as follows:

(11) *Reaffirming* that the use of mercenaries and their recruitment, financing, protection and training in ~~international~~ armed conflicts, ~~and of foreign fighters, including those hired by private military and security companies in armed conflicts~~, are causes of grave concern to all States and that they violate the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations, **28**

(Sweden)

Amend to read as follows:

(11) *Reaffirming* that the use of mercenaries and their recruitment, financing, protection and training in international armed conflicts, ~~and of foreign fighters, including those hired by private military and security companies in armed conflicts~~, are causes of grave concern to all States and that they violate the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations, **29**

(Finland and Norway)

Amend to read as follows:

(11) *Reaffirming* that the use of mercenaries and their recruitment, financing, protection and training in international **and non-international** armed conflicts, and of foreign fighters, including those hired by private military and security companies in armed conflicts, are causes of grave concern to all States and that they violate the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations, **30**

(Islamic Republic of Iran)

New preambular paragraph 11bis

(11bis) *Convinced* that, notwithstanding the way in which mercenaries or mercenary-related activities are used or the form that they take to acquire some semblance of legitimacy, they are a threat to peace, security and the self-determination of peoples and an obstacle to the enjoyment of all human rights by peoples (United Nations GA Resolution 72/158, PP9), **31**

(Armenia)

Preambular paragraph 12

Delete the paragraph

(Armenia, Finland, Norway and Sweden) **32**

Amend to read as follows:

(12) *Expressing grave concern* at the presence of foreign fighters, including those hired by private military and security companies, on the territories of sovereign States with the purpose to fuel armed conflicts on their territories and to undermine the territorial integrity**, sovereignty** and constitutional order of those States, **33**

(Islamic Republic of Iran)

New preambular paragraph 12bis

(12bis) *Highlighting* the trend of multinational corporations resorting to private military and security companies when faced with security challenges; **34**

(Indonesia)

Preambular paragraph 13

Amend to read as follows:

(13) *Condemning* any State that permits, promotes or tolerates the recruitment, financing, training, assembly, transit or use of mercenaries ~~and foreign fighters~~ with the objective of violating human rights, disrupting and/or undermining the territorial integrity of the sovereign States within their internationally recognized borders and their constitutional order, **35**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

(13) *Condemning* any State that permits, promotes or tolerates the recruitment, financing, training, assembly, transit or use of mercenaries and foreign fighters with the objective of violating human rights~~, disrupting and/or undermining the territorial integrity of the sovereign States within their internationally recognized borders and their constitutional order~~ **and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination**, **36**

(Armenia)

Amend to read as follows:

(13) *Condemning* any State that permits, promotes or tolerates the recruitment, financing, training, assembly, transit or use of mercenaries and foreign fighters**, the use of private sectors and private military and security companies** with the objective of violating human rights, disrupting and/or undermining the territorial integrity of the sovereign States within their internationally recognized borders and their constitutional order, **37**

(Indonesia)

Preambular paragraph 14

Delete the paragraph **38**

(Finland, Islamic Republic of Iran, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

(14) *Considering* that ~~the Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States related to Operations of Private Military and Security Companies during Armed Conflict of 17 September 2008 defines~~ private military and security companies **are defined** as private business entities, irrespective of how they define themselves, that provide military and/or security services, that include, in particular, armed guarding and protection of persons and objects, such as convoys, buildings and other places; maintenance and operation of weapons systems; prisoner detention; and advice to or training of local forces and security personnel, **39**

(Russian Federation)

Amend to read as follows:

Move preambular paragraph (14) to become preambular paragraph (4bis) **40**

(Switzerland)

Preambular paragraph 15

Delete the paragraph **41**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

Move preambular paragraph (15) to become preambular paragraph (4ter) **42**

(Switzerland)

Preambular paragraph 16

Delete the paragraph **43**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

(16) *Reaffirming* that the personnel of private military and security companies are obliged, regardless of their status, to comply with applicable international humanitarian law and the State's obligations under international human rights law ~~to the extent they exercise governmental authority~~, and are subject to prosecution if they commit acts recognized as crimes under applicable national or international law; and furthermore, that private military and security companies have a responsibility to respect human rights and international humanitarian law, to take action to stop abuses by their personnel and to provide for or cooperate in processes to provide an effective remedy to the victims, **44**

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

Move preambular paragraph (16) to become preambular paragraph (4quinquies) **45**

(Switzerland)

New preambular paragraph 16bis

(16bis) *Also reaffirming* that mercenaries are obliged, regardless of their status, to comply with applicable international and domestic law and are subject to prosecution if they commit acts recognized as crimes under applicable international and domestic law; and furthermore, that the conduct of mercenaries is attributable to, and may entail the responsibility of, States in accordance with international law, such as if mercenaries are acting on the instructions of, or under the direction or control of, a State, **46**

(Sweden)

Preambular paragraph 17

Amend to read as follows:

(17) *Remaining concerned* over state-sponsored recruitment of mercenaries ~~with the purpose to undermine the territorial integrity and constitutional order of other States~~, **47**

(Armenia)

Amend to read as follows:

(17) *Remaining concerned* over state-sponsored recruitment of mercenaries with the purpose to undermine the territorial integrity**, sovereignty** and constitutional order of other States, **48**

(Islamic Republic of Iran)

New preambular paragraph 17bis

(17bis) *Recalling* that the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Paris 1948) labels the crime of genocide as a crime under international law which the Contracting Parties undertake to prevent and to punish, **49**

(Netherlands)

New preambular paragraph 17ter

(17ter) *Also recalling* that the United Nations General Assembly decided to establish the International, Impartial and Independent Mechanism to Assist in the Investigation and Prosecution of Persons Responsible for the Most Serious Crimes under International Law Committed in the Syrian Arab Republic since March 2011 (United Nations GA Resolution 71/248), **50**

(Netherlands)

New preambular paragraph 17quater

(17quater) *Considering* that the prosecution of perpetrators of genocide should preferably take place in the country where the genocide occured, **51**

(Netherlands)

New preambular paragraph 17quinquies

(17quinquies) *Also considering* that the prosecution of perpetrators of crimes of genocide, committed in the Syrian Arab Republic since March 2011, is encountering various difficulties, **52**

(Netherlands)

New preambular paragraph 17sexies

(17sexies) *Noting* that, irrespective of the reasons, the lack of prosecution of perpetrators of crimes of genocide goes against the letter and spirit of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide and that it is extremely deplorable, **53**

(Netherlands)

OPERATIVE PART

Operative paragraph 1

Delete the paragraph

54

(Switzerland)

Amend to read as follows:

1. ~~*Decides*~~***Requests*** to cooperate closely with the United Nations General Assembly with the aim to develop and adopt common legal criteria for determining the legal definition of mercenaries and foreign fighters; and ~~in this regard, invites~~**takes note of the work done by** the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination~~ to develop, on the basis of existing international legal documents, such criteria and to submit them for consideration to the United Nations General Assembly~~; **55**

(India)

Amend to read as follows:

1. *Decides* to cooperate closely with the United Nations General Assembly with the aim to develop and adopt common legal criteria for determining the legal definition of mercenaries ~~and foreign fighters;~~ and in this regard, invites the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination to develop, on the basis of existing international legal documents, such criteria and to submit them for consideration to the United Nations General Assembly; **56**

(Finland, Norway and Sweden)

New operative paragraph 1bis

1bis. *Invites* the Working Group on the use of mercenaries to continue to study and identify sources and causes, emerging issues, manifestations and trends regarding mercenaries or mercenary-related activities and private military and security companies and their impact on human rights, particularly on the right of peoples to self-determination (United Nations GA Resolution 73/159, OP16); **57**

(Cuba)

Operative paragraph 2

Amend to read as follows:

2. *Urges* all parliaments to take legislative measures to ensure that their nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries ~~or foreign fighters~~, ~~including those employed by private military and security companies, in violating human rights and international humanitarian law, planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States~~; **58**

(Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

2. *Urges* all parliaments to take legislative measures to ensure that their nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries ~~or foreign fighters~~, ~~including those employed by private military and security companies~~, in violating human rights and international humanitarian law, planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States; **59**

(Finland)

Amend to read as follows:

2. *Urges* all parliaments to take legislative measures to ensure that their **territories and other territories under their control are not used for activities of mercenaries, and that their** nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, in violating human rights and international humanitarian law, planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States; **60**

(United Arab Emirates)

Amend to read as follows:

2. *Urges* all parliaments to take legislative measures to ensure that their nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, in violating human rights **including the right of peoples to self-determination** and international humanitarian law, planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States; **61**

(Armenia)

Amend to read as follows:

2. ~~*Urges*~~***Encourages*** all parliaments to take legislative measures to ensure that their nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, in violating human rights and international humanitarian law, planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States; **62**

(China)

Operative paragraph 3

Amend to read as follows:

3. *Calls on* parliaments to amend their existing legislation, so as to prevent and punish the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries ~~or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, who engage in activities designed to destabilize the situation in any State and/or violate human rights and international humanitarian law~~; **63**

(Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

3. *Calls on* parliaments to amend their existing legislation, so as to prevent and punish the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries ~~or foreign fighters, including those employed by private military and security companies,~~ who engage in activities designed to destabilize the situation in any State and/or violate human rights and international humanitarian law; **64**

(Finland)

Amend to read as follows:

3. *Calls on* parliaments to amend ~~their~~ the existing legislation **in their respective States**, so as to prevent**,** ~~and~~ punish **and prohibit expressly** the recruitment, assembly, **hiring, or** financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, who engage in activities designed to destabilize the situation in any State and/or violate human rights and international humanitarian law; **65**

(Congo)

Amend to read as follows:

3. *Calls on* parliaments to amend their existing legislation, so as to prevent**, prohibit** and punish **the paying of ransom as well as** the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, who engage in activities designed to destabilize the situation in any State and/or violate human rights and international humanitarian law; **66**

(Algeria)

Operative paragraph 4

Delete the paragraph **67**

(Congo, Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

4. *Requests* parliaments to ~~impose a specific ban~~**enact legislation to promote the prohibition** ~~on~~**of** the recruitment, training, hiring or financing of foreign fighters, including those employed by private military and security companies intervening in armed conflicts with a purpose of destabilizing constitutional regimes and/or violating human rights and international humanitarian law; **68**

(Thailand)

Amend to read as follows:

4. ~~*Requests*~~ ***Also calls upon*** parliaments to impose a specific ban on the recruitment, training, hiring or financing of foreign fighters, including those employed by private military and security companies intervening in armed conflicts with a purpose of destabilizing constitutional regimes and/or violating human rights and international humanitarian law; **69**

(China)

New operative paragraph 4bis

4bis. ***Encourages*** **the international community to develop international registration mechanism for private military and security companies in order to ensure their compliance with international law; and stresses the importance of having private military and security companies respect international human rights laws and international humanitarian laws;** **70**

(Indonesia)

Operative paragraph 5

Delete the paragraph **71**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

5. *Encourages* parliaments to establish national regulatory mechanisms for registering activities aimed at hiring former servicemen or active duty personnel on leave as imported military assistance in order to ensure that the imported services neither impede the enjoyment of human rights**, including the right of peoples to self-determination,** nor violate human rights or international humanitarian law in the recipient State nor are designed to undermine the constitutional order or territorial integrity of that State; **72**

(Armenia)

Amend to read as follows:

5. *Encourages* parliaments to establish national **legal and** regulatory mechanisms for registering activities aimed at hiring former servicemen or active duty personnel on leave as imported military assistance in order to ensure that the imported services neither impede the enjoyment of human rights nor violate human rights or international humanitarian law in the recipient State nor are designed to undermine the constitutional order or territorial integrity of that State; **73**

(Thailand)

Operative paragraph 6

Amend to read as follows:

6. *Invites* the parliaments of States which have not yet done so, to consider taking the necessary action to accede to or ratify the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries**, and further assess respective national legal and policy frameworks regarding the use of mercenaries and/or private military and security companies in keeping with the Convention, including the Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States related to Operations of Private Military and Security Companies during Armed Conflict and the International Code of Conduct for Private Security Service Providers**; **74**

(Indonesia)

Amend to read as follows:

6. *Invites* the parliaments of States which have not yet done so, to consider taking the necessary action to accede to or ratify the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries**, to enact it in legislation in order to eliminate mercenary activities, and to further monitor implementation of this convention**; **75**

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

6. ~~*Invites*~~***Also encourages*** the parliaments of States which have not yet done so, to consider taking the necessary action to accede to or ratify the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries; **76**

(China)

Operative paragraph 7

Delete the paragraph **77**

(Finland, Islamic Republic of Iran, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

7. *Calls on* parliaments and governments to enact provisions of the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries**, the Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States related to Operations of Private Military and Security Companies during Armed Conflict and the International Code of Conduct for Private Security Service Providers** in national legislation in order to eliminate mercenary activities**, to prevent the violation of human rights law and international humanitarian law by private military and security companies** and to further monitor implementation of ~~the~~ ~~Convention~~ **these documents**; **78**

(Indonesia)

Amend to read as follows:

7. ~~*Calls on*~~***Encourages*** parliaments and governments to enact provisions of the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries in national legislation in order to eliminate mercenary activities and to further monitor implementation of the Convention; **79**

(Viet Nam)

New operative paragraph 7bis

7bis. ***Encourages*** **parliaments to urge private sectors or multinational corporations that use private military and security companies to comply with relevant instruments of international humanitarian laws and human rights laws;** **80**

(Indonesia)

New operative paragraph 7ter

7ter. ***Encourages further*** **parliaments to urge multinational corporations to respect human rights in their business activities, including by implementing the UN Guiding Principles on Business and Human Rights;** **81**

(Indonesia)

Operative paragraph 8

Amend to read as follows:

8. Urges States to take into account women's rights, gender equality, and the special needs of women and ~~girls~~ **children**, and stresses the importance of the equal participation of men and women in all peace and security efforts; **82**

(Thailand)

Operative paragraph 9

Amend to read as follows:

9. *Condemns* the recruitment and use of children in armed conflict by all actors, and invites parliaments to amend respective legislation so as to criminalize such practices in national legislation**s**; **83**

(Congo)

Merge paragraphs 9 and 10 and amend as follows:

9. *Condemns* ~~9. *Strongly condemns*~~ **the policies aimed at instilling militant/combative attitudes and mind-sets among children that contribute to** the recruitment and use of children in armed conflict by all actors, and invites parliaments to amend respective legislation so as to criminalize such practices in national legislation; **84**

(Viet Nam)

Operative paragraph 10

Delete the paragraph **85**

(Viet Nam)

Amend to read as follows:

10. *Strongly condemns* the policies aimed at instilling militant/~~combative~~**belligerent** attitudes and mind-sets among children; **86**

(Finland)

Amend to read as follows:

10. *Strongly condemns* the policies aimed at instilling militant/combative attitudes and mind-sets among children **in armed conflict**; **87**

(China)

New operative paragraph 10bis

10bis.*Condemns* mercenary activities in developing countries in various parts of the world, in particular in areas of conflict, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of those countries and the enjoyment of human rights by their people, **88**

(United Arab Emirates)

Operative paragraph 11

Delete the paragraph **89**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

11. *Condemns* mercenary activities in areas of ongoing armed conflicts and in **future** conflicts ~~that may arise~~ after the adoption of ~~the present~~**this** Resolution, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law; **90**

(Thailand)

Amend to read as follows:

11. *Condemns* mercenary activities in areas of ongoing armed conflicts and in conflicts that may arise after the adoption of the present Resolution, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, **the right to self-determination of peoples**, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law; **91**

(Armenia)

Operative paragraph 12

Delete the paragraph **92**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

12. *Also condemns* ~~hostile activities and the~~ violation**s of international humanitarian law and** of human rights by foreign fighters, including those hired by private military and security companies, ~~in areas of ongoing armed conflicts and in conflicts that may arise after the adoption of the present Resolution,~~ and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law; **93**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

12. *Also condemns* hostile activities and the violation of human rights by foreign fighters, including those hired by private military and security companies, in areas of ongoing armed conflicts and in **future** conflicts ~~that may arise~~ after the adoption of ~~the present~~**this** Resolution, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law; **94**

(Thailand)

Amend to read as follows:

12. *Also condemns* hostile activities and the violation of human rights by foreign fighters, including those hired by private military and security companies, in areas of ongoing armed conflicts and in conflicts that may arise after the adoption of the present Resolution, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States**, the right to self-determination of peoples**, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law; **95**

(Armenia)

Operative paragraph 13

Delete the paragraph **96**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

13. *Calls upon* ~~States~~ **parliaments** to **support the relevant authorities to** hold liable the superiors of private military and security companies, such as governmental officials, whether they are military commanders or civilian superiors, as well as directors or managers of private military and security companies, for crimes under international law committed by foreign fighters hired by such companies and under their effective authority and control, as a result of their failure to properly exercise control over such foreign fighters in accordance with international law; **97**

(Thailand)

Amend to read as follows:

13. *Calls upon* States to hold liable ~~the superiors of~~ **those who hire** private military and security companies, such as governmental officials, whether they are military commanders or civilian superiors, as well as ~~directors or managers~~ **executives** of private military and security companies, for crimes under international law committed by foreign fighters hired by such companies and under their effective authority and control, as a result of their failure to properly exercise control over such foreign fighters in accordance with international law; **98**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

13. *Calls upon* States to hold liable ~~the superiors of~~ **those responsible for** private military and security companies, such as governmental officials, whether they are military commanders or civilian superiors, as well as directors or managers of private military and security companies, for crimes under international law committed by foreign fighters hired by such companies and under their effective authority and control, as a result of their failure to properly exercise control over such foreign fighters in accordance with international law; **99**

(Congo)

Amend to read as follows:

13. *Calls upon* States to hold liable the superiors of private military and security companies, such as governmental officials, whether they are military commanders or civilian superiors, as well as directors or managers of private military and security companies, for crimes under international law committed by foreign fighters hired by such companies and under their effective authority and control, as a result of their failure to properly exercise control over such foreign fighters in accordance with ~~international~~**their national** law**s**; **100**

(Viet Nam)

New operative paragraph 13bis

13bis.*Also calls* upon States to introduce measures enabling them to monitor the activities of private military and security companies that are carried out not only on their territory but, with respect to their national companies, activities that are carried out in other countries; **101**

(Switzerland)

Operative paragraph 14

Amend to read as follows:

14. *Also calls upon* States to take special measures to protect women and girls from sexual and gender-based violence in situations of armed conflict, and address accountability gaps and impunity as regard the criminal prosecution for sexual and gender-based violence perpetrated by mercenaries, ~~foreign fighters and private military and security company employees,~~ and of all those that sponsor them; **102**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

14. *Also calls upon* States to take special measures to protect women and girls from sexual and gender-based violence in situations of armed conflict, and address accountability gaps and impunity as regard the criminal prosecution for sexual and gender-based violence perpetrated by mercenaries, foreign fighters**, including** ~~and~~ private military and security company employees, and of all those that sponsor them; **103**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

14. *Also calls upon* States to take ~~special~~**necessary** measures to protect women and ~~girls~~**children** from sexual and gender-based violence in situations of armed conflict, and address accountability gaps and impunity as regard the criminal prosecution for sexual and gender-based violence perpetrated by mercenaries, foreign fighters and private military and security company employees, and of all those that sponsor them; **104**

(Thailand)

New operative paragraph 14bis

14bis.*Further calls upon* governments to propose the establishment of an international penal tribunal to try Daesh fighters captured in Syria; **105**

(Netherlands)

Operative paragraph 15

Amend to read as follows:

15. *Condemns* any form of impunity granted to perpetrators **of violations of international law as part** of **their** mercenary activities and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of mercenaries ~~that take part in armed conflicts~~, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without distinction, to justice; **106**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

15. *Condemns* any form of impunity granted to perpetrators of mercenary activities and to those responsible for **the paying of ransom as well as for** the use, recruitment, financing and training of mercenaries that take part in armed conflicts, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without distinction, to justice; **107**

(Algeria)

Amend to read as follows:

15. *Condemns* any form of impunity granted to perpetrators of mercenary activities and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of mercenaries that take part in armed conflicts, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without ~~distinction~~ **discrimination**, to justice; **108**

(Thailand)

Operative paragraph 16

Delete the paragraph **109**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

16. *Also condemns* any form of impunity granted to ~~superiors~~ **executives** of private military and security companies, involved in ~~hostile acts and~~ violations of human rights and international humanitarian law ~~in armed conflicts~~ and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without distinction, to justice; **110**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

16. *Also condemns* any form of impunity granted to ~~superiors~~ **those responsible for** ~~of~~ private military and security companies, involved in hostile acts and violations of human rights and international humanitarian law in armed conflicts and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without distinction, to justice; **111**

(Congo)

Amend to read as follows:

16. *Also condemns* any form of impunity granted to superiors of private military and security companies, involved in hostile acts and violations of human rights and international humanitarian law in armed conflicts and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without ~~distinction~~**discrimination**, to justice; **112**

(Thailand)

Operative paragraph 17

Delete the paragraph **113**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

17. *Further condemns* any form of impunity granted to foreign fighters and to those responsible for **the paying of ransom as well as for** the use, recruitment, financing and training of foreign fighters for their violations of human rights and international humanitarian law, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without distinction, to justice; **114**

(Algeria)

Amend to read as follows:

17. *Further condemns* any form of impunity granted to foreign fighters and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of foreign fighters for their violations of human rights and international humanitarian law, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without ~~distinction~~**discrimination**, to justice; **115**

(Thailand)

Operative paragraph 18

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments, in accordance with their obligations under international law, to cooperate closely with and assist the judicial prosecution of those accused of mercenary activities~~, as well as those who are foreign fighters and superiors of employees of private military and security companies who committed violations~~, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law; **116**

(Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments, in accordance with their obligations under international law, to cooperate closely with and assist the judicial prosecution of those accused of mercenary activities, ~~as well as those who are foreign fighters and superiors of employees of private military and security companies~~ who committed violations, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law; **117**

(Finland)

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments, ~~in accordance with their obligations under international law~~**where appropriate**, to ~~cooperate closely with and assist the judicial~~**support the judiciary in the** prosecution **process** of those accused of mercenary activities, as well as those who are foreign fighters and superiors of employees of private military and security companies who committed violations~~, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal,~~ in ~~compliance~~**accordance** with international human rights standards and international humanitarian law; **118**

(Thailand)

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments, ~~in accordance with their obligations under international law,~~ to cooperate closely with and assist the judicial prosecution of those accused of mercenary activities, as well as those who are foreign fighters and superiors of employees of private military and security companies who committed violations, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with ~~international human rights standards and~~ **applicable** international humanitarian law; **119**

(India)

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments~~, in accordance with their obligations under international law,~~ to cooperate closely with and assist ~~the judicial prosecution~~ **with objective investigations** of those accused of mercenary activities, as well as those who are foreign fighters and superiors of employees of private military and security companies who committed violations, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law; **120**

(Russian Federation)

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments, in accordance with their obligations under international law, to cooperate closely with and assist the judicial prosecution of those accused of mercenary activities~~,~~ as well as those who are foreign fighters**,** ~~and superiors of employees~~ **including executives** of private military and security companies who committed violations **of international humanitarian law or of human rights**, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law; **121**

(Switzerland)

Amend to read as follows:

18. *Calls upon* parliaments, in accordance with their obligations under international law **and national laws**, to cooperate closely with and assist the judicial prosecution of those accused of mercenary activities, as well as those who are foreign fighters and superiors of employees of private military and security companies who committed violations, to hold them accountable and have them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law; **122**

(Viet Nam)

Operative paragraph 19

Amend to read as follows:

19. *Also* c*alls upon* parliaments to adopt clear and precise legislation to strengthen access to full effective legal assistance, support and remedies for victims of violence by mercenaries~~, foreign fighters and private military and security company employees~~; **123**

(Finland, Norway and Sweden)

Amend to read as follows:

19. *Also* c*alls upon* parliaments to adopt clear and precise legislation to strengthen access to full effective legal assistance, support and remedies for victims of ~~violence~~ **violations of international law committed** by mercenaries, foreign fighters and private military and security company employees;

(Switzerland) **124**

New operative paragraph 19bis

19bis.*Further calls upon* parliaments to avail of parliamentary exchanges and inter-parliamentary conferences such as the IPU Assemblies and other similar IPU-hosted conferences to learn about the best practices and policies to effectively deal with terrorism and assymetrical conflicts which undermine peace, international security, sovereignty and the territorial integrity of States; **125**

(Philippines)

New operative paragraph 19bis

19bis.*Also calls for* concrete international cooperation to ensure the exchange of information and best practices to prevent human rights violations perpetrated by mercenaries, foreign fighters,the private sector and private military and security companies; **126**

(Indonesia)

New operative paragraph 19ter

19ter. *Further calls* for intensifying international cooperation to increase technical assistance for capacity building and training on prevention, prosecution, strengthening of national legal frameworks and systems, as well as on victim protection; **127**

(Indonesia)

TITLE

Modify the title as follows:

Non-admissibility of using mercenaries **and foreign fighters** as a means of undermining peace**, international security, territorial integrity of States** and violating human rights **128**

(Ukraine)

Modify the title as follows:

Non-admissibility of using mercenaries **and mercenary and foreign fighters related activities** as a means of undermining peace and violating human rights **129**

(Viet Nam)

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة،
والتمويل والتجارة

C-II/140/DR-am
29 آذار/مارس 2019

دور الاستثمار والتجارة الحرة والعادلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار

تعديلات على مشروع القرار مقدمة ضمن المهلة القانونية من وفود كندا، والصين، وكونغو، وكوبا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، واندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإيطاليا، ومنغوليا، وهولندا، والنرويج، والفلبين، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفيتنام

الديباجة

الفقرة 1 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (**خطة العام 2030**) (A/RES/70/L.1) ~~والمعروفة أكثر باسم أهداف التنمية المستدامة~~ وأن هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(الصين)

ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (A/RES/70/L.1) ~~والمعروفة أكثر باسم أهداف التنمية المستدامة~~ وأن هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(الهند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (A/RES/70/L.1) والمعروفة أكثر باسم أهداف التنمية المستدامة، وأن ~~هذه~~ الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (A/RES/70/L.1) ~~والمعروفة أكثر باسم~~ **التي تتضمن 17 هدفاً من** أهداف التنمية المستدامة، ~~وأن هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً~~ و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(تايلاند)

الفقرة 2 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) إذ *تدرك* أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق ~~أهداف التنمية المستدامة~~ **خطة العام 2030**، وأنّه فقط عندما تتم التجارة على أساس عادل ومنصف فإنها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، ويترتب على ذلك أنّه يجب على البرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) إذ *تدرك* أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّه ~~فقط عندما تتم التجارة~~ **عند قيام التجارة** على أساس عادل ومنصف فإنها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، ويترتب على ذلك أنّه ~~يجب~~ **ينبغي** على البرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

(سنغافورة)

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) إذ *تدرك* أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّه فقط عندما تتم التجارة على أساس عادل ومنصف، **في بيئة يمكن التنبؤ بها للأعمال التجارية**، فإنها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، ويترتب على ذلك أنّه يجب على البرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة 2 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة في الديباجة 2، لتصبح كالتالي:

(2 مكررة) *إذ تعتبر* أن اتفاقيات التجارة والاستثمار أدت إلى عدم مساواة على المستوى العالمي، بسبب واقع أن الأطراف الممثلة لا يتم معاملتها دائماً بشكل متساوٍ، مع الجهات الأقوى التي غالباً ما تحدد القواعد التي ستسري على الجميع،

(كونغو)

فقرة جديدة في الديباجة 4 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة في الديباجة 4، لتصبح كالتالي:

(4 مكررة) إذ تشير إلى القواعد والمعايير للسلوك التجاري المسؤول، كإرشادات منظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تم اعتمادها بالإجماع من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في العام 2011،

(هولندا)

الفقرة 4 من الديباجة

دمج الفقرة 4 و5 من الديباجة وتعديلها، وإعادة صياغتها كالتالي:

(4) إذ *تأخذ بعين الاعتبار* الأهداف المحددة المتصلة بالتجارة ضمن أهداف التنمية المستدامة، ~~وهي: الهدف **10.17**، "تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة"؛ الهدف **11.17**، "زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020"؛ والهدف **12.17**، "تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق."،(5)~~ وإذ *تضع* في اعتبارها أنه بالإضافة إلى الأهداف ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج **لها توجد** الأهداف الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، ~~وهي: الهدف **2.8**، "تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع،~~

~~والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة "؛ الهدف **a.8** "زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً"؛ الهدف **3.9** "زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق."؛ والهدف **a.10**، "تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية."،~~

(الهند)

الفقرة 5 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(5) وإذ تضع في اعتبارها أنه بالإضافة إلى الأهداف ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج لها توجد الأهداف الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، ~~وهي~~ **بما فيها**: الهدف 2.8، " تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة "؛ الهدف a.8 " زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً"؛ الهدف 3.9 " زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق."؛ والهدف a.10، " تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية" **الهدف 6.14 "حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020"**،

(النرويج، السويد)

الفقرة 6 من الديباجة

استبدال النص الموجود في الفقرة 6 من الديباجة بما يلي:

(6) ***إذ تلاحظ*** **أن التصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة من قبل 141 من أعضائها، وتحقيقها الكامل التي تقدر من خلالها منظمة التجارة العالمية أن تضيف نصف نقطة مئوية على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي، مع أرباح تعود على البلدان النامية خاصة، بما فيها البلدان الأقل نمواً،**

(كندا)

الفقرة 7 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(7) *إذ تولي الاعتبار الواجب* لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)، ولا سيما خطة العمل المكونة من 6 مراحل للاستثمار في ~~أهداف التنمية المستدامة~~ **خطة العام 2030** الواردة في منشور عام 2017 "*حشد الاستثمار من أجل أهداف التنمية المستدام*ة"، وعام 2015 نشر *إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة*،

(الصين)

الفقرة 9 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تقر* بأننا كمجتمع عالمي، نحتاج إلى **تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك** لتقليل استهلاك الموارد، **وغازات الدفيئة، والضرر البيئي**، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وعلى هذا الأساس، لا ينبغي أن يعني التركيز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة التخلي عن الفرص للحدِّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، أو التخفيف من فوائد اقتصادات الدورة الكاملة،

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تقر* بأننا كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تقليل استهلاك الموارد، **وانبعاثات غازات الدفيئة**، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وعلى هذا الأساس، لا ينبغي أن يعني التركيز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة التخلي عن الفرص للحدِّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، **وانبعاثات غازات الدفيئة** أو التخفيف من فوائد اقتصادات الدورة الكاملة،

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تقر* بأننا كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تقليل استهلاك الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وعلى هذا الأساس، ~~لا ينبغي أن يعني~~ **لا يخالف** التركيز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة **مع أهداف** ~~التخلي عن الفرص~~ الحدِّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، **ولا يقلل من شأن** فوائد اقتصادات الدورة الكاملة،

(النرويج، السويد)

الفقرة 10 من الديباجة

استبدال النص الموجود في الفقرة 10 من الديباجة بما يلي:

(10) ***إذ تشير إلى*** **أنه بينما تعتبر المفاوضات من صلاحية السلطة التنفيذية، للبرلمانات دور مهم عليها تأديته في ضمان أن تحرير التجارة يؤدي إلى نمو داخلي شامل والحد من الفقر عبر سياسات تعزز الوصول إلى السوق للجميع وتبادل فوائد التجارة على نطاق واسع،**

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *إذ تلاحظ* أن التفاوض والاتفاق على ترتيبات التجارة والاستثمار في العديد من البلدان يمكن أن يكون من صلاحيات السلطة التنفيذية، وأن هناك مجموعة من الآليات أو الهياكل التي يملكها البرلمان والبرلمانيون، ~~بدرجة أكبر أو أقل ولكنها عموماً محدودة~~ الوضوح والتأثير على مثل هذه الترتيبات،

(سنغافورة)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *إذ تلاحظ* أن التفاوض **والتوقيع على** ~~والاتفاق على~~ ترتيبات التجارة والاستثمار في العديد من البلدان ~~يمكن أن يكون~~ **هي** من صلاحيات السلطة التنفيذية، وأن هناك مجموعة من الآليات أو الهياكل التي يملكها البرلمان والبرلمانيون، بدرجة أكبر أو أقل ~~ولكنها عموماً محدودة~~ الوضوح والتأثير على مثل هذه الترتيبات،

(سويسرا)

الفقرة 11 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(11) ~~إذ تحذّر من المدى~~ **إذ تضع في اعتبارها** ~~الذي يمكن أن تميل إليه~~ أن التجارة العالمية **قد** تكرر بل وحتى تعزز الوضع التنموي الراهن، والاعتراف بأن التكامل الرأسي لسلسلة التصنيع والتوريد من قبل الشركات متعددة الجنسيات ~~يمكن أن~~ **قد** يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

(النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

الاقتراح الأول:

(11) ~~إذ تحذّر من المدى الذي يمكن أن تميل إليه التجارة العالمية لتكرار بل وحتى تعزيز الوضع التنموي الراهن،~~ ***إذ تعترف*** بأن **السياسة الحمائية** والتكامل الرأسي لسلسلة التصنيع والتوريد من قبل الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

الاقتراح الثاني – استبدال النص الموجود في الفقرة 11 من الديباجة ليصبح كالتالي:

(11) إذ تعترف أن التجارة والاستثمار الدوليين يدمان فرصاً لكنهما يتطلبان الإجراءات التكميلية على الصعيد الوطني، لا سيما بيئة محلية مؤاتية، وسياسات محلية سليمة، وإصلاحات مؤدية إلى تحقيق إمكانات التجارة للنمو الشامل والتنمية المستدامة،

(سويسرا)

الفقرة 12 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(12) *إذ تقرّ* بمخاوف المجتمعات حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة **وصيد السمك**، والإشارة إلى احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والمعادية للمهاجرين،

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(12) *إذ تقرّ* بمخاوف المجتمعات حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة، والإشارة إلى ~~احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والمعادية للمهاجرين~~ **أن هذه المخاوف يجب معالجتها وإدارتها،**

(إيطاليا)

فقرة جديدة في الديباجة 12 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة في الديباجة 12، لتصبح كالتالي:

(12 مكررة) *إذ تشير* إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/68/200 بحيث يساورها بالغ القلق بأن اللجوء إلى تدابير اقتصادية قسرية انفرادية يؤثر تأثيرا ضارا بوجه خاص في اقتصادات البلدان النامية وجهودها الإنمائية، ويخلف أثرا سلبيا عاما في التعاون الاقتصادي الدولي وفي الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل الانتقال إلى نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ومنفتح"،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

منطوق القرار

فقرة 1 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد إزاء التجارة والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في ~~إطار أهداف التنمية المستدامة~~ **في خطة العام 2030**؛

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد إزاء التجارة والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة **ومستدامة**، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد **وغير تمييزي**، إزاء التجارة والاستثمار **يتركز على منظمة التجارة العالمية** وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنظام تجاري **عالمي**، ومبني على القواعد، **ومنفتح، وشفاف، ومتوقع، وغير تمييزي، وعادل متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية**، ونهج متعدد الأطراف، إزاء ~~التجارة~~ والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد **وغير تمييزي ومنفتح وعادل**، إزاء التجارة والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(رومانيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 1 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

1 مكررة. *تشير إلى* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/219 الذي "تشدد على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقراراً منها بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا الانضمام في الاندماج السريع والكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحث، في هذا الصدد، على تسريع عملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلباً لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، على أساس تقني وقانوني وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية، وتؤكد من جديد أهمية القرار WT/L/508/Add.1 الذي اتخذته هذه المنظمة في 25 تموز/يوليو 2012 بشأن انضمام أقل البلدان نمواً"؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

1 مكررة. *تشدد على* الدور الرئيسي الذي يؤديه البرلمانات من خلال سن التشريعات، واعتماد الموازنات، ودورها في تأمين المساءلة عن الفعالية لتحسين بيئة العمل، وتعزيز الاستثمار، وتبسيط الأطر التنظيمية، وتطوير علاقات التجارة فيما بين الدول، مع تعزيز اقتصاد قائم على المعرفة؛

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

فقرة 2 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *تؤكد من جديد أيضاً* على المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة العادلة والحرة **والمستدامة**، والاستثمار الأجنبي المنظم على النحو السليم، في الحد من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والصراع، و لبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام **ولمكافحة الاحتباس الحراري العالمي؛**

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *تؤكد من جديد أيضاً* على المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة **المنصفة والقائمة على القواعد** والعادلة والحرة، والاستثمار الأجنبي المنظم على النحو السليم، في الحد من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والصراع، وبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام؛

(فيتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 2 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 2 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

2 مكررة. تقر أنه من المهم دعم التجارة الحرة والعادلة عبر تحقيق تكافؤ الفرص لضمان أن جميع البلدان تجني فوائد التجارة الدولية؛

(اندونيسيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 2 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

2 مكررة. *تؤكّد* على أهمية دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأطر والسياسات واللوائح القانونية للتجارة والاستثمار، كوسيلة لإحراز تقدّم نحو التنمية المستدامة؛

(رومانيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 2 مكررة و2 مكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 2 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

2 مكررة. *تشير إلى* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/219 الذي ينص على أن "تحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على استعمال التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية التي لا تأذن بها الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة أو التي تخالف المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف والتي تؤثر بوجه خاص على البلدان النامية، من دون الاقتصار عليها"؛

2 مكررة ثانياً. *تشير إلى* **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة** A/RES/68/200 **الذي ينص على أن " تهيب بالمجتمع الدولي أن يدين وأن يأبى فرض استخدام مثل هذه التدابير كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"؛**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

فقرة 4 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

4. تحث البرلمانات على ضمان أنّ تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يقدّم **على نحو كامل وفي الوقت المناسب** ويطبّق لدعم التنمية الاقتصادية ~~الحقيقية~~ والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، **بما في ذلك** من خلال الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات (**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

4. تحث البرلمانات على ضمان أنّ **تلتزم جميع البلدان المتقدمة الطويلة الأجل بتخصيص 0.7 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي** تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يقدّم ويطبّق **من دون شروط** لدعم التنمية الاقتصادية **والاجتماعية** الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً **والدول الجزرية الصغيرة النامية، ~~من خلال الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي~~**، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات (**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

4.تحث البرلمانات على ضمان أنّ تمويل ~~المساعدة الإنمائية الرسمية~~ **المعونة من أجل التجارة** يقدّم ويطبّق لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما **من أجل** ~~البلدان~~ **الدول** الأقل نمواً، من خلال الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات(**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(ألمانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

4. ~~تحث~~ ***تشجع*** البرلمانات على ضمان أنّ تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يقدّم ويطبّق لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، من خلال **قنوات متنوعة، بما فيها** الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات (**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(سنغافورة)

فقرة 5 من منطوق القرار

حذف الفقرة الموجودة.

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة **ومكافحة الاحتباس الحراري** وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى **تطوير هذه المعايير من خلال عملية برلمانية شاملة تقودها الأعضاء، بما يتوافق مع العمليات ذات الصلة في ظل منظمة العمل الدولية واتفاق باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، و**تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛

(الهند)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، ~~وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛~~

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. ~~ترحب~~ تحثّ على إدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية **لسلوك العمل المسؤول بشكل عام وبشكل أكثر تحديداً** تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛

(هولندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع ~~تحسين~~ آليات امتثال **فعالة**؛

(النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق **بحقوق الإنسان** وحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، ~~وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان~~، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات امتثال؛

(رومانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات امتثال **مع احترام مستوى القدرات والتطور لكل دولة، وكذلك حقوقها السيادية في سنّ القوانين واللوائح المحلية واعتمادها وإنفاذها؛**

(تايلاند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 5 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تشجع* البرلمانات على معارضة اللوائح التمييزية والمعايير المزدوجة التي لا تشجع التجارة متعددة الأطراف القائمة على القواعد لبعض المنتجات التجارية، بما في ذلك الحظر التام والدعاية السوداء على زيت النخيل؛

(إندونيسيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تشدد* على أنّ هذه المعايير الخاصة بالسلوك التجاري المسؤول يجب تنفيذها خلال سلسلة القيمة بأكملها؛

(هولندا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تدعو* البرلمانات والحكومات إلى تقوية وتعزيز بيئة التجارة الحرة والتعددية من خلال إصدار تشريعاتها الخاصة، مع مراعاة الإجماع الذي تمّ التوصل إليه خلال الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في الفترة من 6 إلى 7 كانون الثاني/ ديسمبر 2018، لا سيما في تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد وغير تمييزي للتأكد من أنّ العولمة تعمل لصالح جميع البلدان والمواطنين،

(الفلبين)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تحثّ* البرلمانات على مراجعة هيكل لجانها الحالي لتتبع ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التكامل بين الاستثمار والتجارة وتعزيز أسس الحوكمة الرشيدة، والاستفادة من أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة التي تمّ تطويرها بشكل مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

فقرة جديدة من منطوق القرار 5 مكررة و5 مكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تدعو* **البرلمانات إلى أن تراعي على النحو الواجب الجوانب المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في السياسات التجارية الدولية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى إزالة العقبات التي تحول دون وصول المنتجات والخدمات الخضراء إلى الأسواق؛**

5 مكررة ثانياً. *تدعو* **البرلمانات أيضاً إلى أن تضع في اعتبارها بشكل خاص البرامج الحكومية لمواصلة تحديد حلول ملموسة من أجل إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار في الطاقة المتجددة؛**

(رومانيا)

فقرة 6 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

6. *تدعو* البرلمانات إلى **تكليف حكوماتها مع** الشروع في استعراض الترتيبات التجارية والاستثمارية الوطنية القائمة، مع الإشارة على سبيل المثال، إلى أن ثلاثة أرباع ترتيبات الاستثمار الثنائية قد تمت تسويتها بين الأعوام 1980-2000 وغالباً ما تكون غير مطابقة للمعاهدات اللاحقة، مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك عدم مواءمة كافية في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار، والسياسة الصناعية، والتنمية المستدامة؛

(إيطاليا)

6. *تدعو* البرلمانات إلى ~~الشروع في استعراض~~ **ملاحظة أهمية مراجعة** الترتيبات التجارية والاستثمارية الوطنية القائمة، مع الإشارة ~~على سبيل المثال~~، إلى أن ~~ثلاثة أرباع~~ ترتيبات الاستثمار الثنائية ~~قد~~ التي تمت تسويتها بين الأعوام 1980-2000 ~~و~~غالباً ما تكون غير مطابقة للمعاهدات اللاحقة، ~~مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك~~ **مما قد يؤدي إلى** عدم مواءمة كافية في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار، والسياسة الصناعية، والتنمية المستدامة؛

(سنغافورة)

6. تدعو البرلمانات إلى ~~الشروع في~~ استعراض الترتيبات التجارية والاستثمارية الوطنية القائمة **بشكل دوري**، ~~مع الإشارة على سبيل المثال، إلى أن ثلاثة أرباع ترتيبات الاستثمار الثنائية قد تمت تسويتها بين الأعوام 1980 2000 وغالباً ما تكون غير مطابقة للمعاهدات اللاحقة، مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك~~ **ومعالجة أي** عدم مواءمة كافية في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار، والسياسة الصناعية، والتنمية المستدامة؛

(سويسرا)

فقرة 7 من منطوق القرار

استبدال النص الموجود في الفقرة 7 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

7. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى ضمان أن تكون النظم القانونية والتنظيمية المحلية المتصلة بالتجارة شفافة وفعالة ومتاحة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

(كندا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 7 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 7 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

7 مكررة. *تحثّ* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تشكيل واعتماد سياسات ذات صلة كعناصر أساسية في تهيئة بيئة سليمة لكل من المستهلكين والمنتجين، واحترام معايير العمل، والقضاء على عمل الأطفال، وضمان ظروف العمل المناسبة، والسعر العادل والأجور العادلة، وتدنية التكاليف اللوجستية حتى تصبح منتجات التجارة العادلة أكثر تنافسية.

(إندونيسيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 7 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

7 مكررة. *تدعو* أعضاء البرلمان إلى اعتماد واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة واستخدام أهداف التنمية المستدامة التي تمّ اعتمادها كمبدأ توجيهي في عملهم البرلماني، وتعزيز تنفيذ الأهداف ومنع التعارض في السياسات؛

(هولندا)

فقرة 8 من منطوق القرار

حذف الفقرة الموجودة.

(هولندا، النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *تدعو البرلمانات أيضاً* إلى دراسة وتقييم، وحيث يبدو ملائماً إدراج آليات يمكن من خلالها الإشراف البرلماني على ترتيبات التجارة والاستثمار يمكن أن تحدث مع الاستفادة من الوصول إلى التقييم الاقتصادي المستقل وإيلاء الاعتبار الواجب لمدخلات أصحاب المصلحة من كل من الصناعة والمجتمع المدني **في جملة أمور، ضمان الامتثال لتوافق الآراء الدولي بشأن احترام حيّز السياسات الوطنية؛**

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *تدعو البرلمانات أيضاً* إلى دراسة وتقييم، وحيث ~~يبدو~~ يكون ملائماً إدراج آليات يمكن ~~من خلالها~~ **من** الإشراف البرلماني على ترتيبات التجارة والاستثمار ~~يمكن أن تحدث~~ مع الاستفادة من الوصول إلى التقييم الاقتصادي المستقل وإيلاء الاعتبار الواجب لمدخلات أصحاب المصلحة من كل من الصناعة والمجتمع المدني؛

(رومانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

8.*تدعو البرلمانات أيضاً* إلى دراسة وتقييم، وحيث يبدو ملائماً إدراج آليات يمكن من خلالها الإشراف البرلماني على ترتيبات التجارة والاستثمار يمكن أن تحدث مع الاستفادة من الوصول إلى التقييم الاقتصادي المستقل وإيلاء الاعتبار الواجب لمدخلات أصحاب المصلحة من ~~كل من الصناعة~~ **المعنيين، بما في ذلك القطاعين العام والخاص** والمجتمع المدني؛

(تايلاند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 8 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 8 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

8 مكررة. *تدعو* البرلمانات إلى إقامة شراكات استراتيجية والعمل عن كثب مع الحكومات والمؤسسات العامة بشأن القضايا المتعلقة بتعزيز مناخ التنمية الحالي مع السلطات الإقليمية والمحلية

والمؤسسات الإقليمية والدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الخيرية والمنظمات التطوعية وغيرها؛

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

فقرة 9 من منطوق القرار

حذف الفقرة الموجودة.

(النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

9. *تشجع* البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة حول شروط تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالاعتراض على القوانين والسياسات الوطنية لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح **الوطنية** ~~ذات المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان~~؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

9. *تشجع* البرلمانات ~~على مراعاة~~ **النظر، حسب الاقتضاء، في** المخاوف الناشئة حول شروط تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ~~والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالاعتراض على القوانين والسياسات الوطنية لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح ذات المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان~~ **وكيفية حل هذه المخاوف؛**

(سنغافورة)

تعدل لتصبح كالتالي:

الاقتراح الأول:

9. *تشجع* البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة حول شروط تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية ~~بالاعتراض~~ **بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن التغييرات في** على القوانين والسياسات الوطنية ~~لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح~~ **والجهود المستمرة لإصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وحماية**

الحق في التنظيم ذات المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، **مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛**

الاقتراح الثاني:

9. *تشجع* البرلمانات على مراعاة ~~المخاوف الناشئة حول~~ **الجهود المستمرة لإصلاح** ~~شروط~~ تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ~~والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالاعتراض على القوانين والسياسات الوطنية لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح~~ **التي تحمي الحق في التنظيم من أجل** المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، **مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛**

(سويسرا)

فقرة 10 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

10. *تحث* البرلمانات والحكومات ~~على التركيز على توفير~~ **تعزيز أطر السياسات** والبنية التحتية التي ~~يمكنها~~ **تمكّن كل الدول** إتاحة الفرص التجارية في البلدان النامية، والسماح للصناعات القائمة ~~بالتخرج~~ **بالتحوّل** نحو إنتاج أعلى قيمة مضافة، بدلاً من مجرد تسهيل تصدير الموارد **والسلع** ذات القيمة المنخفضة لإدراجها في سلسلة القيمة التي قد تعزّز التباينات الحالية؛

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

10. *تحثّ* البرلمانات والحكومات على التركيز على توفير البنية التحتية **والتكنولوجيا الرقمية** التي يمكنها إتاحة الفرص التجارية في البلدان النامية، والسماح للصناعات القائمة بالتخرج نحو إنتاج أعلى قيمة مضافة، بدلاً من مجرد تسهيل تصدير الموارد ذات القيمة المنخفضة لإدراجها في سلسلة القيمة التي قد تعزّز التباينات الحالية؛

(هولندا)

فقرة 11 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

11. *تدعو* البرلمانات إلى النظر في الوسائل التي يتم بها تخطيط مشاريع البنية التحتية وتقييمها على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، بهدف ضمان ~~التنسيق بين الاستثمارات العامة والخاصة المهمة التي تصبّ في المصلحة الوطنية وفقاً~~ **نوعيتها ومواءمتها مع** مجموعة من الأولويات التي تشمل إشارة رسمية إلى أهداف التنمية المستدامة؛

(سويسرا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 11 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 11 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

11 مكررة. ***تشدد*** **على الحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد للتعليم الجيد، من أجل زيادة عدد الشباب والكبار الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات الفنية والمهنية، للعمالة، والوظائف اللائقة وريادة الأعمال، كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية والابتكار؛**

(سويسرا)

فقرة 12 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

12. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى ~~أن تضع في اعتبارها~~ **ضمان**، بشكل خاص، **وجود الإطار التشريعي التمكيني والدعم اللازم** للبرامج الحكومية لتوفير بنية تحتية فعالة للاتصالات الرقمية والتمويل، مشيرة إلى أن التجارة الإلكترونية والحصول على التمويل وتكنولوجيات الاتصال التنافسية الدولية لا تقل أهمية عن الأشكال التقليدية للبنية التحتية "الصلبة"، وهو مفتاح إطلاق العنان لإمكانات التنمية في البلدان الأقل نمواً؛

(رومانيا)

فقرة 13 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما في الزراعة

وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه القطاعات أيضاً نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في ~~أهداف التنمية المستدامة خطة~~ **العام 2030**؛

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات **إلى تحفيز الأطراف المعنية** للاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه القطاعات أيضاً نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في أهداف التنمية المستدامة؛

(هولندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة ~~لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد،~~ لا سيما في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه القطاعات أيضاً نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في أهداف التنمية المستدامة؛

(سويسرا)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما ~~في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه~~ **في هذه** القطاعات ~~أيضاً~~ **التي لديها** نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في أهداف التنمية المستدامة؛

(تايلاند)

فقرة 14 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

14. تحث البرلمانات على ~~استخدام~~ **ضمان أن** الأطر التشريعية والسياسية ~~لضمان دمج مصالح~~ **تعترف وتسعى لتخفيف قيود** النساء والشباب والمجتمعات الهشّة في ~~تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة~~ **مواجهة الوصول إلى الأسواق والاستفادة من تحرير التجارة بهدف تحقيق نتائج عادلة ومنصفة؛**

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. تحث البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية ~~لضمان دمج مصالح~~ **لتمكين** النساء والشباب والمجتمعات الهشّة **من أجل إدماج** تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. تحث البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية لضمان دمج مصالح النساء والشباب ~~والمجتمعات الهشّة~~ في تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. تحث البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية **على أساس المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والعمل اللائق، والتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة، وذلك** لضمان دمج مصالح النساء والشباب والمجتمعات الهشّة في تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(رومانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *تحث* البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية لضمان دمج مصالح النساء والشباب **والشركات الناشئة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة** والمجتمعات الهشّة في تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(فيتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 14 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 14 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

14 مكررة. *تحثّ* البرلمانات أيضاً على سنّ التشريعات والأطر السياسية ذات الصلة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من الدخول إلى سلسلة التوريد الدولية من خلال خلق بيئة عمل داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها البشرية والتقنية والمالية حتى يتسنى لها فهم السياسات والعمليات في سلاسل التوريد العالمية والاستجابة المربحة لهذه المتطلبات؛

(إندونيسيا)

فقرة 15 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

15. *تدعو* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل كبير بسلامة النظم المالية في **جميع** البلدان ~~النامية والبلدان الأقل نمواً~~ حيث أنّ التصنيع الفعّال والابتكاري والبنى التحتية المستدامة تنطلق إلى حدٍ كبير من نظم مالية سليمة ومرنة.

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

15. *تدعو* برلمانات **البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً** إلى الاهتمام بشكل كبير بسلامة النظم المالية ~~في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً~~، حيث أنّ التصنيع الفعّال والابتكاري والبنى التحتية المستدامة تنطلق إلى حدٍ كبير من نظم مالية سليمة ومرنة.

(تايلاند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 15 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 15 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

15 مكررة. *توصي* البرلمانات بالاستفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية مثل الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر البرلماني السنوي المعني بمنظمة التجارة العالمية كمنصات للحوار البنّاء حول كيفية زيادة تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتأكد من أنّه يقوم على التجارة العادلة والحرة وغير التمييزية والمفيدة للجميع.

(الفلبين)

فقرة جديدة من منطوق القرار15 مكررة و15 مكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 15 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

15 مكررة. *تحثّ* البرلمانات على تنفيذ تدابير تيسير التجارة لتطوير الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة وكذلك تعزيز القدرات الإنتاجية بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في سوق التصدير؛

15 مكررة ثانياً. تدعو البرلمانات إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز مشاركة قطاع الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة بالتنسيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

(منغوليا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 15 مكررة و15 مكررة ثانياً و15 مكررة ثالثاً

إضافة ثلاث فقرات جديدة بعد الفقرة 15 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

15 مكرر. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز السياسات التجارية التي تتيح مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً (LDCs) في الصادرات العالمية بحلول العام 2020 وتطبيق النفاذ إلى الأسواق المعفاة من الرسوم والحصص (DFQF) على أساس دائم لجميع البلدان الأقل نمواً، تماشياً مع الغايات المتعلقة بالتجارة من هدف التنمية المستدامة رقم17؛

15 مكررة ثانياً. ***تحثّ*** **البرلمانات على تعزيز التشريعات والسياسات التي تعالج بشكل شامل الدوافع الرئيسية لتنويع الصادرات، والتي لها دور حاسم الأهمية في تحويل الاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية في إفريقيا وفي البلدان الأقلّ نمواً؛ وفي هذا الصدد، تدعو البرلمانات إلى التركيز على بناء القدرات الإنتاجية، وزيادة حصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي، وكذلك إلى تطوير البنية التحتية التي تشمل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة؛**

15 مكررة ثالثاً. ***تدعو*** **البرلمانات إلى دعم مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية، من خلال تدابير تهدف إلى الحدّ من القيود التجارية عبر البلدان، وتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى معلومات السوق، وخاصة المعلومات المتعلقة بالضرائب واللوائح وإجراءات حلّ النزاعات وتكييف المجموعات الحالية من القواعد والمتطلبات، بما في ذلك معايير وحقوق الملكية الفكرية ولوائح السوق المالية، إذا لزم الأمر.**

(رومانيا)

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Standing Committee on
Sustainable Development,
Finance and Trade

C-II/140/DR-am
29 March 2019

The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation

Amendments to the draft resolution submitted within the statutory deadline by the delegations of Canada, China, Congo, Cuba, France, Germany, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Italy, Mongolia, Netherlands, Norway, Philippines, Romania, Singapore, Sweden, Switzerland, Thailand, the United Arab Emirates and Viet Nam

PREAMBLE

Preambular paragraph 1

Amend to read as follows:

(1) *Noting* that in September 2015, the United Nations General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development **(the 2030 Agenda)** (A/RES/70/L.1)~~, better known as the Sustainable Development Goals (SDGs)~~, and that this agenda includes 17 ambitious goals and 169 accompanying targets integrating economic, social, and environmental imperatives into a framework designed to guide government action through to 2030,

(China)

Amend to read as follows:

(1) *Noting* that in September 2015, the United Nations General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/L.1), ~~better known as the Sustainable Development Goals (SDGs),~~ and that this agenda includes 17 ambitious goals and 169 accompanying targets integrating economic, social, and environmental imperatives into a framework designed to guide government action through to 2030,

(India)

Amend to read as follows:

(1) *Noting* that in September 2015, the United Nations General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/L.1), better known as the Sustainable Development Goals (SDGs), and that ~~this~~ **the** agenda includes 17 ambitious goals and 169 accompanying targets integrating economic, social, and environmental imperatives into a framework designed to guide government action through to 2030,

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

(1) *Noting* that in September 2015, the United Nations General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/L.1), ~~better known as the~~ **which includes 17** Sustainable Development Goals (SDGs)~~, and that this agenda includes 17 ambitious goals~~ and 169 accompanying targets integrating economic, social, and environmental imperatives into a framework designed to guide government action through to 2030,

(Thailand)

Preambular paragraph 2

Amend to read as follows:

(2) *Recognizing* that the rules and forms of trade and investment will influence the successful pursuit of the ~~SDGs objectives~~ **2030 Agenda**, and that only when trade is conducted on a fair and free basis will it deliver sustainable and equitable outcomes, it follows that parliaments must play a key role in working to that end, and in measuring and communicating that progress,

(China)

Amend to read as follows:

(2) *Recognizing* that the rules and forms of trade and investment will influence the successful pursuit of the SDGs objectives, and that ~~only when trade is conducted~~ **conducting trade** on a fair and free basis will ~~it~~ deliver sustainable and equitable outcomes, it follows that parliaments ~~must~~ **should** play a key role in working to that end, and in measuring and communicating that progress,

(Singapore)

Amend to read as follows:

(2) *Recognizing* that the rules and forms of trade and investment will influence the successful pursuit of the SDGs objectives, and that only when trade is conducted on a fair and free basis**, in a predictable business environment,** will it deliver sustainable and equitable outcomes, it follows that parliaments must play a key role in working to that end, and in measuring and communicating that progress,

(Switzerland)

New preambular paragraph 2bis

Add a new paragraph after preambular paragraph 2 to read as follows:

(2bis) *Considering* that trade and investment agreements have generated inequalities on a global scale due to the fact that the parties represented are not always treated as equals, with the most powerful often defining the rules applicable to all,

(Congo)

New preambular paragraph 4bis

Add a new paragraph after preambular paragraph 4 to read as follows:

(4bis) *Referring* to the rules and standards for responsible business conduct, such as the OECD Guidelines for Multinational Enterprises and the UN Guiding Principles on Business and Human Rights unanimously endorsed by the Council of Human Rights of the United Nations in 2011,

(Netherlands)

Preambular paragraph 4

Merge and amend preambular paragraphs 4 and 5, rephrasing them as follows:

(4) *Taking into account* the specific trade-related targets within the SDGs~~, namely: Target 17.10, "Promote a universal, rules-based, open, non-discriminatory and equitable multilateral trading system under the World Trade Organization, including through the conclusion of negotiations under its Doha Development Agenda"; Target 17.11, "Significantly increase the exports of developing countries, in particular with a view to doubling the least developed countries' share of global exports by 2020"; and Target 17.12, "Realize timely implementation of duty-free and quota-~~

~~free market access on a lasting basis for all least developed countries, consistent with World Trade Organization decisions, including by ensuring that preferential rules of origin applicable to imports from least developed countries are transparent and simple, and contribute to facilitating market access", (5)~~ **and** being mindful that, in addition to ~~the specifically trade-related targets, there is an array of results of~~ **them there are** other targets that will be influenced by international trade and investment~~, namely: Target 8.2, "Achieve higher levels of economic productivity through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high value added and labour intensive sectors"; Target 8.A, "Increase Aid for Trade support for developing countries, in particular least developed countries, including through the Enhanced Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries"; Target 9.3, "Increase the access of small scale industrial and other enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets"; and Target 10.A, "Implement the principle of special and differential treatment for developing countries, in particular least developed countries, in accordance with World Trade Organization agreements"~~,

(India)

Preambular paragraph 5

Amend to read as follows:

(5) *Being mindful* that, in addition to the specifically trade-related targets, there is an array of results of other targets that will be influenced by international trade and investment, ~~namely~~ **including**: Target 8.2, "Achieve higher levels of economic productivity through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high value added and labour intensive sectors"; Target 8.A, "Increase Aid for Trade support for developing countries, in particular least developed countries, including through the Enhanced Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries"; Target 9.3, "Increase the access of small scale industrial and other enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets"; ~~and~~ Target 10.A, "Implement the principle of special and differential treatment for developing countries, in particular least developed countries, in accordance with World Trade Organization agreements" **and Target 14.6 "By 2020, prohibit certain forms of fisheries subsidies which contribute to overcapacity and overfishing, eliminate subsidies that contribute to illegal, unreported and unregulated fishing and refrain from introducing new such subsidies, recognizing that appropriate and effective special and differential treatment for developing and least developed countries should be an integral part of the World Trade Organization fisheries subsidies negotiation***"*,

(Norway, Sweden)

Preambular paragraph 6

Replace the existing text of preambular paragraph 6 with the following:

(6) ***Noting*** **the ratification of the World Trade Organization's (WTO) Trade Facilitation Agreement by 141 of its members, full implementation of which the WTO estimates could add half a percentage point to global annual Gross Domestic Product growth, with gains likely accruing to developing countries in particular, including to least developed countries,**

(Canada)

Preambular paragraph 7

Amend to read as follows:

(7) *Paying due regard* to the work of the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), especially the 6-stage action plan for investing in the ~~SDGs~~ **2030 Agenda** contained in the 2017 publication *Mobilizing investment for the Sustainable Development Goals*, and the 2015 publication *Investment Policy Framework for Sustainable Development*,

(China)

Preambular paragraph 9

Amend to read as follows:

(9) *Recognizing* that as a global community we need **to change production and consumption patterns** to reduce resource consumption, **greenhouse gases and environmental damage,** with special regard for water resources and that, on that basis, a focus on improving fair and sustainable trade should not mean abjuring opportunities to reduce waste and prevent resource depletion, or underrating the benefits of circular economies,

(Cuba)

Amend to read as follows:

(9) *Recognizing* that as a global community we need to reduce resource consumption **and greenhouse gas emissions**, with special regard for water resources and that, on that basis, a focus on improving fair and sustainable trade should not mean abjuring opportunities to reduce waste and prevent resource depletion **and greenhouse gas emissions**, or underrating the benefits of circular economies,

(France)

Amend to read as follows:

(9) *Recognizing* that as a global community we need to reduce resource consumption, with special regard for water resources and that, on that basis, a focus on improving fair and sustainable trade ~~should not mean abjuring opportunities~~ **is not in contradiction with objectives** to reduce waste and prevent resource depletion, **and does not underrate** the benefits of circular economies,

(Norway, Sweden)

Preambular paragraph 10

Replace the existing text of preambular paragraph 10 with the following:

(10) ***Noting* that, while the negotiation of trade and investment arrangements is often the prerogative of the executive, parliaments have an important role to play in ensuring that trade liberalization leads to inclusive domestic growth and poverty reduction through policies that promote market access for all and the broad sharing of the benefits of trade,**

(Canada)

Amend to read as follows:

(10) *Noting* that in many countries the negotiation of, and consent to, trade and investment arrangements can be a prerogative of the executive, and that there is a range of mechanisms or structures through which parliament and parliamentarians have~~, to a greater or lesser degree but generally limited,~~ visibility of and influence over the shape of such arrangements,

(Singapore)

Amend to read as follows:

(10) *Noting* that in many countries the negotiation **and signing** of~~, and consent to,~~ trade and investment arrangements ~~can be~~ **is** a prerogative of the executive, and that there is a range of mechanisms or structures through which parliament and parliamentarians have, to a greater or lesser degree ~~but generally limited~~, visibility of and influence over the shape of such arrangements,

(Switzerland)

Preambular paragraph 11

Amend to read as follows:

(11) ~~*Wary of* the extent to which~~ ***Mindful* that** global trade ~~can tend to~~ **might** replicate and even reinforce the developmental status quo, and recognizing that the vertical integration of manufacturing and supply chains by multinational corporations ~~can tend to~~ **might** reduce competition, and consign less developed nations to lower value-added and primary production activities,

(Norway, Sweden)

Amend to read as follows:

First proposal:

(11) ~~*Wary of* the extent to which global trade can tend to replicate and even reinforce the developmental status quo, and~~ ***R****ecognizing* that **protectionism and** the vertical integration of manufacturing and supply chains by multinational corporations can tend to reduce competition, and consign less developed nations to lower value-added and primary production activities,

Second proposal - Replace the existing text of preambular paragraph 11 with the following:

(11) ***Recognizing*** **that international trade and investment offer opportunities but also require complementary actions at the national level, notably a domestic enabling environment, sound domestic policies and reforms conducive to realizing the potential of trade for inclusive growth and sustainable development,**

(Switzerland)

Preambular paragraph 12

Amend to read as follows:

(12) *Acknowledging* the concerns that communities have about the impact of globalization in terms of workforce displacement and other harmful distortionary effects, especially in subsistence industries like agriculture **and fishing**, and noting the potential for such concerns, if unaddressed, to create political pressure that has the tendency to lead to the unhelpful practice of isolationism, chauvinism, and nativism,

(Cuba)

Amend to read as follows:

(12) *Acknowledging* the concerns that communities have about the impact of globalization in terms of workforce displacement and other harmful distortionary effects, especially in subsistence industries like agriculture, and noting ~~the potential for such concerns, if unaddressed, to create political pressure that has the tendency to lead to the unhelpful practice of isolationism, chauvinism, and nativism~~ **that these concerns must be addressed and managed**,

(Italy)

New preambular paragraph 12bis

Add a new paragraph after preambular paragraph 12 to read as follows:

(12bis) ***Noting*** **UN General Assembly Resolution A/RES/68/200 which expresses grave concern that "the use of unilateral coercive economic measures adversely affects the economies and the development efforts of developing countries in particular and has a general negative impact on international economic cooperation and on worldwide efforts to move towards a non-discriminatory and open multilateral trading system",**

(Islamic Republic of Iran)

OPERATIVE PART

Operative paragraph 1

Amend to read as follows:

1. *Reaffirms* the vital importance of a rules-based multilateral approach to trade and investment and arbitration mechanisms that seek to deliver fair development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained ~~within the SDG framework~~ **in the 2030 Agenda**;

(China)

Amend to read as follows:

1. *Reaffirms* the vital importance of a rules-based multilateral approach to trade and investment and arbitration mechanisms that seek to deliver fair **and sustainable** development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained within the SDG framework;

(France)

Amend to read as follows:

1. *Reaffirms* the vital importance of a rules-based **and non-discriminatory** multilateral approach to trade and investment **centred on the World Trade Organization** and arbitration mechanisms that seek to deliver fair development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained within the SDG**s** framework;

(Indonesia)

Amend to read as follows:

1. *Reaffirms* the vital importance of a **universal,** rules-based**, open, transparent, predictable, non-discriminatory and equitable multilateral trading system under the World Trade Organization and** multilateral approach to ~~trade and~~ investment and arbitration mechanisms that seek to deliver fair development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained within the SDG framework;

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

1. *Reaffirms* the vital importance of a **non-discriminatory, open, equitable and** rules-based multilateral approach to trade and investment and arbitration mechanisms that seek to deliver fair development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained within the SDG framework;

(Romania)

<u>New operative paragraph 1bis</u>

Add a new paragraph after operative paragraph 1 to read as follows:

1bis. ***Notes*** **UN General Assembly Resolution A/RES/73/219 which *"*emphasizes the importance of facilitating the accession of developing countries to the World Trade Organization, recognizing the contribution that their accession would make to the rapid and full integration of those countries into the multilateral trading system, urges in this regard the acceleration of the accession process on a technical and legal basis and in an expeditious and transparent manner for developing countries that have applied for membership in the World Trade Organization, and reaffirms the importance of that organization's decision WT/L/508/Add.1 of 25 July 2012 on accession by the least developed countries";**

(Islamic Republic of Iran)

Add a new paragraph after operative paragraph 1 to read as follows:

1bis. ***Emphasizes*** **the essential role played by parliaments through the enactment of legislation, the adoption of budgets and their role in ensuring accountability for the effectiveness of improving the business climate, promoting investment and simplifying regulatory frameworks, and developing intra-State trade relations while promoting a knowledge-based economy;**

(United Arab Emirates)

Operative paragraph 2

Amend to read as follows:

2. *Also reaffirms* the contribution that fair and free **and sustainable** trade, and properly regulated foreign investment, can make to reducing poverty, inequality, instability, and conflict, ~~and~~ to building economic capacity, self-sufficiency, international cooperation, and peace **and to fighting global warming**;

(France)

Amend to read as follows:

2. *Also reaffirms* the contribution that **equitable, rules-based,** fair and free trade, and properly regulated foreign investment, can make to reducing poverty, inequality, instability, and conflict, and to building economic capacity, self-sufficiency, international cooperation, and peace;

(Viet Nam)

New operative paragraph 2bis

Add a new paragraph after operative paragraph 2 to read as follows:

2bis. *Acknowledges* that it is imperative to support free and fair trade by levelling the playing field to ensure that all countries reap the benefits of international trade;

(Indonesia)

Add a new paragraph after operative paragraph 2 to read as follows:

2bis. *Underlines* the importance of integrating sustainable consumption and production into trade and investment legal frameworks, policies and regulations, as a means to make progress towards sustainable development;

(Romania)

New operative paragraphs 2bis and 2ter

Add two new paragraphs after operative paragraph 2 to read as follows:

2bis. *Notes* UN General Assembly Resolution A/RES/73/219 which "urges the international community to adopt urgent and effective measures to eliminate the use of unilateral economic, financial or trade measures that are not authorized by relevant organs of the United Nations, that are inconsistent with the principles of international law or the Charter of the United Nations or that contravene the basic principles of the multilateral trading system and that affect, in particular, but not exclusively, developing countries";

2ter. *Notes* UN General Assembly Resolution A/RES/68/200 which "calls upon the international community to condemn and reject the imposition of the use of such measures as a means of political and economic coercion against developing countries";

(Islamic Republic of Iran)

Operative paragraph 4

Amend to read as follows:

4. *Urges* parliaments to ensure that official development assistance funding is provided **timely and in full** and applied to support ~~genuine~~ economic development and trade in developing nations, and especially least developed nations, **including** through the EIF and has regard to the initiatives within the Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) approach adopted by the United Nations Development Group (UNDG);

(China)

Amend to read as follows:

4. *Urges* parliaments to ensure that **all long-standing commitments of developed countries to allocate 0.7 per cent of their GDP to** official development assistance funding are met and that the assistance funding is provided **without conditionalities** and applied to support genuine economic **and social** development and trade in developing nations, and especially least developed nations **and the small island developing States**, ~~through the EIF~~ and has regard to the initiatives within the Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) approach adopted by the United Nations Development Group (UNDG);

(Cuba)

Amend to read as follows:

4. *Urges* parliaments to ensure that ~~official development assistance~~ **Aid for Trade** funding is provided and applied to support genuine economic development and trade in developing nations, and especially **for** least developed ~~nations,~~ **countries** through the EIF**,** and has regard to the initiatives within the Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) approach adopted by the United Nations Development Group (UNDG);

(Germany)

Amend to read as follows:

4. ~~*Urges*~~ ***Encourages*** parliaments to ensure that official development assistance funding is provided and applied to support genuine economic development and trade in developing nations, and especially least developed nations, through **various channels, including** the EIF and has regard to the initiatives within the Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) approach adopted by the United Nations Development Group (UNDG);

(Singapore)

Operative paragraph 5

Delete the existing paragraph.

(Cuba)

Amend to read as follows:

5. *Welcomes* the inclusion within trade arrangements of standards in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection**, the fight against global warming** and human rights, and calls for the wider application of such standards in future with improved compliance mechanisms;

(France)

Amend to read as follows:

5. *Welcomes* the inclusion within trade arrangements of standards in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and human rights, and calls for **development of such standards through an inclusive and Member Parliaments led process, in conformance with the relevant processes under the ILO and the Paris Agreement of the UNFCCC, and** the wider application of such standards in future with improved compliance mechanisms;

(India)

Amend to read as follows:

5. *Welcomes* the inclusion within trade arrangements of standards in relation to workers' rights and workplace health and safety matters~~, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and human rights, and calls for the wider application of such standards in future with improved compliance mechanisms~~;

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

5. ~~*Welcomes*~~ ***Urges*** the inclusion within trade arrangements of standards **for responsible business conduct in general and more specifically** in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and human rights, and calls for the wider application of such standards in future with improved compliance mechanisms;

(Netherlands)

Amend to read as follows:

5. *Welcomes* the inclusion within trade arrangements of standards in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and human rights, and calls for the wider application of such standards in future with ~~improved~~ **effective** compliance mechanisms;

(Norway, Sweden)

Amend to read as follows:

5. *Welcomes* the inclusion within trade arrangements of standards in relation to **human rights,** workers' rights and workplace health and safety matters~~, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and human rights~~, and calls for the wider application of such standards in future with improved compliance mechanisms;

(Romania)

Amend to read as follows:

5. *Welcomes* the inclusion within trade arrangements of standards in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and human rights, and calls for the wider application of such standards in future with improved compliance mechanisms **while respecting each nation's level of capacity and development, as well as their sovereign rights to make, adopt, and enforce domestic laws and regulations**;

(Thailand)

New operative paragraph 5bis

Add a new paragraph after operative paragraph 5 to read as follows:

5bis. ***Encourages*** **parliaments to oppose discriminatory and double standard regulations which do not promote multilateral rule-based trade of particular trade products, including a total ban and black campaign on palm oil;**

(Indonesia)

Add a new paragraph after operative paragraph 5 to read as follows:

5bis. ***Underlines*** **that these standards for responsible business conduct should be implemented throughout the entire value chain;**

(Netherlands)

Add a new paragraph after operative paragraph 5 to read as follows:

5bis. ***Calls on*** **parliaments and governments to reinforce and strengthen the environment of free trade and multilateralism by passing their own respective legislation, taking into account the consensus reached during the Annual Session of the Parliamentary Conference on the WTO held in Geneva last 6-7 December 2018, especially in promoting an open, rules-based and non-discriminatory multilateral trading system to make sure that globalization works for the benefit of all countries and citizens,**

(Philippines)

Add a new paragraph after operative paragraph 5 to read as follows:

5bis. ***Urges*** **parliaments to review their current structure of committees to track and monitor the implementation of the Sustainable Development Goals to achieve investment and trade integration and to consolidate the foundations of good governance, taking advantage of the self-assessment tools on the Sustainable Development Goals developed jointly by the Inter-Parliamentary Union and the United Nations Development Program;**

(United Arab Emirates)

New operative paragraphs 5bis and 5ter

Add two new paragraphs after operative paragraph 5 to read as follows:

5bis. ***Calls on*** **parliaments to see to it that environment and climate change aspects are duly taken into account in international trade policies, with a particular focus on measures aimed at removing obstacles to market access for green products and services;**

5ter. ***Also calls on*** **parliaments to be particularly mindful of government programmes to continue to identify concrete solutions in order to remove barriers to trade and investment in renewable energy;**

(Romania)

Operative paragraph 6

Amend to read as follows:

6. *Calls on* parliaments to **task their respective Governments with** initiating a review of existing national trade and investment arrangements, noting, for example, that three-quarters of bilateral investment arrangements were settled between 1980-2000 and are often ill-matched to subsequent treaties, meaning there can be insufficient alignment in present arrangements between trade and investment, industrial policy, and sustainable development;

(Italy)

Amend to read as follows:

6. *Calls on* parliaments to ~~initiate a review~~ **note the importance** of **reviewing** existing national trade and investment arrangements, noting~~, for example,~~ that ~~three-quarters of~~ bilateral investment arrangements ~~were~~ settled between 1980-2000 ~~and~~ are often ill-matched to subsequent treaties, ~~meaning there can be~~ **which may lead to** insufficient alignment in present arrangements between trade and investment, industrial policy, and sustainable development;

(Singapore)

Amend to read as follows:

6. *Calls on* parliaments to ~~initiate a~~ **periodically** review ~~of~~ existing national trade and investment arrangements~~, noting, for example, that three-quarters of bilateral investment arrangements were settled between 1980-2000 and are often ill-matched to subsequent treaties, meaning there can be~~ **and address any** insufficient alignment in present arrangements between trade and investment, industrial policy, and sustainable development;

(Switzerland)

Operative paragraph 7

Replace the existing text of operative paragraph 7 with the following:

7. ***Also calls*** **on parliaments to ensure that trade-related domestic legal and regulatory systems are transparent, efficient, and accessible to micro, small and medium enterprises, including through the implementation of the WTO's Trade Facilitation Agreement;**

(Canada)

New operative paragraph 7bis

Add a new paragraph after operative paragraph 7 to read as follows:

7bis. ***Urges*** **IPU Member Parliaments to formulate and adopt relevant policies as critical elements in creating a sound environment for both consumers and producers, respecting labour standards, eradicating child labour, ensuring appropriate working conditions, fair price and fair wages, and minimizing logistics costs to make fair trade products more competitive;**

(Indonesia)

Add a new paragraph after operative paragraph 7 to read as follows:

7bis. ***Calls on*** **members of parliament to adopt one or more Sustainable Development Goals and to use the adopted SDG(s) as a guideline in their parliamentary work, promoting the implementation of the goals and preventing policy incoherencies;**

(Netherlands)

Operative paragraph 8

Delete the existing paragraph.

(Netherlands, Norway, Sweden)

Amend to read as follows:

8. *Further calls on* parliaments to examine, assess and, where it is judged appropriate, seek to introduce mechanisms through which parliamentary oversight of trade and investment arrangements can occur with the benefit of access to independent economic assessment and due regard for the input of stakeholders from both industry and civil society; **inter alia, to ensure compliance with international consensus on respecting national policy space;**

(Cuba)

Amend to read as follows:

8. *Further calls on* parliaments to examine, assess and, where ~~it is judged~~ appropriate, ~~seek to~~ introduce mechanisms ~~through which~~ **of** parliamentary oversight of trade and investment arrangements ~~can occur~~ with the benefit of access to independent economic assessment and due regard for the input of stakeholders from both industry and civil society;

(Romania)

Amend to read as follows:

8. *Further calls on* parliaments to examine, assess and, where it is judged appropriate, seek to introduce mechanisms through which parliamentary oversight of trade and investment arrangements can occur with the benefit of access to independent economic assessment and due regard for the input of **all relevant** stakeholders ~~from both industry~~**, including the public and private sectors,** and civil society;

(Thailand)

New operative paragraph 8bis

Add a new paragraph after operative paragraph 8 to read as follows:

8bis. ***Invites*** **parliaments to create strategic partnerships and to work closely with governments and public institutions on issues related to strengthening the current development climate with regional and local authorities, regional and international institutions, academic institutions, charitable organizations, voluntary organizations and others;**

(United Arab Emirates)

Operative paragraph 9

Delete the existing paragraph.

(Norway, Sweden)

Amend to read as follows:

9. *Encourages* parliaments to take account of emerging concerns about investor-state dispute resolution clauses, whose purpose is to allow foreign companies to challenge national laws and policies in tribunals of questionable integrity, and which have the potential to undermine **national** regulation ~~in the interest of public health, environmental protection, and human rights~~;

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

9. *Encourages* parliaments to ~~take account of~~ **consider, where applicable,** emerging concerns about investor-state dispute resolution clauses~~, whose purpose is to allow foreign companies to challenge national laws and policies in tribunals of questionable integrity, and which have the potential to undermine regulation in the interest of public health, environmental protection, and human rights~~ **and how to resolve these concerns**;

(Singapore)

Amend to read as follows:

First proposal:

9. *Encourages* parliaments to take account of emerging concerns about investor-state dispute resolution clauses, whose purpose is to allow foreign companies to ~~challenge~~ **claim compensation for damages resulting from changes in** national laws and policies ~~in tribunals of questionable integrity, and which have the potential to undermine regulation~~**, and of on-going efforts to reform investor-state dispute resolution, safeguarding the right to regulate** in the interest of public health, environmental protection, and human rights**, while providing effective protection for responsible foreign investment**;

Second proposal:

9. *Encourages* parliaments to take account of ~~emerging concerns about~~ **on-going efforts to reform** investor-state dispute resolution ~~clauses, whose purpose is to allow foreign companies to challenge national laws and policies in tribunals of questionable integrity, and which have the potential to undermine regulation~~ **safeguarding the right to regulate** in the interest of public health, environmental protection, and human rights**, while providing effective protection for responsible foreign investment**;

(Switzerland)

Operative paragraph 10

Amend to read as follows:

10. *Urges* parliaments and governments to ~~focus on the delivery of~~ **promote policy frameworks and** infrastructure that ~~can~~ **enable all countries to** unlock trade opportunities ~~in developing countries,~~ and allow existing industries to ~~graduate~~ **transform** towards higher value-added production, rather than simply facilitate the export of lower value **goods and** resources for incorporation into a value chain that may reinforce current disparities;

(Indonesia)

Amend to read as follows:

10. *Urges* parliaments and governments to focus on the delivery of infrastructure **and digital technology** that can unlock trade opportunities in developing countries, and allow existing industries to graduate towards higher value-added production, rather than simply facilitate the export of lower value resources for incorporation into a value chain that may reinforce current disparities;

(Netherlands)

Operative paragraph 11

Amend to read as follows:

11. *Calls on* parliaments to examine the means by which infrastructure projects are planned and assessed at the national, regional, and local level, with a view to ensuring ~~there is coordination of significant public and private investment in the national interest according to~~ **their quality and alignment with** a set of priorities that includes formal reference to the SDGs;

(Switzerland)

New operative paragraph 11bis

Add a new paragraph after operative paragraph 11 to read as follows:

11bis. *Underscores* the need to allocate more resources for quality education, in order to increase the number of youth and adults who have relevant skills, including technical and vocational skills, for employment, decent jobs and entrepreneurship, as a means to foster industrial development and innovation;

(Switzerland)

Operative paragraph 12

Amend to read as follows:

12. *Also calls on* parliaments to ~~be particularly mindful of~~ **ensure an enabling legislative framework and the necessary support for** government programmes to deliver effective digital communication and finance infrastructure, noting that e-commerce and access to finance and to internationally competitive communication technology is just as important as traditional forms of "hard" infrastructure, and is key to unlocking development potential in least developed countries;

(Romania)

Operative paragraph 13

Amend to read as follows:

13. *Further calls on* parliaments to take a key interest in sector-specific foreign direct investment (FDI) allocation to ensure an even distribution of resources in all spheres of the economy, but especially in agriculture and agro-processing since these are sectors where developing and least developed countries have some comparative advantages, and these sectors also have the propensity to reduce poverty and economic hardship as enshrined in the ~~SDGs~~ **2030 Agenda**;

(China)

Amend to read as follows:

13. *Further calls on* parliaments **to stimulate parties involved** to take a key interest in sector-specific foreign direct investment (FDI) allocation to ensure an even distribution of resources in all spheres of the economy, but especially in agriculture and agro-processing since these are sectors where developing and least developed countries have some comparative advantages, and these sectors also have the propensity to reduce poverty and economic hardship as enshrined in the SDGs;

(Netherlands)

Amend to read as follows:

13. *Further calls on* parliaments to take a key interest in sector-specific foreign direct investment (FDI) allocation ~~to ensure an even distribution of resources in all spheres of the economy, but~~ especially in agriculture and agro-processing since these are sectors where developing and least developed countries have some comparative advantages, and these sectors also have the propensity to reduce poverty and economic hardship as enshrined in the SDGs;

(Switzerland)

Amend to read as follows:

13. *Further calls on* parliaments to take a key interest in sector-specific foreign direct investment (FDI) allocation to ensure an even distribution of resources in all spheres of the economy, ~~but~~ especially i~~n agriculture and agro-processing since these are sectors where developing and least developed countries have some comparative advantages, and these~~ **in** sectors ~~also~~ **that** have the propensity to reduce poverty and economic hardship as enshrined in the SDGs;

(Thailand)

Operative paragraph 14

Amend to read as follows:

14. *Urges* parliaments to ~~use~~ **ensure that** legislative and policy frameworks ~~to ensure that the interests of~~ **recognize and seek to alleviate the barriers** women, youth, and vulnerable communities ~~are mainstreamed in the development and implementation of trade and industrial policies of government to deliver equality, equity, and fairness~~ **face in accessing markets and benefiting from trade liberalization with the goal of achieving fair and equitable outcomes**;

(Canada)

Amend to read as follows:

14. *Urges* parliaments to use legislative and policy frameworks to ~~ensure that the interests of~~ **empower** women, youth, and vulnerable communities ~~are mainstreamed~~ in **order to mainstream** the development and implementation of trade and industrial policies of government to deliver equality, equity, and fairness;

(Indonesia)

Amend to read as follows:

14. *Urges* parliaments to use legislative and policy frameworks to ensure that the interests of women~~,~~ **and** youth~~, and vulnerable communities~~ are mainstreamed in the development and implementation of trade and industrial policies of government to deliver equality, equity, and fairness;

(Islamic Republic of Iran)

Amend to read as follows:

14. *Urges* parliaments to use legislative and policy frameworks **based on the core principles of human rights, decent work, sustainable development and good governance, so as** to ensure that the interests of women, youth, and vulnerable communities are mainstreamed in the development and implementation of trade and industrial policies of government to deliver equality, equity, and fairness;

(Romania)

Amend to read as follows:

14. *Urges* parliaments to use legislative and policy frameworks to ensure that the interests of women, youth, **start-ups, micro, small and medium enterprises (MSMEs),** and vulnerable communities are mainstreamed in the development and implementation of trade and industrial policies of government to deliver equality, equity, and fairness;

(Viet Nam)

New operative paragraph 14bis

Add a new paragraph after operative paragraph 14 to read as follows:

14bis. ***Also urges*** **parliaments to enact relevant legislation and policy frameworks to enable small and medium-sized enterprises (SMEs) to enter the international supply chain by creating a supportive business environment for SMEs and building their human, technical, and financial capacities so that they can understand the policies and operations in the global supply chains and respond profitably to these requirements;**

(Indonesia)

Operative paragraph 15

Amend to read as follows:

15. *Calls on* parliaments to take considerable interest in the soundness of the financial systems of ~~developing and least developed~~ **all** countries since effective and efficient industrialization, innovation, and sustainable infrastructure are to a large extent premised on sound and resilient financial systems.

(China)

Amend to read as follows:

15. *Calls on* parliaments **of developing and least developed countries** to take considerable interest in the soundness of financial systems ~~of developing and least developed countries~~ since effective and efficient industrialization, innovation, and sustainable infrastructure are to a large extent premised on sound and resilient financial systems.

(Thailand)

New operative paragraph 15bis

Add a new paragraph after operative paragraph 15 to read as follows:

15bis. ***Recommends*** **Parliaments to avail of parliamentary exchanges and inter-parliamentary conferences such as Assemblies of the IPU and the Annual Parliamentary Conference on the WTO as platforms for constructive dialogue on how to further strengthen the multilateral trading system, ensure it is based on fair and free trade and is non-discriminatory and beneficial for all.**

(Philippines)

New operative paragraphs 15bis and 15ter

Add two new paragraphs after operative paragraph 15 to read as follows:

15bis. ***Urges*** **parliaments to implement trade facilitation measures to develop trade-related infrastructure as well as strengthen productive capacities with a view to increasing the competitiveness of products in the export market;**

15ter. ***Calls on*** **parliaments to strengthen public-private partnerships to enhance the engagement of the business sector in promoting sustainable development in coordination with the government and other stakeholders.**

(Mongolia)

New operative paragraphs 15bis, 15ter and 15quater

Add three new paragraphs after operative paragraph 15 to read as follows:

15bis. ***Calls on*** **parliaments to promote trade policies that enable the doubling of the least developed countries' (LDCs) share of global exports by 2020 and the implementation of duty-free and quota-free (DFQF) market access on a lasting basis for all LDCs, in line with the trade-related targets of SDG 17;**

15ter. ***Urges*** **parliaments to promote legislation and policies that comprehensively address the key drivers of export diversification, whose role is crucial in transforming economies and achieving the SDGs, particularly in developing countries in Africa and in the LDCs; and, in this regard, invites parliaments to focus on building productive capacities, increasing the share of manufacturing value-added and diversifying the domestic production structure, as well as on infrastructure development encompassing transportation, ICT and energy, particularly renewable energy;**

15quater. ***Calls on*** **parliaments to support the participation of SMEs in international trade, through measures aimed at reducing trade barriers across countries, enhancing the role of foreign direct investment as a vehicle for SMEs to reach international markets, increasing SMEs' access to market information, particularly information related to tax, regulations, dispute resolution procedures, and adapting the current sets of rules and requirements, including standards, intellectual property rights and, financial market regulations, if necessary.**

(Romania)

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

منتدى النساء البرلمانيات

البند 6

FEM/29/6-Inf.1

22 آذار/ مارس 2019

حلقة نقاش

المساواة في العمل

السبت 6 نيسان/ أبريل 2019، 14:30 – 16:30

قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

تتألف القوة العاملة العالمية من نصف النساء في العالم فقط وحوالى 76 % من الرجال في العالم. تتّسع الفجوة على أساس العرق وكذلك بالنسبة للنساء المهاجرات والأمهات. إن النساء ممثلات تمثيلاً زائداً في الاقتصاد غير الرسمي، وفي وظائف منخفضة الأجر أو منخفضة المهارة أو غير منظّمة. وكثيراً ما تواجه التمييز القائم على الجندر والعنف والتحرش في مكان العمل. تتحمل النساء أيضاً عبء معظم الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتميل إلى الحصول على أجرٍ أقلّ من الرجال مقابل العمل الذي يتّسم بنفس القيمة. أخيراً وليس آخراً، تعدّ النساء الضحايا الرئيسة لآفة العبودية الحديثة غير المقبولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المشاركة المتساوية للنساء في القوة العاملة العالمية ستضيف 12 تريليون دولار للاقتصاد العالمي. سيكون للمساواة الجندرية في العمل تأثيراً مضاعفاً على التنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) بشكل عام، كما أنّ النساء المكّنات اقتصادياً يكنّ أكثر ترجيحاً للاستثمار في التغذية والتعليم والصحة، مع فوائد كبيرة لأطفالهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن والمجتمع ككل.

سيكون الموضوع أيضاً على رأس جدول الأعمال الدولي في الأشهر القادمة من خلال التفاوض على صكّ جديد لمنظمة العمل الدولية (ILO) لمعالجة العنف والتحرش في عالم العمل. في هذا السياق، تمّ اختيار *إنهاء العنف القائم على نوع الجندر في عالم العمل* كموضوع لحملة *16 يوماً من النشاط ضدّ العنف القائم على نوع الجندر* في 2018-2019.

ستركّز حلقة النقاش على تبادل الممارسات والاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والتدابير الجيدة لتحقيق المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) والكرامة والأمن والصحة في العمل وكذلك على قيمة تقاسم المسؤولية عن الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. كما ستتناول التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل، والحاجة إلى ضمان حماية اجتماعية عادلة للجميع والقضاء على الاستغلال بجميع أشكاله.

ستتم دعوة المشاركين للإجابة على الأسئلة التالية بشكل خاص:

• كيف يمكن للبرلمانات أن تحمي بشكل أفضل حقوق جميع النساء العاملات، بما في ذلك حقهن في الصحة والسلامة والكرامة والعمل اللائق والأمن الشخصي؟

• ما هي أفضل الممارسات الموجودة لضمان خلو عالم العمل من التمييز الجندري والتحرش والعنف ضد النساء؟

• ما هي الأطر القانونية التي يمكن أن تعزز المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) على أفضل وجه في العمل في مجالات مثل المساواة في الأجر والحماية الاجتماعية الكافية، بما في ذلك استحقاقات إجازة الأمومة والضمانات؟

• ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتهيئة فرص متكافئة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تقوم به النساء في الغالب؟

• ما هي التحديات المحدّدة التي تواجهها النساء عاملات المنازل؟ كيف يمكن للبرلمانات مواجهة هذه التحديات على أفضل وجه؟

3

مصادر مفيدة:

• إنهاء *العنف والتحرش في عالم العمل*، تقرير مقدّم في مؤتمر العمل الدولي، الدورة الـ 108، جنيف، شباط/ فبراير 2019:

https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/108/reports/reports-to-the-conference/WCMS_673728/lang--en/index.htm.

• *قفزة نوعية لتحقيق المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية): من أجل مستقبل أفضل للعمل للجميع* [الملخص التنفيذي]، منظمة العمل الدولية، آذار/ مارس 2019:

https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_674595/lang--en/index.htm.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Forum of Women Parliamentarians
Item 6

FEM/29/6-Inf.1
22 March 2019

Panel Discussion
Equality at work

Saturday, 6 April 2019, 2.30 – 4.30 p.m.
Room Al Rayyan, Sheraton Convention Center, Doha, Qatar

The global labour force is made up of only half of the women in the world and about 76 per cent of the men in the world. The gap widens based on ethnicity as well as for migrant women and mothers. Women are overrepresented in the informal economy, and in low-paid, low-skilled or unregulated jobs. They often face gender-based discrimination, violence and harassment in the workplace. Women also bear the burden of most unpaid care and domestic work and tend to earn less than men for work of the same value. Last but not least, women are the main victims of the unacceptable scourge of modern slavery.

In addition, women's equal participation in the global labour force would add US$ 12 trillion to the global economy. Gender equality at work would also have a multiplier effect for development, human rights and gender equality in general as women who are economically empowered are more likely to invest in nutrition, education and health, with great benefits for their children, families, communities and society as a whole.

The topic will also be high on the international agenda in the coming months with the negotiation of a new International Labour Organization (ILO) instrument to address violence and harassment in the world of work. In this context, *Ending Gender-Based Violence in the World of Work* was chosen as the theme of the *16 Days of Activism Against Gender-Based Violence* Campaign in 2018-2019.

The panel discussion will focus on sharing good practices, strategies, policies, legislation and measures to achieve gender equality, dignity, security and health at work as well as on the value of sharing responsibility for unpaid care and domestic work. It will address sexual harassment and violence in the workplace, the need to ensure equitable social protection for all and the elimination of exploitation in all its forms.

Participants will be invited to answer the following questions in particular:

- How can parliaments best protect the rights of all women workers, including their right to health, integrity, dignity, decent work and personal security?
- What best practices exist in ensuring the world of work is free from sexism, harassment and violence against women?
- What legal frameworks can best advance gender equality at work in areas such as pay equity and adequate social protection, including maternity leave benefits and safeguards?
- What measures can parliaments take to level the playing field between women and men as regards unpaid care and household work done mostly by women?
- What are the specific challenges faced by women domestic workers? How can parliaments best address these challenges?

Useful resources:

- *Ending violence and harassment in the world of work*, Report presented at the International Labour, Conference, 108th session, Geneva, February 2019: https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/108/reports/reports-to-the-conference/WCMS_673728/lang--en/index.htm.

- *A quantum leap for gender equality: For a better future of work for all* [Executive Summary], International Labour Organization, March 2019: https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_674595/lang--en/index.htm.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد بدرو بودنار

نائب أول للأمين العام، في المجلس الأعلى لأوكرانيا

حول

المنصة الرقمية لتبادل الآراء حول مواضيع المبادرة التشريعية:

الرئيس، مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان في أوكرانيا.

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

إنه لشرف عظيم لي أن أقدم النتائج الأولى للإصلاح المؤسسي الداخلي للبرلمان الأوكراني، إلى هذه الجمعية العامة الكريمة. وأود أن أشارككم تجربة التوصل إلى حلول مبتكرة وتنفيذها، تحوّل بدورها العملية التشريعية والبرلمان بأكمله إلى مؤسسة تكنولوجية، ومنفتحة، وخاضعة للمساءلة أمام ناخبيها.

وأود أن أبدأ بتقديم فكرة موجزة عن التشريع الوطني.

فكما هو معروف، استناداً إلى دستور أوكرانيا (المادة الثالثة والتسعون (93)) "يحق لرئيس أوكرانيا، وأعضاء برلمان أوكرانيا، ومجلس وزراء أوكرانيا في اتخاذ المبادرة التشريعية، في المجلس الأعلى لأوكرانيا."

واستناداً إلى قانون أوكرانيا، حول "النظام الداخلي للمجلس الأعلى لأوكرانيا" (المادة التاسعة والثمانون (89)) "ينفذ الحق في اتخاذ المبادرة التشريعية من خلال تقديم مشاريع قوانين وقرارات، ومشاريع نصوص لقوانين تابعة للمجلس الأعلى لأوكرانيا، ومقترحات لمشاريع قوانين وتعديلات عليها للمجلس الأعلى لأوكرانيا."

وينبغي تقديم مشروع القانون، ومسودة قانون آخر من أجل التسجيل، مع مشروع قرار مقترح اعتماده من قبل المجلس الأعلى لأوكرانيا، بالاستناد إلى نقاشه، وقائمة بمعدي مشروع القانون، ومقترح ترشيح مقرر في الجلسة العامة، ومذكرة تفسيرية.

ويتم تقديم المستندات المذكورة خطياً للتسجيل إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى لأوكرانيا، مع ملفاتها الإلكترونية.

وخلال السنوات الأربع لعمل المجلس الأعلى لأوكرانيا في دعوته الثامنة (اعتباراً من بداية شهر آذار/مارس 2019)، تم تسجيل ثلاثة عشر ألف ومئة واثنين مشروع قانون. وتم اعتماد ألفين وستة مئة وتسعة وتسعين من مشاريع القوانين هذه بأكملها، وتم سحب ورفض أربعة آلاف وتسعة مئة واثنين وثمانين من مشاريع القوانين *(تبين الشريحة رقم واحد جدولاً إحصائياً حول مشاريع القوانين المسجلة)*. وتعرف هذه الظاهرة "بالسبام التشريعي" من البعثة الخاصة للبرلمان الأوروبي الخاصة لتقييم الاحتياجات للمجلس الأعلى لأوكرانيا، برئاسة بات كوكس. وتشكل هذه واحدة من أهم التحديات الحالية في تنظيم عمل البرلمان الفعال.

تحديات رئيسية أخرى ***(كيف هي لهذا اليوم)***:

النماذج الورقية لمشاريع القوانين (مليونان وخمس مئة ألف صفحة بنسخة A4 فقط في العام 2018 – ما يعني عشرة أطنان على الأقل من الورق!)؛

وتبدأ الدورة العمرية لمشاريع القوانين والوثائق الثبوتية فقط من لحظة تسجيلها؛ إن تقديم عرض لمراحل إقرار مشاريع القوانين ضمن اللجان والاستعداد للنظر فيها من المجلس الأعلى لأوكرانيا غير كامل على الموقع الإلكتروني للبرلمان *(تبين الشريحة رقم اثنين صورة عن الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني مع قسم مشاريع القوانين، تظهر أي وثائق ثبوتية يتم نشرها)*؛

ويتم وضع مشاريع القوانين المقدمة للتسجيل من دون الامتثال لمقتضيات المادتين تسعين وواحد وتسعين من النظام الداخلي، المسجلة من الأمانة العامة للمجلس الأعلى لأوكرانيا يوم تقديمها؛

وإن جميع أنواع الوثائق المقدمة كمبادرة تشريعية، التي يتم إعدادها في عملية الصياغة، والنظر فيها، والتنقيح، وإقرار مشروع القانون ذات الصلة من المجلس الأعلى لأوكرانيا، وكذلك الوثائق التي أعدتها هيئات المجلس الأعلى لأوكرانيا، والهيئات الحكومية، والمؤسسات، والمنظمات، يتم جمعها من الأمانة العامة للمجلس الأعلى لأوكرانيا واللجنة الرئيسية التي تستخدم أيضاً تقنيات الورق التقليدية، وذلك بطلب من المجلس الأعلى لأوكرانيا.

الحلول لمواجهة التحديات ***(كيف ستبدو غداً)***:

وبحسب التوصية رقم واحد من تقرير وخريطة الطريق للإصلاح الداخلي وتعزيز القدرات للمجلس الأعلى لأوكرانيا، الذي أعدته البعثة البرلمانية الأوروبية، برئاسة بات كوكس، "يجب اعتماد مبدأ العملية التشريعية "المتواصلة"، استناداً إلى تنسيق معزز بين منشئي المقترحات التشريعية في مجلس الوزراء، والإدارة الرئاسية، والمجلس الأعلى لأوكرانيا" *(تبين الشريحة رقم ثلاثة غلاف "خريطة الطريق للإصلاح الداخلي")*.

ما تم تحقيقه:

وتم إنشاء نظام مشروع قانون إلكتروني جديد للصيغة الرقمية لمشاريع القوانين. ومن الوضح أنه خلال المرحلة الانتقالية، سيتضمن ملف مشروع القانون المرسل إلى الأرشيف النسخ الأصلية للنصوص المطبوعة، والوثائق الأصلية مع ختم وتوقيعات شخصية؛

وتبدأ الدورة العمرية لمشاريع القوانين والوثائق الثبوتية الآن من لحظة التخطيط لها وصياغتها، بحسب الصيغ والنماذج الموحدة، مع تحقق إلزامي للنوعية، وفقاً للمادتين التسعين، والواحدة وتسعين من النظام الداخلي، واعتدالها، وعندها تسجيلها (*تبين الشريحة رقم أربعة صورة عن الصفحة الرئيسية لنظام مشروع القانون الإلكتروني. إنها بطاقة مشروع القانون).*

وسيكون عرض مراحل مشاريع القوانين ضمن اللجان واستعدادها (في اللجنة الرئيسية) كي ينظر فيها المجلس الأعلى لأوكرانيا كاملاً بقدر الإمكان: ستنشر المجموعات ذات الصلة من البيانات على الموقع الإلكتروني للبرلمان تلقائياً ضمن الأحكام المنصوص عليها في النظام الداخلي، بالإضافة إلى صيغة البيانات المفتوحة *(تبين الشريحة رقم خمسة صورة عن الصفحة الرئيسية لقسم مشاريع القوانين على الموقع الإلكتروني الرسمي)؛*

إن جميع الأطراف الذين يتحلون بحق المبادرة التشريعية وهم رئيس أوكرانيا، وأعضاء برلمان أوكرانيا، ومجلس وزراء أوكرانيا، يعملون في منصة رقمية موحدة – إنه الحل الموحد الوحيد، الذي يسمح لكم بالتخطيط، وصياغة جميع أنواع الوثائق المعنية، والرصد بفعالية إقرارها ضمن اللجان وكذلك التواصل مع بعضكم البعض. وينبغي أن يكون ذلك لكل وزارة خاصة من كل طرف للمبادرة التشريعية، ومجموعة من النماذج المناسبة، وصيغة موحدة، ووثيقة طرق التوثيق الموحدة (وهي عبارة عن توقيع رقمي إلكتروني)، ورسائل فورية، وأدوات لورش العمل المخطط لها، والاجتماعات، والأدوات لتنظيم عمل الفريق لصياغة مشاريع القوانين، وصيغ تتبع الوثائق، إلخ. (*تبين الشريحة رقم ستة صورة عن الصفحة الرئيسية لكل وزارة خاصة لأطراف المبادرة التشريعية).*

النتيجة المتوقعة: تكنولوجيات لا تعتمد على الورق، من أجل تخطيط مشاريع القوانين، وصياغتها، والتحقق من نوعيتها، والنظر فيها في اللجان وخلال الجلسات العامة.

النظام التدريجي **للعقلنة**: استخدام الخدمات المعرفية (ترجمة آلية لمشاريع القوانين إلى اللغة الإنجليزية)، والتحقق من المصطلحات لمشاريع القوانين، امتثالاً مع تشريعات الاتحاد الأوروبي (مع مساعدة من الصيغة الأوكرانية من منصة المصطلحات القانونية للاتحاد الأوروبي EuroVoc Thesaurus) (*تبين الشريحة رقم سبعة وثمانية صورة عن الصفحة الرئيسية لEuroVoc Theasurus*)، والنشر المباشر لمشاريع القوانين في صيغ البيانات المفتوحة، في اللغة الإنجليزية.

إن اتساع المشاركة للخبراء من البرلمان الأوروبي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، من أجل تدقيق الخبراء لمشاريع القوانين المترجمة إلى اللغة الإنجليزية والتي تم نشرها في صيغ البيانات المفتوحة، وبالتالي تحسين نوعية مشاريع القوانين.

واليوم، يتم وضع الصيغة النهائية للنظام بشكل فعال، وإدماجها مع أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية، واجتماع اللجنة الإلكتروني، والمجلس التوفيقي الإلكتروني، وجدول أعمال الجلسة العامة الإلكتروني، مع التفاعل الإلكتروني لنظام الهيئات الحكومية، والعناوين الإلكترونية لأعضاء البرلمانات، والطلبات، والمدخل للمناقشة العامة لمشاريع القوانين.

وسنبدأ بعمل كامل النطاق مع البرلمان الجديد في دعوته التاسعة!

شكراً على حسن انتباهكم!

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Mr Pedro BODNAR
First Deputy Secretary General of the Verkhovna Rada of Ukraine

on

Digital platform for the interaction of legal subjects of legislative initiative: the President, the Cabinet of Ministers and Members of Parliament of Ukraine

Doha Session
April 2019

It is a great honour for me to present the first results of the internal institutional reform of the Ukrainian Parliament to such an honourable assembly. I want to share with you the experience of creating and implementing innovative solutions that transform legislative process and the entire Parliament into a modern technological institution, open and accountable to its voters.

I would like to start with a brief insight into our national legislation.

As it's known, according to the Constitution of Ukraine (Article ninety-three (93) "The right of legislative initiative in the Verkhovna Rada of Ukraine belongs to the President of Ukraine, Members of Parliament of Ukraine and the Cabinet of Ministers of Ukraine".

According to the Law of Ukraine "On the Rules of Procedure of the Verkhovna Rada of Ukraine" (Article eighty-nine (89) "The right of legislative initiative is executed through submitting the draft laws and resolutions, draft versions of other acts of the Verkhovna Rada, proposals for bills and amendments to the bills to the Verkhovna Rada".

The draft law, a draft version of another act shall be submitted for registration together with a draft resolution proposed to be adopted by the Verkhovna Rada based on its discussion, a list of the bill's authors, a nomination proposal of a rapporteur at a plenary meeting and an explanatory memorandum.

The indicated documents are submitted for registration to the Secretariat of the Verkhovna Rada of Ukraine in writing together with their electronic file.

During the four years of functioning of the Verkhovna Rada of Ukraine of the eighth convocation (as of the beginning of March two thousand nineteen) thirteen thousand one hundred and two bills have been registered. Two thousand six hundred seventy-nine of those bills have been adopted as a whole and four thousand nine hundred eighty-two bills have been rejected and withdrawn *(slide number one demonstrates a statistical table on registered bills)*. This phenomenon was defined as a "legislative spam" by the Special European Parliament Needs Assessment Mission to the Verkhovna Rada of Ukraine led by Pat Cox. This is one of the main present challenges in organizing the effective functioning of the Parliament.

Other major challenges ***(how it is for today):***

Paper format of bills (two million five hundred thousand pages of A four format only in 2018 - this is at least ten tons of paper!);
The life cycle of bills and supporting documents begins only from the moment of their registration; presentation of the stages of bills' passage within the committees and their readiness for consideration by the Verkhovna Rada of Ukraine is incomplete on the Parliament's website *(slide number two demonstrates screenshot of the main website page with the current bills section showing which supporting documents are published)*;

Bills submitted for registration are pretty often drawn up without complying with the requirements of Articles ninety and ninety-one of the Rules of Procedure but are still registered by the Verkhovna Rada's Secretariat on the day of their submission;

Almost all types of documents submitted as a legislative initiative, prepared in the process of drafting, consideration, revision, adoption of the relevant bill by the Verkhovna Rada, as well as documents prepared by the Verkhovna Rada bodies, governmental bodies, institutions and organizations upon request of the Verkhovna Rada are compiled by the Verkhovna Rada's Secretariat and by the main committee using also traditional paper technologies.

Solutions to overcome challenges ***(how it will be tomorrow)***:

According to Recommendation number one of the Report and Roadmap on Internal Reform and Capacity-Building for the Verkhovna Rada of Ukraine prepared by the European Parliamentary Mission led by Pat Cox "The concept of an “end-to-end” legislative process should be adopted, based on greatly enhanced coordination between the originators of legislative proposals in the Cabinet of Ministers, the Presidential Administration and the Verkhovna Rada of Ukraine" *(slide number three demonstrates cover page of the "Road Map on the Internal Reform").*

What has been already achieved:

New Electronic bill system for full digital format of bills has been created. It is clear that during the transition period the bill file transmitted to the archive will include the original copies of the printed texts, the original documents with seals and personal signatures;

The life cycle of bills and supporting documents will now begin from the moment of their ***planning and drafting*** according to uniform formats and templates with mandatory formal quality check for the compliance with the articles ninety, ninety-one of the Rules of Procedure, pre-moderation and only then registration *(slide number four demonstrates screenshot of the Electronic Bill System main page. That is the Bill Card).*

Presentation of the stages of the bills’ passage within the committees and their readiness status (in the main committee) for consideration by the Verkhovna Rada of Ukraine will be as complete as possible: corresponding sets of data will be published on the Parliament's website automatically within the terms defined by the Rules of Procedure, and additionally - in the open data format *(slide number five demonstrates a screenshot of the main page of the new bills section on the official website)*;
All subjects with the right of legislative initiative that is the President of Ukraine, members of Parliament of Ukraine and the Cabinet of Ministers of Ukraine will work in a single digital platform - the only unified portal solution, which allows you to plan, draft all kinds of certain documents, monitor effectively their passage within the committees as well as communicate with each other. This shall be a personal cabinet of each subject of legislative initiative, a set of convenient templates, a uniform format, a uniform document authentication method (that is electronic digital signature), instant messages, tools for planning workshops and meetings, tools for organizing teamwork over bill drafting, tracking documents’ versions, etc. *(slide number six demonstrates screenshot of the personal cabinet of the subjects of legislative initiative main page).*

The expected result: completely paperless technology of bills’ planning, drafting, quality checking, registration, their consideration in committees and during plenary meetings.

Gradual system **intellectualization**: using cognitive services (that is automatic translation of bills into English), verification of bills’ terminology compliance with the EU legislation terminology (with the help of Ukrainian version of the EU legal terminology platform EuroVoc Thesaurus) *(slides number seven and eight demonstrate screenshot of the EuroVoc Thesaurus main page),* automatic publication of bills in open data formats in English.

Wider involvement of experts from the European Parliament, relevant EU institutions and national parliaments of EU member-states for professional scrutiny of registered bills translated into English and published in open data formats thus improving the bills’ quality.

Today this system is being actively finalized, integrating with the systems of electronic document management, electronic committee meeting, electronic Conciliation board, electronic plenary meeting agenda, with the system of electronic government bodies' interaction, electronic MP's addresses and requests and bills' public debate portal.

We'll start a full-scale work with a new Parliament of the ninth convocation!

Thank you for your attention!

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد مانويل كافيرو

أمين عام مجلس الشيوخ، إسبانيا

حول

نطاق مراقبة الحكومة من قبل مجلس الشيوخ في إسبانيا: مشاركة الرئيس في الجلسة العامة

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

1. حالة محددة

حدث غير مسبوق ولم يسمع به في مجلس الشيوخ الإسباني بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2019: تم استدعاء مجلس الشيوخ لعقد جلسة عامة، وكانت هذه الجلسة استثنائية وذلك لأنه لم تُعقد أي جلسات عادية في كانون الثاني/يناير، حيث تم استدعاء الرئيس الإسباني لإعلام المجلس بشأن "مطالب رئيس حكومة كتالونيا الإقليمية المذكورة في الوثيقة التي تم تسليمها إلى الرئيس خلال الاجتماع الثنائي الذي عقد في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وكذلك أي اتفاقات تم التوصل إليها أو أي تنازلات تم تقديمها". وستكون هناك مناقشة مع أعضاء مجلس الشيوخ بعد تدخل الرئيس.

وطلب الاستدعاء هذا قدمه أعضاء مجلس الشيوخ من المجموعة البرلمانية الشعبية، في المعارضة.

وتم افتتاح الجلسة إلا أن الرئيس لم يمثل أمام الجلسة العامة، وكذلك لم يفعل أي وزير من الوزراء. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الحكومة أي تفسير رسمي لمجلس الشيوخ، باستثناء البيانات التي أدلى بها المتحدث الرسمي باسم الحكومة في مؤتمر صحافي عقد قبل ثلاثة أيام من الاجتماع بشأن الأسباب وراء عدم حضور الرئيس للجلسة العامة لمجلس الشيوخ.

2. الأسس القانونية

وفقاً للخدمات القانونية في مجلس الشيوخ، فإن واجب أي عضو في الحكومة، بما في ذلك الرئيس، المثول أمام الجلسة العامة للمجلس عندما يوافق مجلس الشيوخ على ذلك ليكون موضع التدقيق في ظل نقاش عام ومتناقض، وهذا واضح من منظور القانون الدستوري الإسباني. ويعتمد هذا البيان على البراهين التالية:

وتخوّل المادة 66.2 من الدستور الإسباني كلاً من مجلس النواب ومجلس الشيوخ تأدية دور مسيطر في الإجراء الذي اتخذته الحكومة.

ويتم تحديد هذا الدور المسيطر العام من خلال العديد من الأدوات. وفي هذا الصدد، تنص المادة 110.1 من الدستور على أنه "يجوز للغرف ولجانها طلب حضور أعضاء الحكومة."

وبالنظر إلى هذا الأساس الدستوري الصريح، قد يوافق كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ على إبلاغ أعضاء الحكومة، إما في جلسة عامة أو في أي جلسة من جلسات لجانهما، وهناك واجب دستوري يفرض على الحكومة المثول أمام الجلسة البرلمانية التي ينطبق عليها هذا.

تحدد الأوامر الدائمة للمجلس النواب، بوضوح، هذا النوع من جلسات الاستماع من قبل الحكومة (وبالتالي الرئيس) قبل الجلسة العامة. ولا تحدد الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ هذا؛ ومع ذلك، لم يكن الأمر عقبة أمام أعضاء الحكومة – الرئيس أو الوزير – ليكونوا موضوع جلسة استماع في جلسة عامة لمجلس الشيوخ بشأن عدد محدود لكن مهم من المناسبات، وبالتالي ممارسة سلطة ممنوحة للمجلس مباشرة وبوضوح بموجب الدستور.

وتصلح هذه السوابق لتحديد نطاق السيطرة الذي يمارسه مجلس الشيوخ على الحكومة على شكل جلسات استماع قبل الجلسة العامة: وهي لا تتعارض مع أي قاعدة خطية وتتوافق تماماً مع الدستور.

أما فيما يتعلق بالسابقة الأخيرة، فقد مثل الرئيس، الذي لم يحضر يوم 24 كانون الثاني/يناير 2019، أمام الجلسة العامة لمجلس الشيوخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ أي قبل أكثر من شهر واحد بقليل.

وعلى الرغم من وجود أساس واضح في الدستور، إلا أن إصلاح الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ سيكون ملائماً لإدراج تنظيم مباشر للإجراءات لممارسة هذا النوع من سيطرة الحكومة: أي من يمكنه طلب مثل هذه الجلسة، وأي هيئة ينبغي أن توافق عليها.

ومع ذلك، وعلى أي حال، عندما يطالب المجلس بعقد جلسة، فإن على الحكومة واجب دستوري في الحضور. ولا توجد عقوبة قانونية لعدم الامتثال لمثل هذا الواجب، على الرغم من أن هناك مجالاً واضحاً للتأنيب السياسي والمؤسساتي.

3. القضية السياسية

إن ما يكمن وراء هذا الوضع، الذي تضر عواقبه بمجلس الشيوخ كمؤسسة، هو صراع سياسي: فمجموعة الأغلبية البرلمانية في مجلس الشيوخ (وهي المجموعة البرلمانية الشعبية في مجلس الشيوخ، التي تضم عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ يتجاوز الأغلبية المطلقة للغرفة) وهي تعارض الحكومة الاشتراكية التي تشكلت بعد تصويت حجب الثقة من قبل مجلس النواب في حزيران/يونيو 2018.

إن المبادرات التي اتخذتها المجموعة المذكورة أعلاه للاستماع إلى الرئيس قبل الجلسة العامة لمجلس الشيوخ كانت قائمة منذ صيف عام 2018. ولم تكن المفاوضات بين الأشخاص المعنيين من دون توتر، وكانت نتائجها في الاجتماع المذكور أعلاه في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018، عندما حضر الرئيس لإعلام الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، وليكون، نتيجة لذلك، موضوع نقاش يستلزم التدقيق البرلماني للحكومة من قبل المجموعات السياسية المختلفة الممثلة في مجلس الشيوخ.

أما رسمياً، فقد تناول المثول (الذي حدث في جلسة واحدة مع مناقشة مشتركة) قضيتين اثنتين:

- الاطلاع على الخطوط العامة لنشاط الحكومة، بناءً على طلب الحكومة نفسها.
- الإبلاغ عن أزمة الهجرة التي تعاني منها إسبانيا، بناء على طلب المجموعة البرلمانية الشعبية.

ووفقاً للبيانات التي تم الإدلاء بها في محادثات غير رسمية، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين المجموعة البرلمانية الشعبية في مجلس الشيوخ والحكومة، حيث يجوز للرئيس وفقاً لهذا الاتفاق أن يمثل أمام الجلسة العامة مرة واحدة كحد أقصى كل نصف سنة. وكانت الجلسة التي عُقدت في 18 كانون الأول/ديسمبر هي النتيجة الأولى لهذا الاتفاق.

وعلى الرغم من ذلك، وقبل مرور شهر على جلسة الاستماع هذه، طلبت المجموعة البرلمانية الشعبية في مجلس الشيوخ عقد جلسة جديدة من قبل الرئيس قبل الجلسة العامة لمجلس الشيوخ لإعلامهم، كما ذكر في البداية، "بالمطالب التي قدمها رئيس حكومة كتالونيا الإقليمية في الوثيقة التي سلمت إلى الرئيس خلال الاجتماع الثنائي الذي عقد في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، وكذلك أي اتفاقات أو تنازلات تم التوصل إليها". وبعد قيام الجمعية بتوجيه الدعوة للحضور، لم يحضر أي أحد.

4. حلول ممكنة

المسألة المطروحة هي إلى أي مدى قد تفرض الغالبية المطلقة من أعضاء مجلس الشيوخ، من دون وقت محدد أو قيود أخرى، جلسة استماع على الرئيس في كل مرة يعتبرون ذلك مناسباً أو ضرورياً.

وينص القانون الإسباني بالفعل على إمكانية ظهور الرئيس وهذا أمر ليس موضع تساؤل. فالقضية هنا هي ما إذا كان ينبغي وضع ضمانات متوازنة للجانبين السياسيين المتأثرين بهذه القضية: أي مجلس الشيوخ والرئيس.

ومن المحتمل أن يكون كافياً التوصل إلى اتفاق سياسي يحترمه كلا الطرفين ويتكرر مع مرور الوقت، وقد يتبلور مثل هذا الاتفاق ليصبح ممارسة برلمانية. ويبدو أن هذا هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر 2018. ومن المحتمل أن يكون هذا هو الحل الأفضل.

أما البديل عن اتفاق سياسي سليم يحترم القوانين فسيكون عبر تبني قانون، من خلال إصلاح الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ التي لا تحدد فقط مثل هذا النوع من جلسات الاستماع، كما هو مذكور في القسم 2 أعلاه، وإنما تحدد أيضاً تواريخ انعقادها بشكل دوري وظروف تعديل هذه التواريخ بموجب هذا القانون.

5. الخلاصة

على أي حال، وعلى الرغم من عدم معالجة الأبعاد المختلفة لهذه المشكلة، فإن حالة الأمر الواقع في 24 كانون الثاني/يناير 2019 هي حالة سلبية مزدوجة:

- لمجلس الشيوخ، عن طريق الدعوة لحضور جلسة لا تحضرها الحكومة، الأمر الذي يلحق الضرر بصورته كغرفة برلمانية.
- للحكومة، من خلال تجاهل الواجب الدستوري وتشويه توازن القوى في النظام الدستوري الإسباني.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل تكرار هذه القضية بعد الانتخابات العامة المقررة في 28 نيسان/أبريل 2019.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Mr Manuel CAVERO
Secretary General of the Senate of Spain

on

The Scope of Control on the Government by the Senate: Appearance by the President in Plenary Meeting

Doha Session
April 2019

1. Specific case

An unprecedented and unheard-of situation took place in the Spanish Senate on 24 January 2019: a plenary meeting of the Senate was called, of an extraordinary nature since no ordinary sessions are held in January, to which the Spanish President was summoned to inform the Chamber about "the demands made by the President of the Regional Government of Catalonia in the document that was handed to the President during the bilateral meeting held on 20 December 2018, as well as any agreements reached or concessions made." A debate with the Senators would take place after the intervention of the President.

The summons was requested by the Senators of the Popular Parliamentary Group, in the opposition.

The sitting was opened but the President did not appear. Neither did any Minister. Furthermore, the Government offered no official explanation to the Senate, except for the statements given by the Government Spokesperson in a press conference held three days prior to the meeting regarding the reasons why the President would not be attending the Plenary Meeting of the Senate.

2. Legal foundations

According to the legal services of the Senate, the duty for any member of Government, including the President, to appear before the Plenary of the Chamber, when so agreed by the Senate, to be the subject of scrutiny under public and contradictory debate, is clear from the perspective of Spanish Constitutional Law. This statement is based on the following arguments.

Article 66.2 of the Spanish Constitution assigns to Congress and the Senate a controlling role of the action taken by the Government.

This general controlling role is specified through several instruments. In this regard, Article 110.1 of the Constitution establishes that "the Chambers and their Committees may request the presence of the members of Government."

Given this explicit constitutional basis, both Congress and the Senate may agree to being informed by members of the Government, either in a Plenary sitting or any of the Committees thereof, and there is a constitutional duty of the Government to appear at the corresponding parliamentary session.

Congress Standing Orders explicitly establish this type of hearing by the Government (and, hence, by the President) before the Plenary. Senate

Standing Orders do not establish this; however, this has not been an obstacle for members of the Government –the President or a Minister- to be the subject of a hearing in a plenary sitting of the Senate on a limited but significant number of occasions, thus exercising a power conferred to it directly and explicitly by the Constitution.

Such precedents are valid for establishing the scope of control exerted by the Senate on the Government in the form of hearings before the Plenary: they do not contradict any written rule and are in full compliance with the Constitution.

In regard to the last precedent, the President who did not appear on 24 January 2019 had appeared before the Plenary of the Senate on 18 December 2018; that is, just over one month prior.

Although a clear basis exists in the Constitution, reforming Senate Standing Orders would be convenient towards including a direct regulation of the procedure to exert this form of Government control: who can request such a hearing and which body should agree to it.

However, in any case, when called by the Chamber, the Government has the constitutional duty to attend. There is no legal penalty for not complying with such duty, though there is clear room for political and institutional reproach.

3. The political issue

What lies behind this situation, the result of which harms the Senate as an institution, is a political struggle: the majority parliamentary group in the Senate (which is the Popular Parliamentary Group in the Senate, comprising a number of Senators which exceeds the absolute majority of the Chamber) is in the opposition to the Socialist government formed after a vote of no confidence by Congress in June 2018.

Initiatives from the abovementioned Group to get the President to be heard before the Plenary of the Senate have been in place since the summer of 2018. Negotiations were not without tension between the persons involved, and the outcome took place in the aforementioned meeting of 18 December 2018, when the President attended to inform the Plenary of the Senate and, as a result, to be subject of a debate which entailed parliamentary scrutiny of the Government by the different political groups represented in the Senate.

Formally, the appearance (which took place in a single session with a joint debate) addressed two issues:

- Informing on the general lines of activity of the Government, at the request of the Government itself.
- Informing on the migration crisis suffered by Spain, at the request of the Popular Parliamentary Group.

According to statements made in informal conversations, an agreement had been reached between the Popular Parliamentary Group in the Senate and the Government whereby the President may appear before the Plenary a maximum of once every semester. The hearing on 18 December was the first result of such agreement.

This notwithstanding, before a month had gone by since this hearing, the Popular Parliamentary Group in the Senate requested a new one by the President before the Plenary of the Senate to inform, as mentioned at the start, on "the demands made by the President of the Regional Government of Catalonia in the document that was handed to the President during the bilateral meeting held on 20 December 2018, as well as any agreements reached or concessions made." With the Assembly called, no appearance was made.

4. Possible solutions

The issue that arises is to what extent may an absolute majority of Senators, without time or other restrictions, force the hearing of the President every time they consider it opportune or necessary.

Spanish Law indeed establishes the possibility for the President to appear: this is not called into question. The issue here is whether balanced guarantees should be set for the two political sides affected by this issue: the Senate and the President.

It would probably be enough to reach a political agreement which, respected by both sides and repeated over time, may crystallise into a parliamentary practice. Such seemed to be the agreement reached in December 2018. This would probably be the best solution.

The alternative to a pure political agreement based on fair play would be to foster a regulation, through the reform of Senate Standing Orders, that not only establishes such type of hearing, as stated in Section 2, but that also establishes its periodicity and the circumstances under which such periodicity may be modified.

5. Conclusion

In any case, while the different dimensions of this issue are not addressed, the *de facto* situation of 24 January 2019 is doubly negative:

- For the Senate, by calling a session not attended by the Government, which damages its image as parliamentary chamber.
- For the Government, by disregarding a constitutional duty and misrepresenting the balance of power of the Spanish constitutional system.

Furthermore, a repeating of this issue after the general elections set for 28 April 2019 cannot be discarded.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

الدكتور جورج كليمان
نائب الأمين العام في المجلس الاتحادي في ألمانيا

حول

برامج التدريب والتبادل المتقدمة لموظفي البرلمان

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حضرة السيدات والسادة،

من يمكن أن يكون أكثر وعياً بأهمية الحفاظ على الاتصالات الدولية أكثر من المشاركين المواظبين على حضور اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، مثلكم، وكم يمكن أن يكون تبادل الآراء مع زملاء من برلمانات أخرى أمراً مجزياً؟ لقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية عنصراً حاسماً، على نحو متزايد، لا غنى عنه في الحوار السياسي بين الدول. وهذا ينعكس بشكل خاص في الاتصالات الثنائية العديدة بين برلماناتنا، ناهيك عن العدد المتزايد من المؤتمرات البرلمانية الدولية.

ومع ذلك، أود اليوم التركيز على جانب مختلف إلى حد ما من التعاون البرلماني الدولي وهو تعزيز الخبرة الدولية والكفاءة بين الثقافات كمؤهلات رئيسية في الإدارات البرلمانية. وبالنسبة للمجلس الاتحادي في ألمانيا، ينطوي أحد العناصر المهمة لتطوير الموظفين على إعطاء أكبر عدد ممكن من موظفينا فرصةً للنظر خارج نطاق سياقهم الوطني واكتساب نظرة ثاقبة على الأقل في السياقات السياسية والإدارية الأخرى. وتقليدياً، نجد أن برامج تبادل الموظفين قد أدت دوراً رئيسياً في هذا الصدد، إلا أن الحاجة إلى ضمان استمرار عمل الإجراءات البرلمانية تحدّ بشكل طبيعي من عدد هذه البرامج وطولها، خاصة بالنسبة للإدارات الصغيرة.

ويقوم المجلس الاتحادي في ألمانيا، مع البرلمان الاتحادي الألماني، بإدارة برامج تبادل منتظمة من خمسة إلى عشرة أيام مع جيراننا الغربيين والشرقيين في فرنسا وبولندا، بالإضافة إلى الحفاظ على تقليد قديم من التبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن إدارة مخططات التبادل الإضافية أو القيام بمزيد من البرامج العادية طويلة الأجل يعدّ أمراً صعباً نظراً لقلّة عدد الموظفين لدينا.

واستجابةً لهذه العقبة، توصلنا إلى فكرة تطوير برنامج دراسة في المجلس الاتحادي في ألمانيا ودعوة الزملاء من البرلمانات الأخرى للحضور إلى برلين. كما ظهرت هذه الفكرة في الوقت المناسب لأنها أصبحت واضحة أثناء زيارات الوفود البرلمانية من الخارج عبر إبداء اهتمام متزايد بالهيكل الاتحادي لألمانيا ودور المجلس الاتحادي في ألمانيا كغرفة برلمانية تمثل الولايات الاتحادية.

وبالطبع هذه الفكرة ليست فكرة جديدة بالمجمل، لأن هناك بالفعل العديد من برامج الدراسة الناجحة للموظفين البرلمانيين في كندا وأستراليا، على سبيل المثال. ويتضمن مفهومنا أيضاً الخبرة التي اكتسبها موظفو المجلس الاتحادي في ألمانيا أثناء مشاركتهم في هذه البرامج. ومع ذلك، بدلاً من مجرد نسخ البرامج الموجودة، فقد حاولنا تحديد القيمة المضافة الملموسة التي يمكن أن يقدمها المجلس الاتحادي في ألمانيا وكذلك الحصول على هذا النوع من البرامج. ولمعالجة هذه المشكلة، حددنا الجوانب التالية:

أولاً: نحن نركز على كفاءتنا الأساسية. فالقضايا المتعلقة بالاتحادية والمشاركة الإقليمية في العمليات التشريعية الوطنية أو عبر الوطنية لها تتمتع بأهمية خاصة لدى المجلس الاتحادي في ألمانيا باعتباره الهيئة التي تمثل الولايات الاتحادية على مستوى الاتحاد، وبالتالي فإنه يعدّ كهيئة اتحادية بين المؤسسات الدستورية الألمانية. ويعتبر المجلس الاتحادي في ألمانيا فريد من نوعه بين البرلمانات الوطنية، وسيظل كذلك، حيث أن تكوينه وآليات صنع القرار فيه تتأثر بشدة بالتطور التاريخي والثقافة السياسية في ألمانيا. ومع ذلك، فإن البلدان التي تناقش مسألة النظام الاتحادي أو حتى مجرد اللامركزية تعبر بانتظام عن اهتمامها بهذا النموذج، نظراً إلى الملامح القوية للولايات الاتحادية ونطاقها في المشاركة في صنع القرار الاتحادي. وعلاوة على مسألة النظام الاتحادي، وبالتعاون مع المشاركين من جميع أنحاء أوروبا، فإننا نركز على كيفية مشاركة المناطق والغرفة الثانية في صنع القرار على المستوى الأوروبي.

وهذا يبرز خصوصية ثانية وهي أننا نتواصل مع نظرائنا المباشرين، الغرف الثانية. وعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة في تركيبة هذه المجالس وكفاءاتها، فإنها غالباً ما تواجه تحديات مماثلة. أما النقاشات التي تقارن الوضع القانوني في كل بلد والتي تمكّن جميع المشاركين من المساهمة بخبراتهم استناداً لخلفيتهم البرلمانية، فتشكل مكوناً مهماً في برنامجنا. وأعتقد أن فهم هياكل صنع القرار وخلفيات البرلمانات الوطنية الأخرى أمر مهم بشكل خاص لضمان التعاون الناجح، خصوصاً في سياق الاتحاد الأوروبي.

ولذلك يسعى البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

من ناحية، نحن نهدف إلى نقل معلومات حول النظام السياسي في ألمانيا، لا سيما دور المجلس الاتحادي في ألمانيا وكيفية مشاركة الولايات الاتحادية الألمانية في عملية صنع القرار في عملية صنع القرار المركزية في الولاية. وبالإضافة إلى التركيز على الممارسات والإجراءات البرلمانية في المجلس الاتحادي في ألمانيا، فإننا نناقش أيضاً مواضيع أخرى في

سياق المجالس الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين، وتمثيل الموظفين، وأنشطة التواصل الاجتماعي، والعلاقات الدولية.

ومن ناحية أخرى، نحن نسعى أيضاً إلى توفير منصة للتبادل وإقامة الاتصالات والحفاظ عليها بين الزملاء، وقد تم تصميم هذا البرنامج في الغالب لتعزيز النقاش بين الزملاء حيث يقوم موظفونا بالإبلاغ عن إجراءات العمل اليومية عند معالجة مختلف القضايا المتخصصة، مما يؤدي إلى إجراء حوار مع المشاركين الآخرين.

ثالثاَ، لذلك نعتبر البرنامج مفيداً جداً لموظفينا. وإذا حاولت أن تخبر الآخرين عن وظيفتك، فإنك ستدرك أن العديد من الأشياء التي تعتبرها أمراً مفروغاً منه ليست واضحة دائماً للآخرين. لذا فإن هذه المناقشات بين النظراء تتيح فرصةً للتفكير في أنشطة المرء وإجراءاته وتبني اقتراحات جديدة والمشاركة في مختلف السياقات الثقافية والسياسية.

وبالفعل، رحبنا على مدار العامين الماضيين بضيوف من سبعة عشر بلداً ومن كل قارة تقريباً، وكانت ردود الأفعال على البرنامج من جميع ضيوفنا والموظفين ردوداً إيجابية باستمرار. وقد شجعنا هذا على تقديم برنامج لدراسة اللغة الإنجليزية هذا لمدة أسبوع لموظفي البرلمان على أساس منتظم. ويسعدني أن تتاح لي الفرصة للترحيب أيضاً بأحد موظفيكم في برلين في المستقبل.

UNION INTERPARLEMENTAIRE Inter-Parliamentary Union INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Dr Georg KLEEMANN
Deputy Secretary General of the Bundesrat of Germany

on

Advanced Training and Exchange Programmes for Parliamentary Staff

Doha Session
April 2019

Ladies and gentlemen,

Who could be more aware than regular participants at ASGP meetings, such as yourselves, of how important it is to maintain international contacts and how rewarding exchanges with colleagues from other parliaments can be? Parliamentary diplomacy has increasingly become a crucial and indispensable component of political dialogue between states. This is reflected in particular in the numerous bilateral contacts between our parliaments, as well as in the increasing number of international parliamentary conferences.

Today, however, I would like to focus on a rather different aspect of interparliamentary cooperation: promoting international experience and intercultural competence as key qualifications in parliamentary administrations. For the Bundesrat, one important component of personnel development involves giving as many of our staff as possible a chance to look beyond their own national context and to gain at least an insight into other political and administrative contexts. Staff exchange programmes have traditionally played a key role in this respect. The need to ensure that parliamentary procedures remain operational does however naturally limit the number and length of such programmes, especially for small administrations.

Together with the German Bundestag, the Bundesrat runs regular five to ten-day exchange programmes with our western and eastern neighbours in France and Poland, as well as maintaining a long-standing tradition of exchanges with the USA. However, additional exchange schemes or more long-term regular programmes are difficult to manage in view of our small staff.

As a response to that constraint, we came up with the idea of developing a Bundesrat study programme and inviting colleagues from other parliaments to come to Berlin. This idea also appeared timely as it had become apparent during visits of parliamentary delegations from abroad that there was a growing interest in Germany's federal structure and in the Bundesrat's role as a chamber representing the federal states.

It is of course not an entirely new idea. Several very successful study programmes for parliamentary staff do already exist, for example in Canada and Australia. Our concept also incorporates experience that Bundesrat staff have gained while participating in these programmes. However, rather than simply copying existing programmes, we attempted to determine the tangible added-value the Bundesrat could offer and also glean from this kind of programme. In addressing this issue, we identified the following aspects:

Firstly: we concentrate on our core competence. Issues related to federalism and regional participation in national or supranational legislative processes are of particular importance to the Bundesrat as the body that represents the federal states at the level of the Federation and thus as a federal body among the German

constitutional institutions. The German Bundesrat is unique among national parliaments and will probably remain so, since its composition and decision-making mechanisms are very strongly influenced by Germany's historical development and political culture. Nevertheless, countries discussing federalisation or even simply decentralisation regularly express interest in this model, given the federal states' strong profiles and their scope for co-determination in federal decision-making. Over and above the issue of federalism, in cooperating with participants from across Europe, we concentrate on how regions and second chambers participate in decision-making at the European level.

That highlights a second particularity - we reach out to our immediate counterparts, the second chambers. Although there may be significant differences in second chambers' composition and competences, they often face similar challenges. Discussions that compare the legal situation in each country, enabling all participants to contribute experience from their own parliamentary background, form an important component of our programme. I believe that understanding the decision-making structures and backgrounds of other national parliaments is particularly important to ensure successful cooperation, especially in the context of the European Union.

The programme therefore pursues three goals:

On the one hand, we aim to convey information about Germany's political system, in particular the Bundesrat's role and how the German federal states participate in the central state's decision-making process. As well as focusing on parliamentary practice and procedures in the Bundesrat, we also discuss other topics within the context of second chambers, such as gender equality, staff representation, social media activities and international relations.

On the other hand, we also seek to offer a platform for exchanges and to establish and maintain contacts among colleagues. The programme is predominantly designed to foster discussion between colleagues: our employees report on their day-to-day working routines when addressing the various specialised issues, sparking a dialogue with the other participants.

Thirdly, we therefore also regard the programme as being very beneficial for our own employees. If you have ever tried to tell other people about your job, you will have realised that many things you take for granted are not always so obvious for others. These peer-to-peer discussions thus provide an opportunity to reflect on one's own activities and procedures, pick up on new suggestions and engage with different cultural and political contexts.

Over the past two years, we have already welcomed guests from seventeen countries and from almost every continent. Feedback on the programme from both our guests and staff has been consistently positive. This has encouraged us to offer this one-week English-language study programme for parliamentary staff on a regular basis. I

would be delighted to have an opportunity to welcome one of your staff members to Berlin in future too.

صناعة القانون في مجلس الأمة التركي الكبير
دور المعلومات والتكنولوجيا

محمد علي كومبوزولو
الأمين العام لمجلس الأمة التركي الكبير (GNAT)

نيسان/ أبريل عام 2019، اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية (ASGP)
الدوحة/قطر

البرلمان التركي
General Assembly

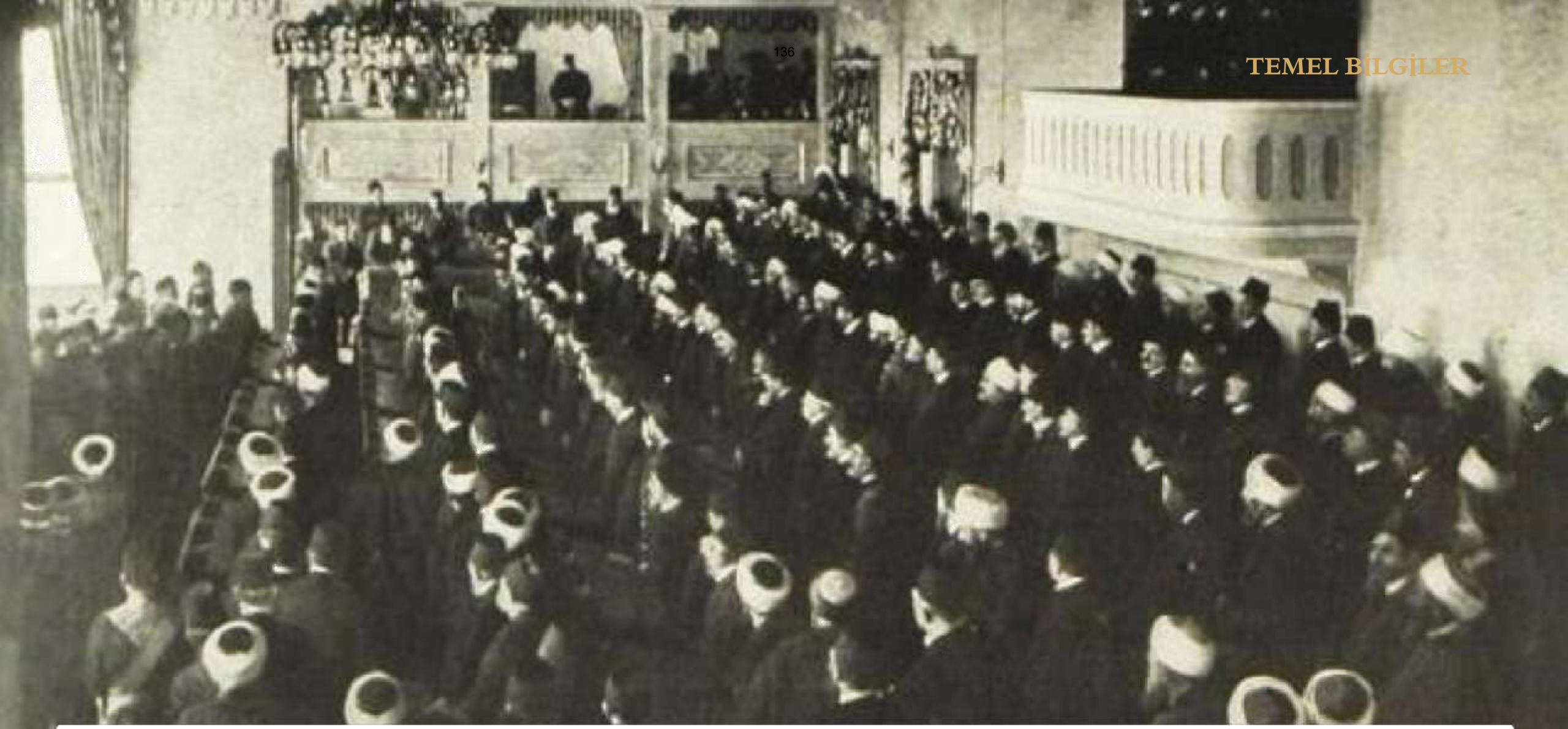

The history of Parliament in Türkey extends to Meclis-i Umumi which was established in 1876 with the declaration of Constitutional Monarchy and at present parliament consists of Meclis-i Mebusan (lower house) and Meclis-i Ayan (upper house).

يعود تاريخ البرلمان في تركيا إلى مجلس العموم الذي تأسس في عام 1876 مع إعلان الملكية الدستورية، وكان البرلمان حينها مؤلفاً من مجلسين تشريعيين وهما مجلس المبعوثين (الهيئة التشريعية الدنيا) ومجلس الأعيان (الهيئة التشريعية العليا).

تأسس مجلس الأمة التركي الكبير

في 23 نيسان/أبريل عام 1920 أثناء النضال لحصول على الاستقلال الوطني، وكان البرلمان منذ حينها عاملا مهماً في العملية الديموقراطية في تركيا.

وقد جرت العديد من التعديلات على الدستور الذي تم اعتماده بعد انقلاب 1980 حتى الآن. وكجزء من العملية الديموقراطية التي جرت بتصميم وعزم، قام أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير باعتماد مجموعة أخرى من التعديلات الدستورية بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير عام 2017. وصادق الشعب بنسبة 51.4% على التعديلات عبر استفتاء جرى بتاريخ 16 نيسان/أبريل عام 2017.

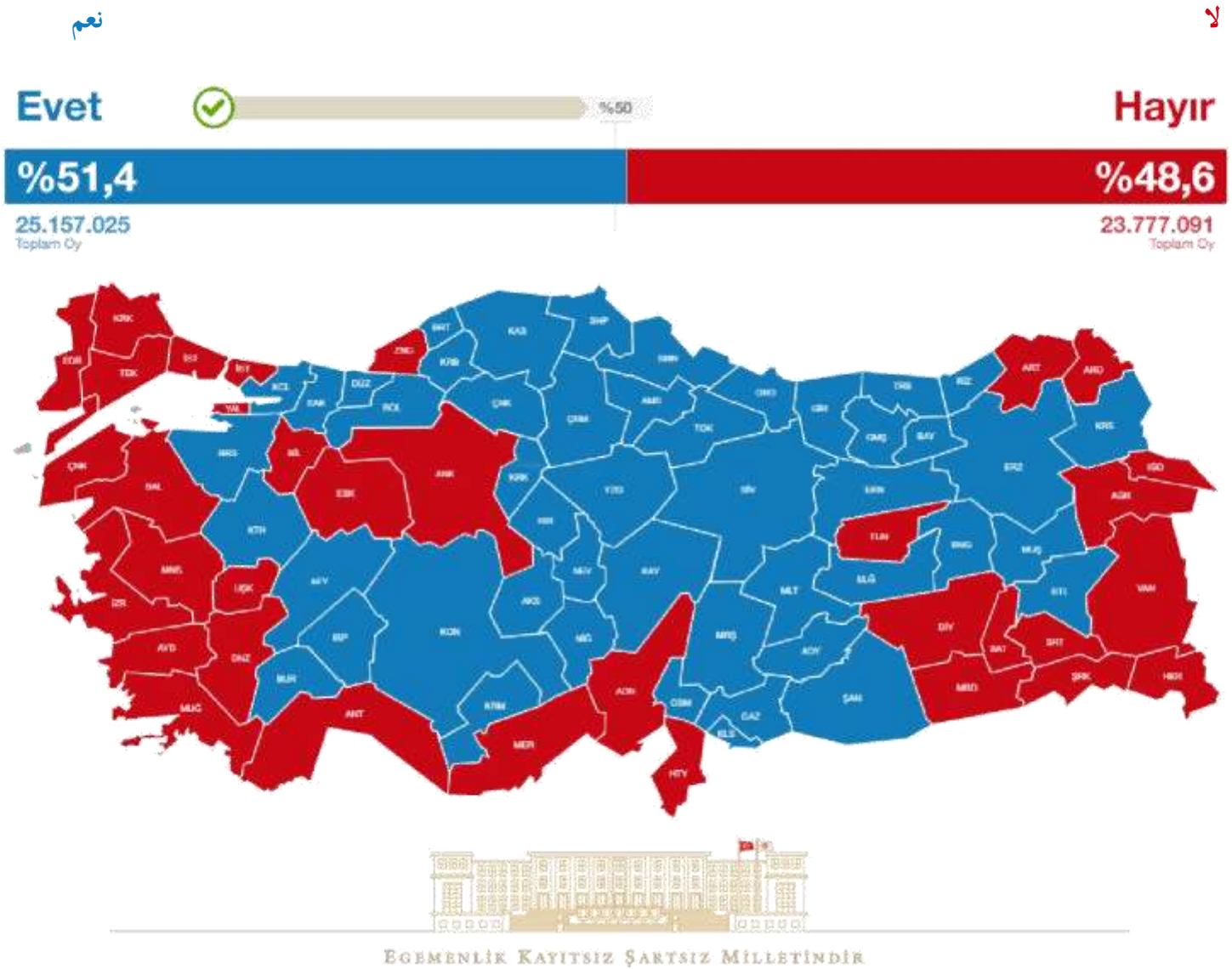

ومن خلال هذه التعديلات الدستورية جرت تغييرات هامة تؤثر على الهيئة التشريعية والعملية التشريعية.

وضمنت الحقوق والواجبات الجديدة الممنوحة لمجلس الأمة التركي الكبير تعزيز البنية التشريعية،

كما تم تعزيز آليات التدقيق البرلمانية.

وانخفض السن القانوني للحصول على مقعد في البرلمان من 25 عام إلى 18.

وازداد عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 عضو.

كما تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معاً كل خمس سنوات. وإذا قرر الرئيس إعادة الانتخابات البرلمانية، فإن فترة حكمه/ها تنقضي مع تحديد الانتخابات أيضاً.

ويتحمل الرئيس المسؤولية السياسية والجنائية على حدٍ سواء لأنشطته وأفعاله أياً كان نوعها.

وأضيف مبدأ عدم الانحياز القانوني إلى الدستور وأصبحت الهيئة القضائية هيئة مدنية

كما تم إعادة هيكلة مجلس القضاة والادعاء العام (HSK).

وينتخب مجلس الأمة التركي الكبير 7 أعضاء من أصل 13 من مجلس القضاة.

وبما أن التنظيم الإداري للدستور العام يأخذ مجراه عبر المراسيم الجمهورية،

فإن مجلس الأمة التركي الكبير لن يهدر وقته بالأنظمة حول الهيكلية البيروقراطية.

ومع تسهيل الإحالة إلى المحكمة العليا، فقد ازداد نفوذ الهيئة التشريعية

للتدقيق في عمل الهيئة التنفيذية.

ومع إجراء الانتخابات في 24 حزيران/يونيو عام 2018، والتي كانت حدثاً مهماً لنظام الحكومة الجديد، فقد تم تشكيل الهيئات التشريعية والتنفيذية على حدٍ سواء.

وقد تنافس ستة مرشحين على المنصب الرئاسي، وتم انتخاب رجب طيب أردوغان ليصبح رئيساً بحصوله على 52.6% من الأصوات.

ومع إجراء الانتخابات في 24 حزيران/يونيو عام 2018، فقد تم أيضاً تشكيل هيكلية مجلس الأمة التركي الكبير لدوره التشريعي السابع والعشرون

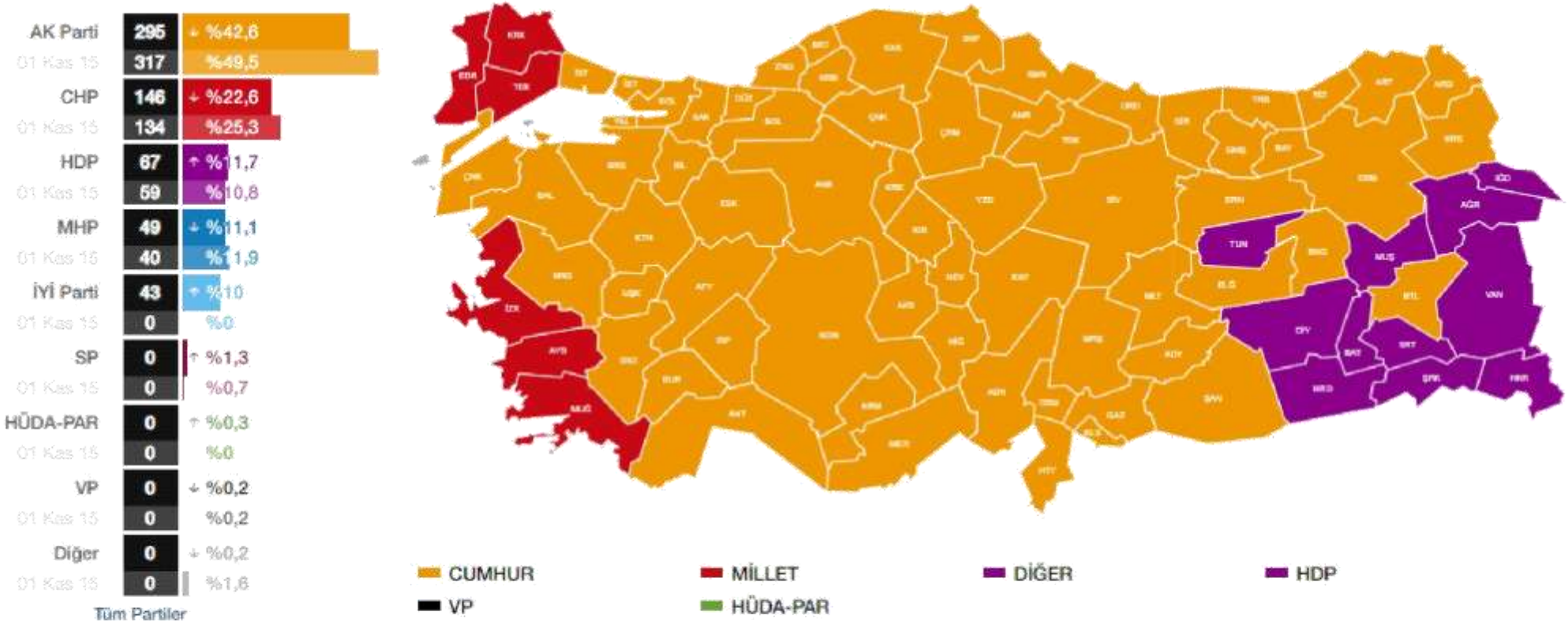

وخلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، كانت الأحزاب السياسية قادرة على الدخول في الانتخابات عبر تشكيل أحلاف للمرة الأولى في تاريخها.

ويعود الفضل بذلك لهذا النظام الجديد، حيث أصبح من حق العديد من الأحزاب السياسية، التي ليست في موقع يخولها من خوض الانتخابات لوحدها، أن تتمثل في البرلمان. وهناك تسعة أحزاب سياسية ومستقلين سياسيين ممن حصلوا على 99.9% من الأصوات في المجلس.

توزيع المقاعد

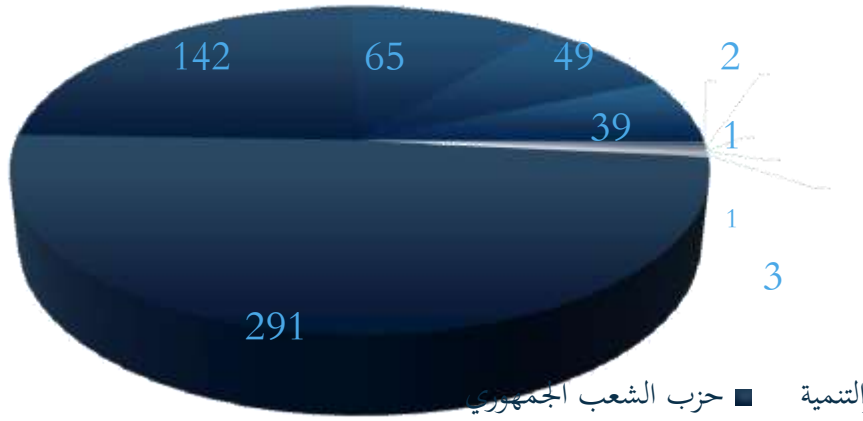

291 حزب العدالة والتنمية

142 حزب الشعب الجمهوري

65 حزب الديموقراطي الشعبي

49 حزب الحركة القومية

39 الحزب الصالح

2 حزب السعادة

2 حزب العمال التركي

1 حزب الديموقراطي

1 حزب الاتحاد الكبير

3 مستقلين

وانتخب السيد مصطفى شنتوب كرئيس مجلس الأمة التركي الكبير الـ29 عبر حصوله على 336 صوت في الانتخابات التي جرت بتاريخ 24 شباط/فبراير عام 2019.

نظام حكومة جديد، ودور تشريعي جديد

مع اعتماد هذه التعديلات الدستورية عبر الاستفتاء بتاريخ 16 نيسان/أبريل عام 2017، جرى إصلاح رئيسي في نظام الحكومة.

ومع وجود النظام الجديد، انفصلت الهيئات التشريعية عن الهيئات التنفيذية كلياً عن بعضها الآخر كما تم فصل السلطات عن بعضها.

ومع توضيح الفصل بين الهيئات التشريعية والتنفيذية، تم إنشاء آليات مراقبة وتوازن قوية للسماح لكلتا الهيئتين بالسيطرة على بعضهما البعض.

ولم يعد هناك قانون بأن الحزب الحائز على الأغلبية في السلطة التشريعية يجب أن يكون نفسه الحزب الذي يشكل الحكومة.

وللمرة الأولى منذ عام 2002 أصبح الحزب الحاكم حالياً لا يتمتع بالغالبية في مجلس الأمة التركي الكبير.

وقد تم منح السلطة التشريعية لمجلس الأمة التركي الكبير بصورة حصرية ومنعت الحكومة من الهيمنة على التشريع عبر مشاريع القوانين الحكومية.

نظام حكومة جديد، ودور تشريعي جديد

بوجود النظام الجديد، اكتسب مجلس الأمة التركي الكبير موقعاً أقوى من موقع الهيئة التنفيذية، وازداد تأثير البرلمانين في عملية صناعة القرار.

وفي هذا النظام الجديد، أصبح التشريع محصوراً بسلطة مجلس الأمة التركي الكبير. وسيكون مصدر القانون النواب ذاتهم وليست الحكومة كما كان عليه الحال قبل التعديل. في النظام البرلماني، يمكن رؤية سلطة الحكومة في العملية التشريعية عبر الجدول أدناه.

المشرع	*عدد القوانين*	مشاريع قوانين أطلقتها الحكومة	*مشاريع قوانين أطلقها النواب*	*نسبة مشاريع القوانين التي أطلقتها الحكومة إلى إجمالي مشاريع القوانين المعتمدة (%)*
22	**914**	**821**	93	***89.4***
23	**548**	**514**	34	***93.7***
24	**418**	**385**	33	***92.1***
26	**491**	**477**	14	***97.1***
المجموع	**3006**	**2812**	194	***93.5***

زيادة المقدرة الإدارية لمجلس الأمة التركي الكبير

لأن السلطة التشريعية تعود بشكل كامل إلى مجلس الأمة التركي الكبير مع النظام الجديد، فعلى التنظيم الإداري لمجلس الأمة التركي الكبير العمل بسرعة وبصورة أكثر فاعلية.

وفي هذا السياق، نفذت الأمانة العامة لمجلس الأمة التركي الكبير أنشطة من أجل تقديم استخدام أكثر كثافة للمعلومات وتقانة المعلومات.

وفي هذا السياق، فإن ممارستنا تعدّ ممارسة جديرة بالملاحظة،
كما تعدّ مثالاً يحتذى به لبعض البرلمانات الأخرى:

1) تطبيق المحمول يعمل على الهواتف والأجهزة اللوحية
2) خدمات الكترونية لمحاضر الجلسات
3) ملاحظات معلوماتية يعدها قسم خدمات الأبحاث

بفضل تطبيق الهاتف المحمول، أصبحت جميع الأنشطة التشريعية متاحة من خارج البرلمان، وهذا يشمل معلومات حول العملية التشريعية بأكملها، مثل المرحلة التي يتم فيها إعداد مشروع قانون معين، ومَن الذي قدمه، وإمكانية الوصول إلى التقارير التي تعدها اللجان من خلال هذا التطبيق.

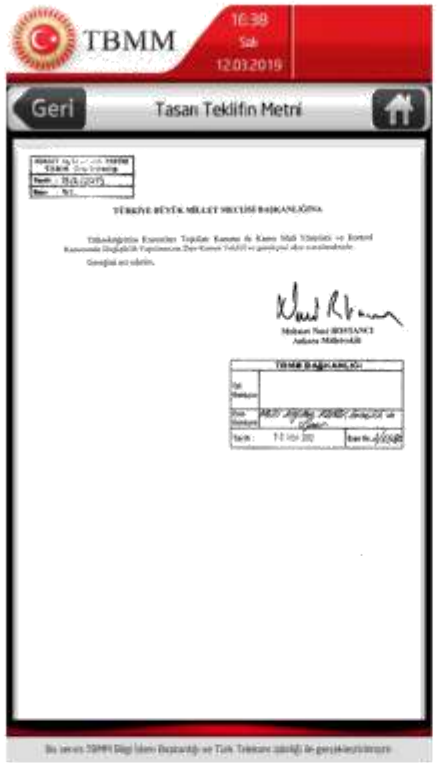

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الوصول إلى محاضر جميع الجلسات العامة من خلال هذا التطبيق. ومع خيار محاضر الجلسات الأخيرة، يمكن متابعة محاضر الخطابات لحظياً في الجمعية العامة. ومن الممكن أيضا البحث في المحاضر حسب التاريخ أو الاسم.

إمكانية الوصول إلى البرلمان على مدار الساعة 7/24

يوفر التطبيق أيضاً إمكانية الوصول إلى أنشطة تدقيق المجلس على الهيئة التنفيذية. كما يمكن الوصول إلى الأسئلة التي يطرحها النواب والإجابات التي تقدمها الحكومة على هذه الأسئلة من خلال التطبيق.

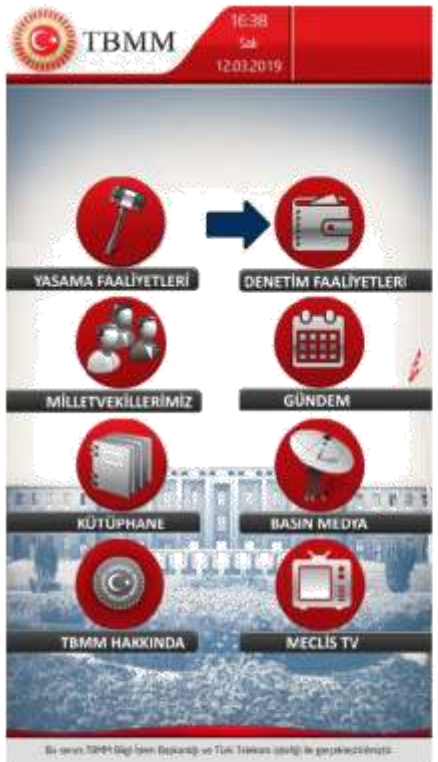

يمكن مشاهدة الجلسات العامة للمجلس مباشرة عبر تلفاز ميكليس. ويتم إعلام الجمهور باستمرار بفضل أساليب العمل الشفافة للمجلس.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية الوصول إلى أنشطة النواب عبر بوابة الأخبار.

Information Source of Legislative

Library of Grand National Assembly of Turkey

المكتبة جاهزة لتقديم المعلومات لنوابنا من خلال مئات الآلاف من الكتب والكتب الإلكترونية والمحفوظات المرئية. ويمكن الوصول إلى المكتبة من خلال تطبيق الهاتف المحمول، ويمكن البحث في فهرس المكتبة، ويمكن تنزيل الكتب الإلكترونية وقراءتها بتنسيق PDF.

Our Principles

Accuracy and Simplicity

يجب أن تكون الدراسات دقيقة، وموثوقة وقصيرة وموجزة ومفهومة

Impartiality

يجب أن تكون الدراسات موضوعية، وغير حزبية (لا تمثل أي رأي سياسي) وعلى مسافة واحدة من جميع المجموعات والمنظورات السياسية

Analytic Style

إن اللغة المستخدمة في الدراسات لا يجب أن غير إلزامية بل توصيفية، وثائقية وتحليلية

Fit for Purpose

يجب أن يكون نطاق، وشكل وفترة تحضير الدراسات ملائمة لهدف استخدام البرلمانيين

Confidentiality

تبقى هوية صاحب الطلب وموضوعه سرية

Contact Us

اتصل بنا

+90 312 420 68 38 +90 312 420 78 00

Iletisim.armer@tnmm.gov.tr

TBMM Ek hizmet binasi,

أتاتورك بلفاري رقم: 153 بكانكيلير/ أنقرة

http://tbmm.intranet/armer

https://www.tbmm.gov.tr/armer_eng/index.html

(الصفحة الإنجليزية)

قسم الاقتصاد والتمويل	em.armer@tbmm.gov.tr
+90 312 420 80 14	
قسم القانون	Hkm.tarmer@tbmm.gov.tr
+90 312 420 80 17	
قسم الإدارة العامة والعلوم السياسية	Kysb.armer@tbmm.gov.tr
+90 312 420 80 17	
قسم السياسة الاجتماعية	Sp.armer@tbmm.gov.tr
+90 312 420 80 99	
قسم العلاقات الدولية	Ui.armer@tbmm.gov.tr

GRAND NATIONAL ASSEMBLY OF TURKEY

DEPARTMENT OF RESEARCH SERVICES

Tailored information to MPs

قسم خدمات الأبحاث

منذ عام 1982، يقوم القسم بموظفيه البالغ عددهم 60 متخصص في مجال عملهم بدعم العملية التشريعية من خلال إعداد وثائق معلومات صحيحة وغير متحيزة مخصصة وتحليلية وفقاً لمطالب نوابنا ولجاننا. يمكن للنواب توجيه طلباتهم للحصول على المعلومات عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الهاتف أو وجهاً لوجها.

أنواع وأعداد الوثائق المعدة خلال الفترة التشريعية الـ26 (2015–2017)

Number	أنواع المنتجات
5	كتاب
23	تقرير
91	موجز
167	ملاحظة المعلومات
180	تجميع الوثائق
334	تجميع المعلومات
16	مؤشرات
35	معلومات شفهية
159	إجابات المركز الأوروبي للأبحاث البرلمانية
1010	*المجموع*

EGEMENLİK KAYITSIZ ŞARTSIZ MİLLETİNDİR

شكراً لحسن إصغائكم

LAW MAKING AT THE GRAND NATIONAL ASSEMBLY OF TURKEY:
ROLE OF INFORMATION AND TECHNOLOGY

Mehmet Ali KUMBUZOĞLU
Secretary General of GNAT

April 2019, ASGP Meeting
Doha/QATAR

EGEMENLİK KAYITSIZ ŞARTSIZ MİLLETİNDİR

General Assembly

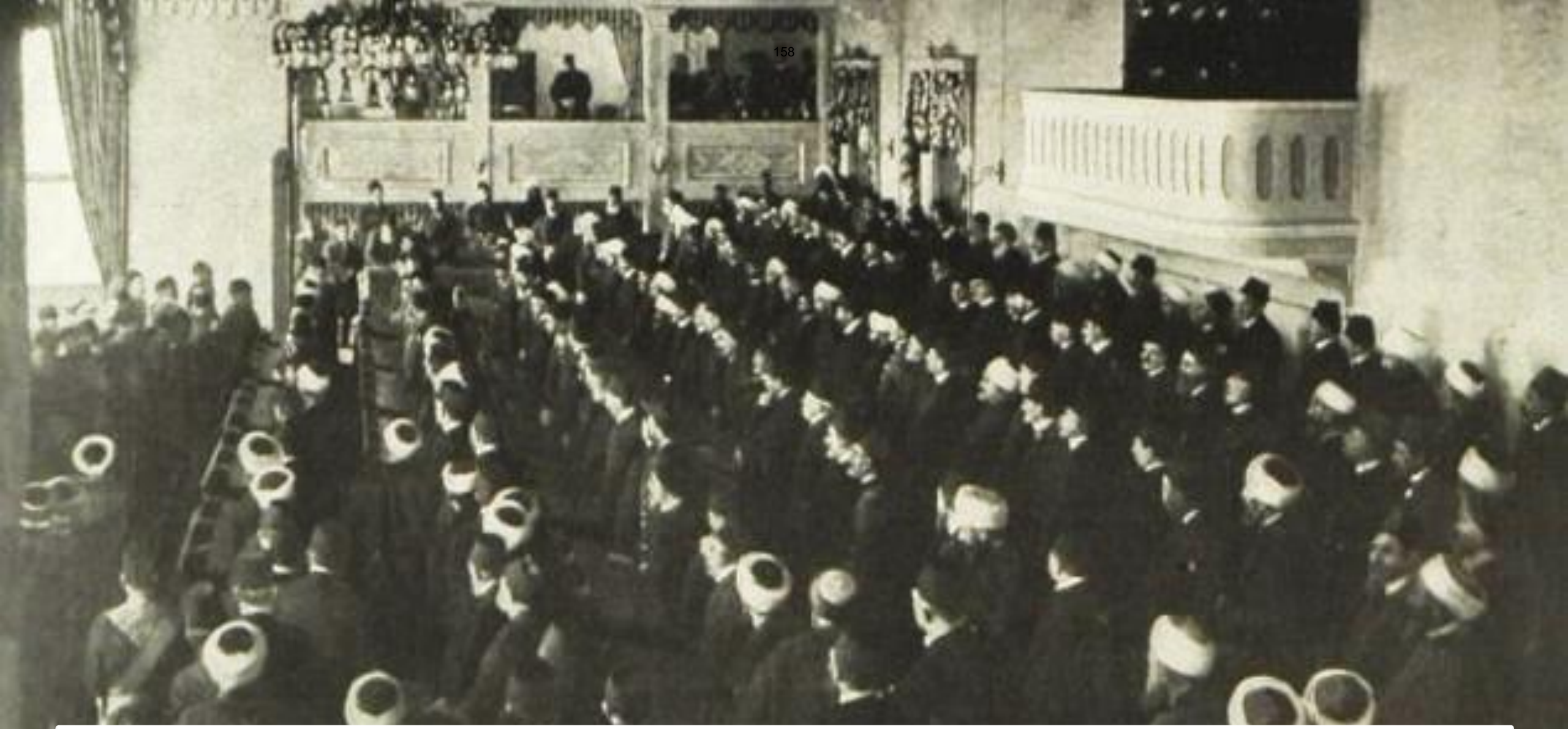

The history of Parliament in Turkey extends to *Meclis-i Umumi* which was established in 1876 with the declaration of Constitutional Monarchy and was a bicameral parliament consisted of *Meclis-i Mebusan* (lower house) and *Meclis-i Ayan* (upper house).

Grand National Assembly of Turkey was founded on April 23, 1920, during the struggle for national independence and since then it has been an important actor in the democratization process in Turkey.

The constitution that was adopted after the 1980 coup, has been amended many times until now. As part of the democratization process that was carried out with determination, members of the GNAT adopted another constitutional amendments package on 20 January 2017. The amendments were approved by 51.4% of the public in the referendum held on 16 April 2017.

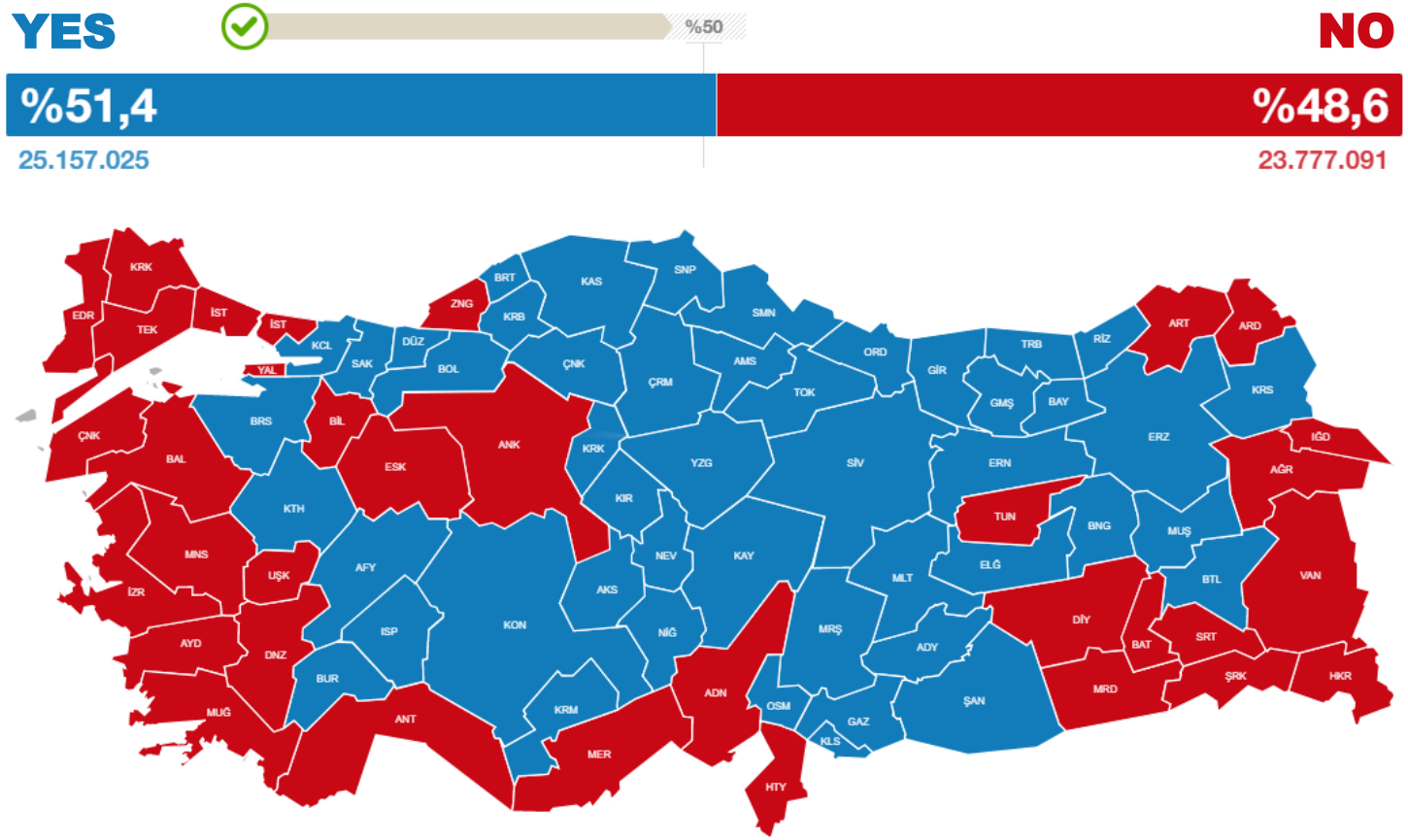

Through the constitutional amendments, important changes affecting the legislative body and the legislative process were implemented.

The new rights and duties granted to the GNAT ensured the strengthening of the legislature. Parliamentary scrutiny mechanisms have been strengthened.

Eligibility age for a seat has decreased from 25 to 18.

The number of MPs has increased from 550 to 600.

Presidential and parliamentary elections will be held together every five years. If the president decides to renew the parliamentary elections, his/her term will come to an end with the elections as well.

The president will be held responsible both politically and criminally for any kind of his/her activities and acts.

The principle of impartiality of the judiciary was added into the constitution and the judicial body was civilianized, and the Council of Judges and Prosecutors (HSK) was restructured.
GNAT will elect 7 of the 13 members of the HSK.

Since the administrative organization of public institutions will be carried out through the Presidential Decrees, the GNAT will not waste time with the regulations on bureaucratic structuring.

With the facilitation of referral to the Supreme Court, the power of legislative body to scrutiny the executive has been increased.

With the elections held on June 24, 2018, which is the milestone of the new government system, both the legislative and executive organs were formed.

Six candidates competed in the presidential election, and Recep Tayyip Erdoğan was elected President by getting 52.6% of the votes.

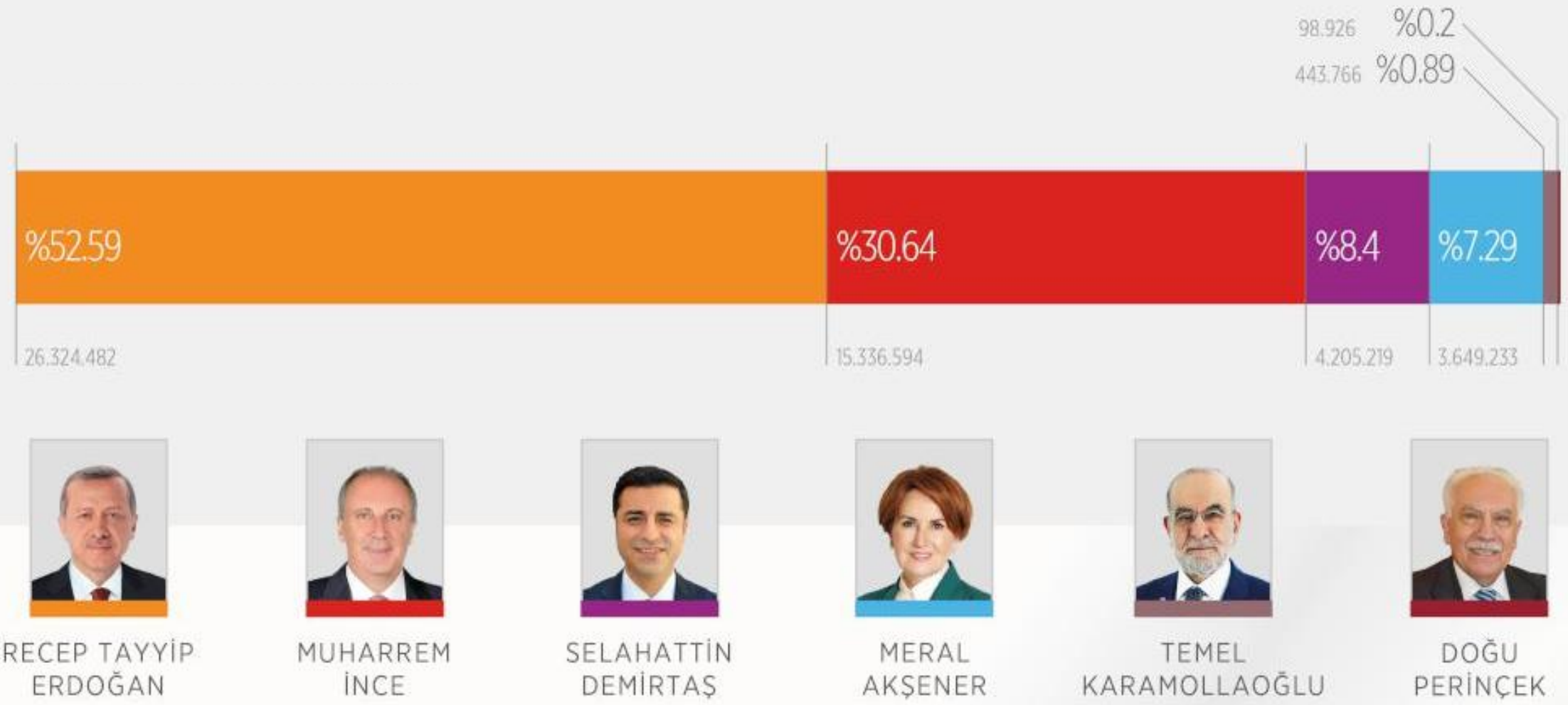

With the elections held on June 24, 2018, the structure of the GNAT for the 27th legislative term was also shaped.

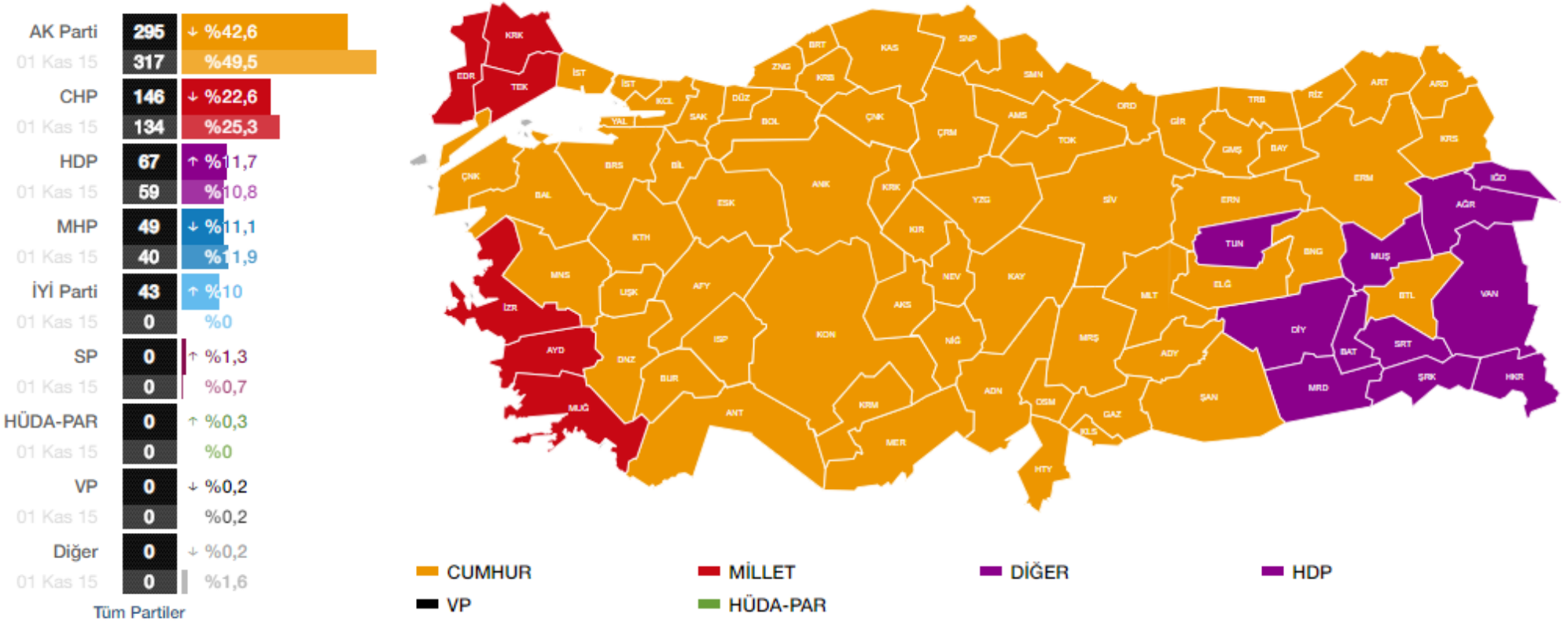

In the last parliamentary election, political parties were able to enter into elections by forming alliances for the first time. Thanks to this new regulation, many political parties, which are not in a position to overcome the election threshold alone, have been entitled to be represented in the Parliament. Nine political parties and independents receiving 99.9% of the votes are represented in the Assembly.

Justice and Development Party	291
Republican People's Party	142
Peoples' Democratic Party	65
Nationalist Movement Party	49
Good Party	39
Felicity Party	2
Workers Party of Turkey	2
Democrat Party	1
Grande Unity Party	1
Independents	3

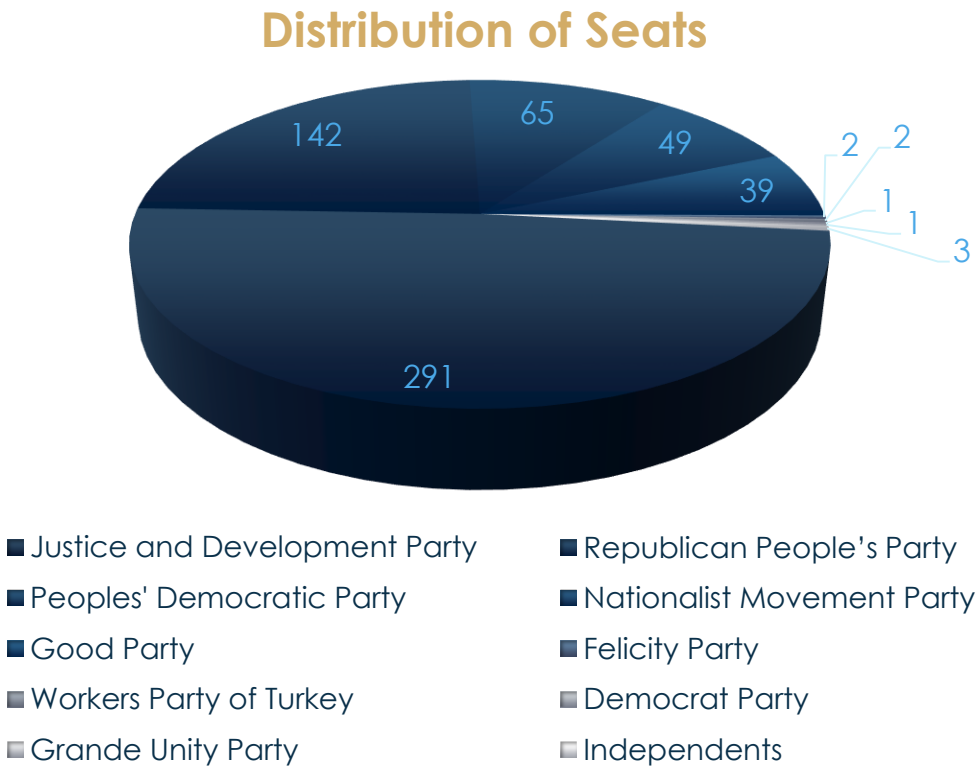

Mustafa ŞENTOP was elected as the 29th Speaker of GNAT by getting 336 votes at the election held on 24 February 2019.

NEW GOVERNMENT SYSTEM, NEW LEGISLATIVE TERM

With the constitutional amendments adopted through the referendum on April 16, 2017, a major reform has taken place in the government system.

With the new system, the legislative and the executive bodies have been completely separated from each other and separation of powers has been established.

While clarifying the separation between legislative and executive bodies, powerful checks and balances mechanisms have been established to allow both bodies to control each other.

It is no longer a rule that the party that has a majority in the legislative body and the party constituting the government is the same.

The current ruling party does not have a majority in the GNAT for the first time since 2002.

Legislative power was granted exclusively to the GNAT and the government was prevented from dominating legislation through government bills.

NEW GOVERNMENT SYSTEM, NEW LEGISLATIVE TERM

With the new system, the GNAT has gained a stronger position against the executive body, and the effect of the parliamentarians on the decision-making process has increased.

In this new system, legislation is solely in the authority of the GNAT. The source of the laws will be the deputies themselves not the government as it was the case before the amendment. In the parliamentary system, the omnipotence of the government in the legislative process can be seen from the table below.

Legislature	*Number of laws*	Governement initiated bills	*Deputy initiated bills*	*Proportion of* governement initiated bills to total bills adopted (%)
22	**914**	**821**	93	***89.4***
23	**548**	**514**	34	***93.7***
24	**418**	**385**	33	***92.1***
26	**491**	**477**	14	***97.1***
Total	**3006**	**2812**	194	***93.5***

INCREASING ADMINISTRATIVE CAPACITY OF THE GNAT

Because the legislative power solely belongs to the GNAT with the new system, the administrative organization of the GNAT has to work more efficiently and fast.

In this context, The General Secretariat of the GNAT has carried out activities in order to provide more intensive use of information and information technologies.

In this context, our practices are noteworthy, and also serves as a model to some other parliaments:

1) Mobile application for phones and tablets
2) Electronic minutes services
3) Information notes prepared by the Research Services Department

24/7 ACCESS TO THE PARLIAMENT

Thanks to the mobile application, all legislative activities have become accessible from outside the parliament. Information on the whole legislative process, such as the stage a certain bill is at, who has submitted it, and the reports prepared by committees can be accessed through the application.

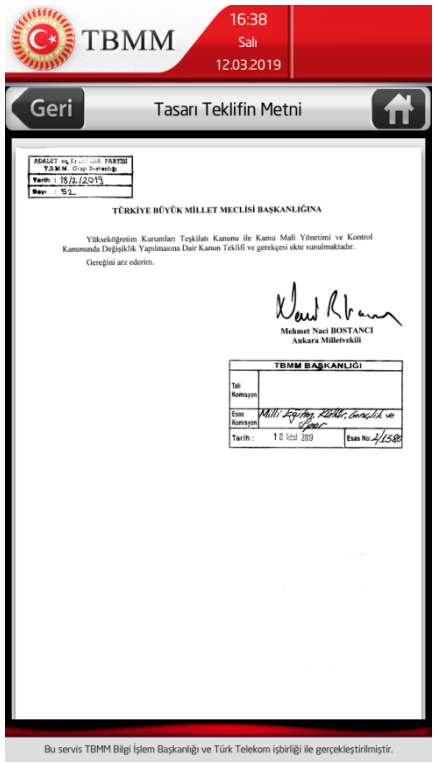

24/7 ACCESS TO THE PARLIAMENT

In addition, minutes of all plenary meetings can be can be accessed through the application. With the “latest minutes” option, the minutes of the speeches in the General Assembly can be followed momentarily. It is also possible to search minutes by date or by name.

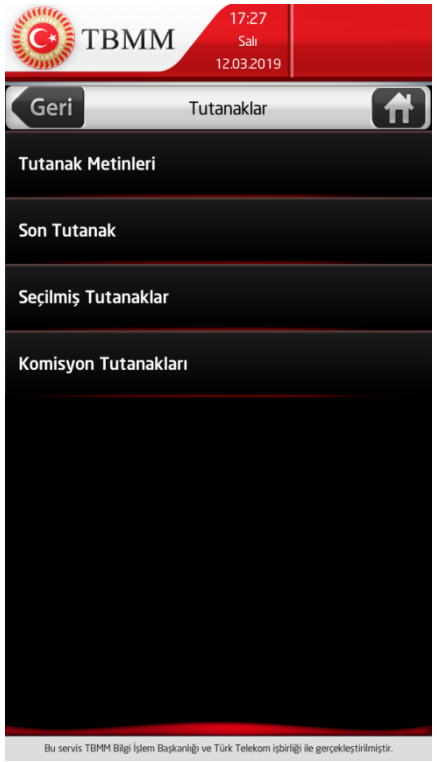

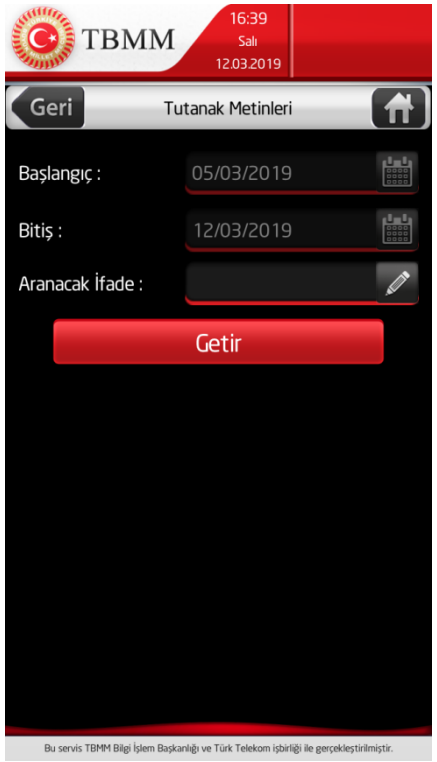

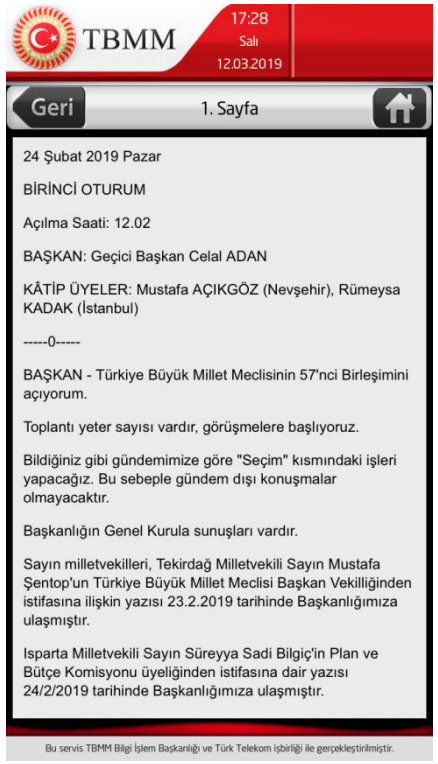

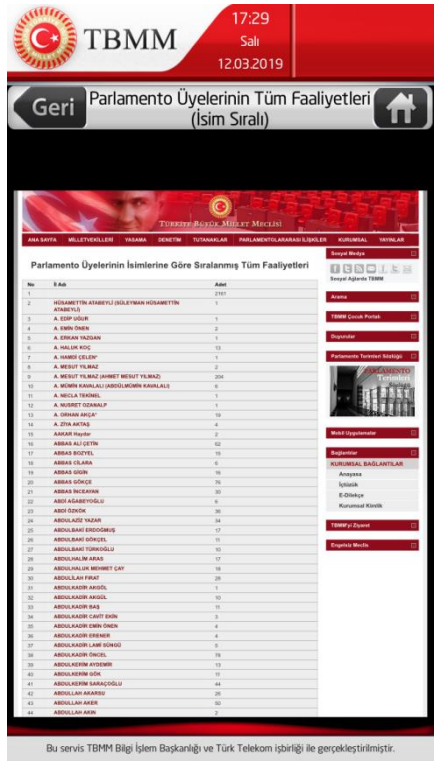

24/7 ACCESS TO THE PARLIAMENT

The application also provides access GNAT's scrutiny activities over the executive body. The questions submitted by deputies and the answers given to these questions by the government can be accessed through the application.

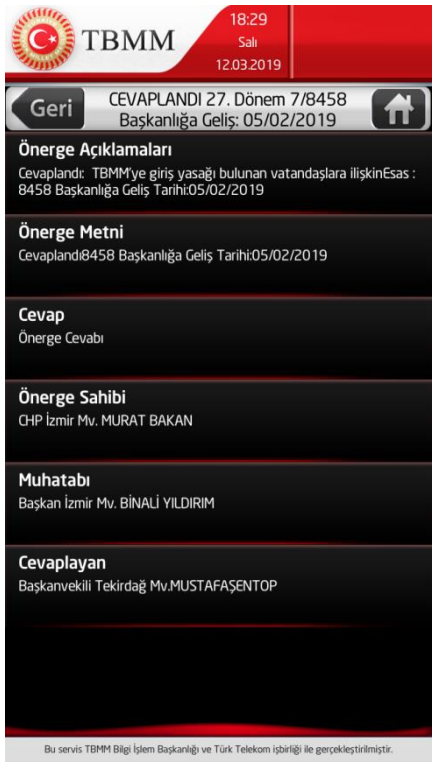

24/7 ACCESS TO THE PARLIAMENT

The plenary sittings of the GNAT can be watched live through the Meclis TV. The public is constantly informed thanks to the transparent working methods of the GNAT. In addition, there is access to the activities of deputies via the news portal.

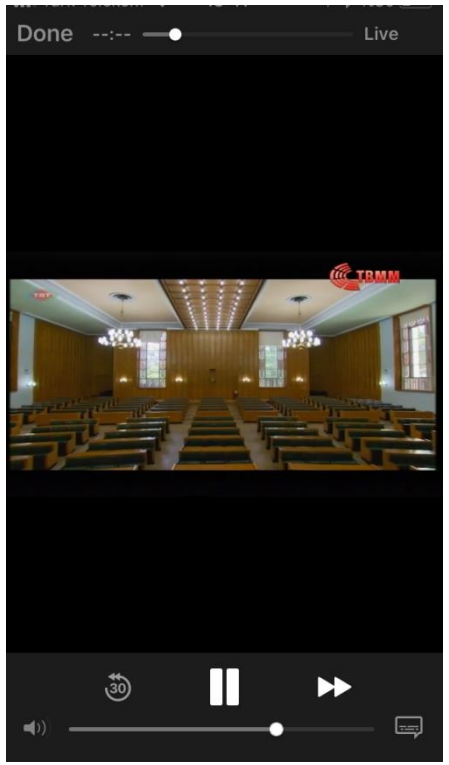

Information Source of Legislative

Library of Grand National Assembly of Turkey

LIBRARY OF THE GNAT

The library is ready to provide information to our deputies through hundreds of thousands of books, e-books and visual archives. The library can be accessed through the mobile application, library catalog can be searched and e-books can be downloaded and read in pdf format.

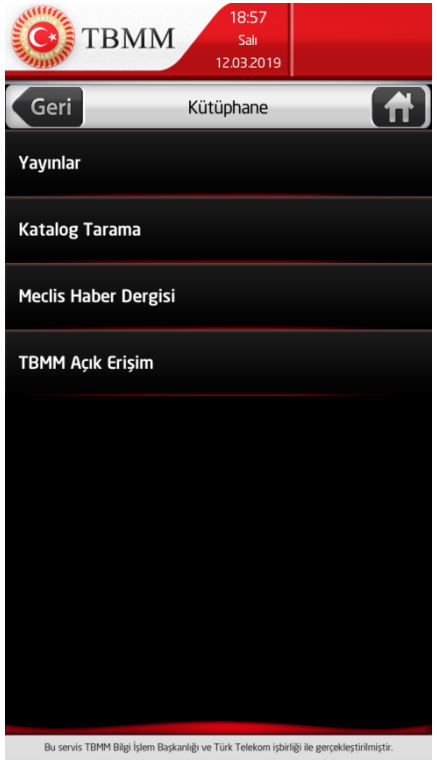

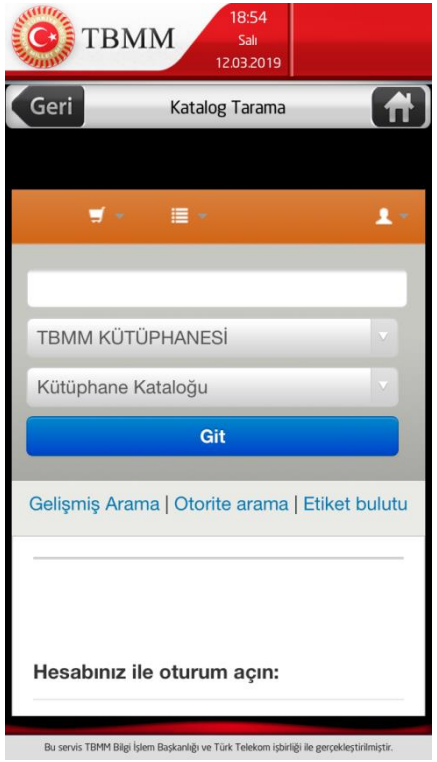

Our Principles

Accuracy and Simplicity

The studies shall be accurate, reliable, short, concise and comprehensible.

Impartiality

The studies shall be objective, non-partisan (shall not represent any political view), and equidistant to different political groups and perspectives.

Analytic Style

The language used in studies shall be non-prescriptive; it shall be descriptive, documentary and analytical.

Fit for Purpose

The scope, form and preparation period of the studies shall be suitable to the MPs' purpose of use.

Confidentiality

Identity of the request owner and subject of the request are kept confidential.

Contact Us

+90 312 420 68 38 +90 312 420 78 00

iletisim.armer@tbmm.gov.tr

TBMM Ek Hizmet Binası,
Atatürk Bulvarı No: 153 Bakanlıklar / ANKARA

http://tbmm.intranet/armer

https://www.tbmm.gov.tr/armer_eng/index.html *(English Page)*

Economy and Finance Section
+90 312 420 80 14 em.armer@tbmm.gov.tr

Law Section
+90 312 420 80 17 hkm.armer@tbmm.gov.tr

Public Administration and Political Science Section
+90 312 420 80 99 kysb.armer@tbmm.gov.tr

Social Policy Section
+90 312 420 80 05 sp.armer@tbmm.gov.tr

International Relations Section
+90 312 420 66 65 ui.armer@tbmm.gov.tr

GRAND NATIONAL ASSEMBLY OF TURKEY

DEPARTMENT OF RESEARCH SERVICES

Tailored information to MPs

RESEARCH SERVICES DEPARTMENT

Since 1982, the department, with its 60 staff specialized in their field, has been supporting the legislative process by preparing correct, nonpartisan, tailored and analytical information documents in accordance with the demands of our deputies and committees. Deputies can forward their requests for information via e-mail, fax, telephone, or face-to-face.

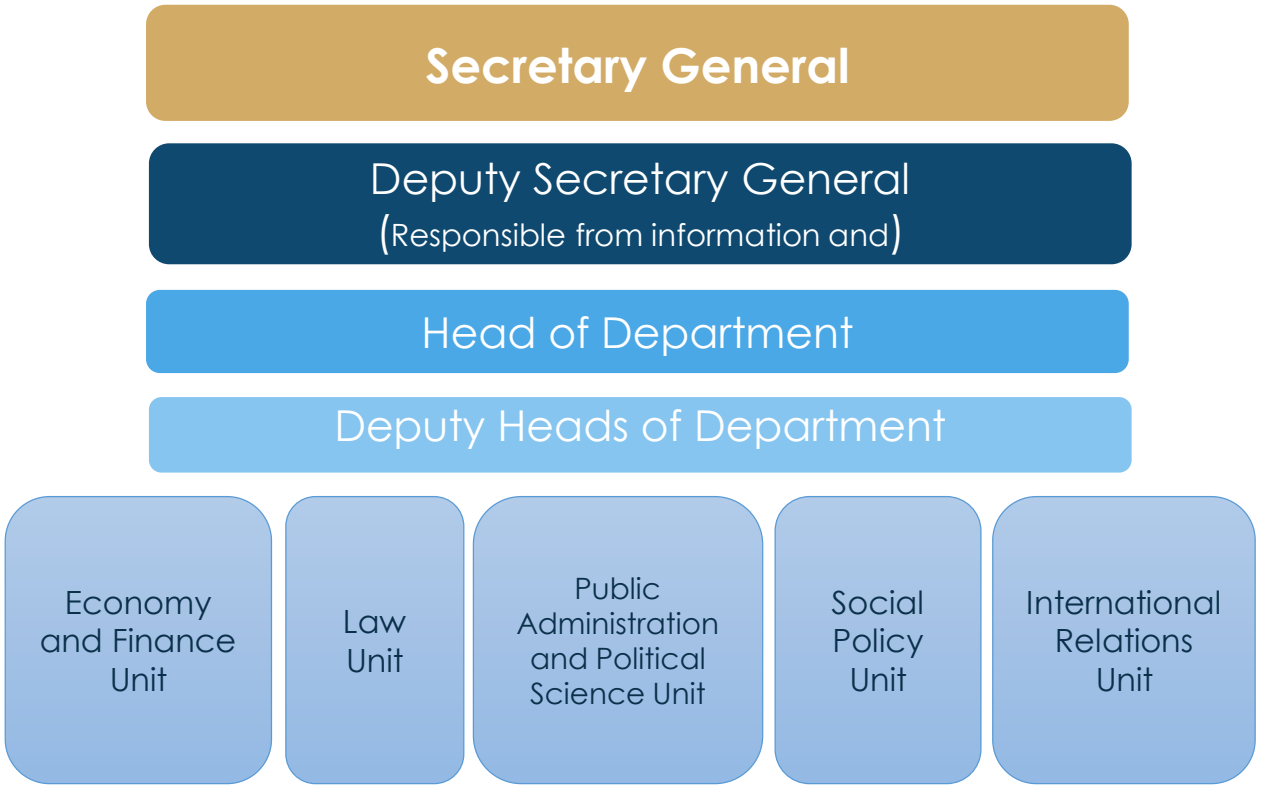

Types and numbers of the documents prepared during the 26th Legislative period (2015-2017)

Types of Product	Number
Book	5
Report	23
Briefing	91
Info Note	167
Document compilation	180
Information compilation	334
Indicators	16
Verbal Information	35
Answers to ECPRD	159
Total	*1010*

Merci de votre attention

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد غيفي ميكانادزيه

الأمين العام لبرلمان جورجيا

حول

التعاون الإقليمي: الفوائد والمنظورات

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السيد الرئيس، الزملاء الكرام، السيدات والسادة الأعزاء،

يعد كلاً من التعاون والتواصل أمراً مهماً دائماً. ويمكن القيام بهما على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف؛ كما أنه يمكن أن يوجد على المستويين الإقليمي والعالمي. واليوم، نجتمع في إطار جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وهي منصة فريدة للتعاون والتواصل. وبالرغم من أننا مشغولون للغاية بالروتين اليومي في برلماناتنا، إلا أننا ما نزال نجد الوقت والاهتمام للتعاون وإقامة الروابط. وهناك سؤال يطرح نفسه: لماذا نحن مهتمون جداً بالتعاون والتواصل؟ وسأدرج أهم النقاط من وجهة نظري: يعدّ التواصل بمثابة منصة لتبادل المعلومات؛ والروابط؛ والترويج؛ والمصداقية؛ والجهود المشتركة والفرص الجديدة .وكل هذه الأمور تمثل الجوانب الإيجابية وتوفر حججاً قوية لإقامة التعاون وتطويره.

ويُمارس التعاون بين البلدان على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف في كل مكان تقريباً، ويمكن العثور على هذا النوع من التعاون في كل مجال من المجالات. وتدل الممارسة المتبعة على أن التعاون يعتمد دائماً على الأطراف، إذا كان له فوائد ذات صلة. لذا فإن وجود أطراف أكثر التزاماً وتفانياً، وإيجاد قيم ومصالح مشتركة، يمكن أن يجعل تحقيق الأهداف والغايات المخططة أكثر واقعية.

وفي عرضي هذا، سأشارككم مثالاً لقصة ناجحة مع إنجازاتها التي كانت نتيجةً للتعاون الإقليمي بين رؤساء إدارات برلمانات البلدان التي تمثل منطقة الشراكة الشرقية (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا ومولدوفا وأوكرانيا).

وفي نهاية أيلول / سبتمبر 2018، ومن خلال مبادرة إدارة برلمان جورجيا وبدعم وحسن نية من أمناء برلمانات الدول المشاركة لأول مرة في تاريخ دول الشراكة الشرقية، عُقد اجتماع عمل لمدة يومين للأمناء العامين للبرلمانات في ستة بلدان، تمثل منطقة الشراكة الشرقية، في تبليسي، جورجيا، في قصر البرلمان، حيث تم توفير اهتمام كبير باجتماع العمل هذا من خلال افتتاح الاجتماع من قبل رئيس البرلمان لجورجيا ومشاركة جميع الأمناء العامين لبرلمانات دول الشراكة الشرقية، وكذلك سفراء هذه الدول في جورجيا. وشاركت إدارة البرلمان الاتحادي في ألمانيا ممثلةً بنائب الأمين العام، البروفيسور شولر، في الاجتماع حصرياً لمناقشة إمكانية مشاركة البرلمان الاتحادي في ألمانيا وإسهامه في تطوير التعاون الإقليمي. كما دعمت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) هذا النشاط.

وعلى الرغم من أن الدول المشاركة تمثل منطقة واحدة، إلا أن هناك اختلافات وأوجه تشابه فيما بينها، الأمر الذي يجعل هذا التعاون أكثر إثارة للاهتمام من وجهات نظر مختلفة. وعلى وجه الخصوص، هناك ثلاثة بلدان من أصل ستة (أرمينيا وجورجيا ومولدوفا) لديها نموذج جمهورية برلمانية، في حين أن الدول الثلاثة الأخرى (أذربيجان وبيلاروسيا وأوكرانيا) لديها نموذج جمهورية رئاسي. وجميع بلدان المنطقة لديها برلمان مؤلف من غرفة واحدة، إلا أن

بيلاروسيا وحدها هي الاستثناء، حيث يوجد لديها غرفتين، الأولى والثانية. وخلال اجتماع العمل في برلمان جورجيا، قامت الأطراف بتبادل المعلومات حول الإنجازات الحديثة والمشاريع الجارية والمخططة والإصلاحات المتعلقة بمواصلة تطوير الإدارات البرلمانية .وقد حدد تبادل المعلومات بكل سهولة إمكانية مساعدة أوكرانيا على تطوير القانون بشأن موظفي إدارة البرلمان من التجربة الأرمنية، حيث تم تنظيم زيارة خاصة للنظراء الأوكرانيين إلى أرمينيا بشأن هذه المسألة.

وقد أسّست "مذكرة تبليسي"، الموقّعة من الطرفين، شبكة الأمناء العامين لبلدان الشراكة الشرقية. وتشجع هذه الوثيقة الأطراف على إقامة التعاون وتعميقه بين الإدارات البرلمانية على جميع المستويات. لذلك، فإن هذه الوثيقة توفر الأساس للتواصل ليس فقط على مستوى الإدارة، بل على جميع مستويات عمل الإدارات البرلمانية ومجالاتها.

واتفق الطرفان على خطة العمل للنصف الأول من العام 2019، وتقرر إنشاء أكاديميات شتوية وصيفية للعاملين من ستة بلدان، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل حول استراتيجيات التوعية العامة وتدريب النواب وموظفي الإدارة البرلمانية. وتم تحديد مكان جميع الأنشطة الثلاثة في جورجيا، وأكاديميات الشتاء والصيف في تبليسي، وورشة العمل في باتومي، وسيتم تقديم المدربين والخبراء في جميع الأنشطة الثلاثة من إدارة البرلمان الاتحادي في ألمانيا أو من الخبراء الألمان الذين يعملون مع البرلمان الاتحادي في ألمانيا.

ونظرت الأطراف المعنية في مواضيع الأكاديميات الشتوية والصيفية، واستناداً إلى الاهتمام المشترك فيما بينها فقد اتفقت على أن موضوع أكاديمية الشتاء سيكون "منهجية أنشطة البحث والخبرات"، وموضوع الأكاديمية الصيفية "وظيفة الرقابة البرلمانية".

وتم تحديد جهات الاتصال (المنسقين) من كل بلد، لتكون مسؤولة عن الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات ضمن إطار الشبكة. وقد حضر جميع المنسقين اجتماع تبليسي، الأمر الذي يتيح إمكانية التعرف على بعضهم البعض وتبادل تفاصيل الاتصال فيما بينهم.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تم عقد مؤتمر دولي حول "تعزيز وظيفة الرقابة البرلمانية في بلدان الشراكة الشرقية" في كييف وأوكرانيا، بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZوالحكومة الألمانية ومنظمة UKaid. وشارك ثلاثة أمناء عامين من أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا في هذا النشاط وألقوا خطابات عامة لإلقاء الضوء على أنشطة

إداراتهم دعماً للتنفيذ السليم لوظيفة الرقابة في البرلمانات. وشارك في المؤتمر موظفو إدارات البرلمانات ومكاتب التدقيق الحكومية من خمس دول من منطقة الشراكة الشرقية، باستثناء بيلاروسيا.
وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018 وخلال اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وافق الأمناء العامون من أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا على تنظيم اجتماع العمل الثاني لشبكة الأمناء العامين في بلدان الشراكة الشرقية وعقده في كانون الأول/ ديسمبر، وإنشاء شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية (EPPRN).

وفي بداية كانون الأول/ ديسمبر 2018، عُقد اجتماع العمل الثاني للأمناء العامين لدول الشراكة الشرقية في يريفان في أرمينيا، ووقع الأطراف على ملحق يريفان لمذكرة تبليسي لإنشاء شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية، وهذه الشبكة مشابهة تماماً للمركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD)، إلا أنه يضم عدداً من المزايا الإضافية، وهي على وجه الخصوص: (أ) تبادل أسرع للمعلومات (يستغرق أسبوعاً واحداً بعد تقديم الطلب)؛ (ب) سهولة تبادل المعلومات والوصول إليها (تترجم جميع البلدان التشريعات إما باللغة الإنجليزية أو الروسية)؛ (ج) بيلاروسيا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولا في مجلس أوروبا، وبالتالي، لا يمكن أن تكون عضواً في المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني ECPRD وليس لديها إمكانية للاستفادة من هذه الشبكة. لذا فإن المشاركة في شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية EPPRN تتيح إمكانية حصول بيلاروسيا على معلومات بشأن التشريعات التي تهمها من خمسة بلدان في المنطقة؛ (د) الشبكة المتنقلة – توفر شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية إمكانية إجراء أنشطة بحوث مقارنة على المستوى الإقليمي.

وقد تم تحديد الوظائف الرئيسية لشبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية EPPRNعلى النحو التالي:

- تشجيع تبادل المعلومات والأفكار والخبرات والممارسات الجيدة بين الإدارات البرلمانية لشبكة الشراكة الشرقية،
- جمع الدراسات وتبادلها ونشرها وهي الدراسات التي تنتجها الخدمة البرلمانية لأعضاء شبكة الشراكة الشرقية،
- التركيز على الأنشطة المتعلقة بإدارة البرلمانات ووضع النواب والتشريعات والبحوث والدراسات ذات الطبيعة المقارنة.
- التعاون مع شبكة المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني وغيرها من الشبكات المماثلة.

وشارك المراسلون الخاصون الذين يمثلون وحدات البحث في برلمانات دول الشراكة الشرقية في الاجتماع، وعليه فقد أقاموا اتصالاً مباشراً للقيام بمزيد من الأنشطة.

وقد قدم الأمين العام لبرلمان مولدوفا مسودة لائحة تنفيذية لشبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية وقد تم النظر فيها وسيتم اعتمادها في اجتماع العمل الثالث للأمناء العامين لبرلمانات الشراكة الشرقية، المقرر عقده في أيار/مايو 2019 في لفيف، أوكرانيا.

ونتيجة لذلك، قدمت مختلف بلدان الشبكة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 وحتى شباط/ فبراير 2019 (3 أشهر)، 6 طلبات كهذه ومعلومات ذات صلة تشاركتها الدول الأطراف خلال فترة زمنية أقل من أسبوع واحد.

بالإضافة إلى ذلك، انتخبت الدول الأطراف في اجتماع يريفان إدارة برلمان جورجيا رئيساً للشبكة لمدة عام واحد (حتى 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019). وعليه فإن جميع الأنشطة ضمن إطار الشبكة تجري بالتنسيق مع النظراء في جورجيا.

وقد ناقش الأمناء العامون في اجتماع العمل الثاني إنشاء موقع إلكتروني مشترك بشأن أنشطة الشبكة ووافقت عليه. واستنادًا إلى مفاوضات النظراء في جورجيا مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، فإن الموقع الإلكتروني هذا قيد الإنشاء وسيتم إطلاقه اعتباراً من 1 أيلول/ سبتمبر 2019. كما تم وضع الموقع باللغة الإنجليزية وهو يهدف في الغالب إلى توفير معلومات حول أنشطة الشبكة مع الشركاء الدوليين ونظرائهم. ومع ذلك، سيكون كل طرف في الشبكة مسؤولاً عن ترجمة المحتوى باللغة الوطنية وإتاحته للمجتمع المحلي.

وأقامت أكاديمية الشتاء نشاطاً في الفترة من 11 إلى 15 شباط / فبراير 2019. وشارك في هذا النشاط ثلاثة عشر باحثاً من ست دول، أجرى التدريب خبراء البرلمان الاتحادي في ألمانيا، الذين أطلعوا المشاركين على الخبرة الألمانية في مجال البحث وقدموا معلومات حول قواعد البيانات والموارد الأكثر استخداماً أثناء أنشطة البحث.

ولقد بدأنا مفاوضات مع مجلس النواب البولندي ومجلس الشيوخ، وكذلك المجلس السويدي بشأن التعاون مع الشبكة. وكان كلاهما المبادرين لتأسيس الشراكة الشرقية. وكان رد فعل كلا البلدين إيجابياً على هذه المبادرة، خصوصاً وأن اجتماع عمل للمستشارين البولنديين في مجلس النواب البولندي ومجلس الشيوخ مع الأمناء العامين للشبكة سيعقد في تموز/ يوليو 2019 في وارسو. وقبل شهر، أي في حزيران/ يونيو، من المتوقع أن يعقد اجتماع عمل للجان الدراسات في ستوكهولم، وستكون المشاريع المشتركة لمواصلة التنفيذ ودعم الشبكة وتعزيز قدرتها الموضوع الرئيسي لهذه الاجتماعات.

وفي كانون الثاني/ يناير 2019، قمنا بزيارة إلى ستراسبورغ، حيث التقينا بإدارة الأمانة العامة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والمركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني ECPRD. وكان أحد المواضيع التي تمت مناقشتها يتعلق بالندوة المشتركة بمشاركة قيادة إدارات برلمانات الشراكة الشرقية، وقد تم الاتفاق على أنه في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ستُعقد ندوة بمشاركة شبكة الأمناء العامين لبلدان الشراكة الشرقية والأمين العام للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ لمناقشة المزيد من الأنشطة المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق في شباط/ فبراير 2019، بناءً على المفاوضات مع إدارة الأمانة العامة لبرلمان الاتحاد الأوروبي، على تنظيم اجتماع عمل للجان الدراسات في شبكة دول الشراكة الشرقية في بروكسل. وسيتم تخصيص هذا الاجتماع لمناقشة كيف يمكن لبرلمان الاتحاد الأوروبي دعم شبكة الشراكة الشرقية وتعزيزها.

ويبدو جلياً أن شبكة الشراكة الشرقية للأمناء العامين للبرلمانات قد قدمت في مثل هذا المدى القصير (من أيلول/ سبتمبر 2018 وحتى آذار/ مارس 2019 (6 أشهر)) نتائج واضحة للعيان، وأثبتت مرة أخرى أن الدافع والتفاني واستعداد الأطراف قد جعل تحقيق الأهداف التي حددتها مذكرة تبليسي أمراً ممكناً.

ولقد كانت جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مصدر الإلهام لهذا التعاون الإقليمي بين دول الشراكة الشرقية. ومع ذلك، يتبادر سؤال إلى ذهني: هل هناك إمكانيات إضافية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية لتعزيز التعاون الإقليمي ودعم إقامة تعاون أكثر انتظاماً بين الدول المجاورة؟ الجواب واضح بالنسبة لي، وهو نعم بالتأكيد. لذلك، لماذا لا تركز على أنشطة إضافية لمساعدة التعاون الإقليمي وتطويره بين أعضائها، أنشطة يمكن أن تكون فعالة بين اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لممثلي قيادة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية وممثلي اللجنة التنفيذية المشاركة في اجتماعات هذه الشبكات الإقليمية نيابة عن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وبالتالي تقديم رسالة قوية مفادها أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مهتمة للغاية وتدعم عمل هذه الشبكات. وأخيراً وليس آخراً، يمكن لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية تكريس نصف يوم على الأقل في كل اجتماع لتسليط الضوء على أنشطة التعاون الإقليمي وانجازاته.

زملائي الأعزاء، لا يمكن التعاون الإقليمي إلا أن يوفر لنا الفوائد، وكما ذكرت أعلاه، فإن نتائج هذا التعاون لا تعتمد إلا على إرادتنا والتزامنا؛ ويمكن لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، بصفتها منظمة جامعة لنا جميعاً، أن تؤدي دوراً مهماً في توحيد جميع الأطراف المعنية وفي تحقيق هذه النتائج.

شكراً جزيلاً على إتاحة الفرصة لي لتبادل خبراتنا من خلال نهج التعاون الإقليمي، وكذلك لتسليط الضوء على بعض مجالات الأنشطة المستقبلية المحتملة واقتراحها ضمن إطار عمل جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. وسأكون سعيدًا بالإجابة على أي أسئلة وبتقديم معلومات أكثر تفصيلاً.

شكراً لحسن إصغائكم

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Mr Givi MIKANADZE
Secretary General of the Parliament of Georgia

on

Regional Co-operation: Benefits and Perspectives

Doha Session
April 2019

Mr President, honourable colleagues, dear ladies and gentlemen,

Cooperation and Networking always matters. It can be done bilaterally or multilaterally; it can also exist on the regional and global levels. Today, we are gathered in the framework of the ASGP and it is a unique platform for cooperation and networking. Although, we are very busy with daily routine in our Parliaments, we still find time and interest to cooperate and establish links. Then it comes to a question, why are we so interested in cooperation and networking? I will list most important ones from my perspective: It serves as a platform for information sharing; connections; promotion; credibility; joint efforts and new opportunities. All these are the positive aspects and provide strong arguments to establish and develop cooperation.

Cooperation among countries on multilateral and bilateral levels is practiced almost everywhere. This kind of cooperation can be found in every field. Established practice shows, that it always depends on the parties, if this cooperation will have relevant benefits. Having more committed and dedicated parties and finding common values and interests, can make fulfilment of planned goals and objectives more realistic.

In my presentation, I am going to share with you an example of a successful story and its achievements, which have been the result of the regional cooperation among the Heads of Administrations of the Parliaments of the countries representing Eastern Partnership Region (Armenia, Azerbaijan, Belarus, Georgia, Moldova and Ukraine).

At the end of September 2018, through the initiative of the Administration of the Parliament of Georgia and with support and good will of participating countries' Parliaments Secretaries General first time in the Eastern Partnership Countries' history, a 2-days working meeting of the Secretaries General of six countries, representing Eastern Partnership Region took place in Tbilisi, Georgia, at the Parliament Palace. High interest of the working meeting was provided through opening of the meeting by the Chairman of the Georgian Parliament and participation of all Secretaries General of the Parliamentary Administrations of the Eastern Partnership Countries, as well as Ambassadors of these countries to Georgia. German Bundestag Administration, represented by the Deputy Secretary General, Professor Scholer, participated the meeting exclusively, to discuss German Bundestag Administration's possible involvement and contribution to the development of the regional cooperation. The activity was supported by the German International Cooperation Agency (GIZ).

Although the participating countries are representing one region, there are differences and similarities among them, which makes this cooperation more interesting from various perspectives. Particularly, three countries out of six (Armenia, Georgia and Moldova) are having a Parliamentary Republic model, while the other three (Azerbaijan, Belarus and Ukraine) are having Presidential Republic model. All countries of the region are having one-chamber Parliament and only Belarus is an exception, having lower and upper chambers. During the working meeting at the Parliament of Georgia, parties have shared information about recent achievements, ongoing and planned projects and reforms related to further development of the Parliamentary administrations. Information sharing easily defined possibility to assist

Ukraine to develop the law on staff of the Parliament's Administration from Armenian experience. A special visit of Ukrainian counterparts to Armenia was organized on this matter.

The 'Tbilisi Memorandum', signed by the parties, established Network of the Secretaries General of the Eastern Partnership Countries. The Document is encouraging parties to establish and deepen cooperation among Parliamentary Administrations' on all levels. Therefore, this Document provides basis for networking not only on the level of management, rather than on all levels and fields of work of the Parliamentary Administrations.

The action plan for the first half of 2019 has been agreed by the parties. It has been decided to establish Winter and Summer Academies for the staffers from six countries, as well as to conduct a workshop on public awareness strategies and training of the MPs and the staff of the Parliamentary Administration. All three activities were scheduled to take place in Georgia, Winter and Summer Academies in Tbilisi and the Workshop in Batumi. Trainers and experts for all three activities will be represented from the Bundestag administration or from the German experts working with the Bundestag.

Parties have considered the topics for the Winter and Summer Academies and based on common interest, agreed that Winter Academy topic will be 'Research Activities Methodology and Experiences' and the Summer Academy topic – 'Parliament's Oversight Function'.

Contact persons (coordinators) from each country has been defined, responsible for regular communication and exchange of information within the framework of the network. All coordinators were presented at Tbilisi Meeting, thus having possibility to get acquainted personally with each other and exchange with contact details.

In November 2018 an International Conference "Strengthening Parliament's oversight function in EaP countries" took place in Kiev, Ukraine, organized with support of the GIZ, German government and UKaid. Three SGs from Armenia, Georgia and Ukraine took part in this activity and made panel speeches to highlight activities of their administrations in support to the Parliaments oversight function proper implementation. Staffers of the Parliaments' Administrations and state audit offices of five countries of the EaP Region (except for Belarus) participated in the conference.

In October 2018, during the ASGP meeting, the SGs of Armenia, Georgia and Ukraine have agreed to organize the second working meeting of the Network of the SGs of EaP countries in December and establish Eastern Partnership Parliaments Research Network (EPPRN).

In the beginning of December 2018, the second working meeting of the Secretaries General of the Eastern Partnership Countries took place in Yerevan, Armenia. Yerevan Annex to Tbilisi Memorandum has been signed by the parties, establishing EPPRN. It is quite similar to the ECPRD (European Centre of Parliamentary Research and Documentation), however, it has number of additional advantages. Particularly: (a) Faster exchange of information (average 1 week upon request); (b) Easy to exchange and access the information (all countries translate legislation either in English or

Russian); (c) Belarus is neither a member of the European Union, nor the Council of Europe, therefore, it cannot be a member of the ECPRD and has no possibility to gain from this network. Participation in the EPPRN gives Belarus possibility to receive information regarding the legislation of their interest from five countries of the region; (d) Mobile Network - EPPRN provides with the possibility to conduct comparative research activities on a regional level.

The main functions for the EPPRN have been defined as follows:

- To promote exchange of information, ideas, experience and good practice among Parliamentary Administrations of the EaP Network
- To collect, exchange and disseminate studies produced by Parliamentary service of the EaP Network Members
- To focus on activities related to the management of parliaments, the status of MPs, legislation and research and studies of comparative nature
- To cooperate with ECPRD and other similar networks.

Special Correspondents representing Research Units of the Eastern Partnership Countries Parliaments participated in the meeting, thus, establishing direct communication for further activities.

Secretary General of the Moldovan Parliament has presented a draft Regulation for the EPPRN, which has been considered and will be adopted at the third working meeting of the Secretaries General of the Eastern Partnership Parliaments, scheduled in May 2019 in Lviv, Ukraine.

As a result, in the term of December 2018-February 2019 (3 months) 6 such requests were provided by different countries of the network and relevant information shared by parties less than a week time period.

Additionally, the parties at Yerevan Meeting have elected Administration of the Parliament of Georgia as a Chair of the Network for a one year term (until October 1, 2019). Accordingly, all activities within the framework of the Network are conducted with coordination of the Georgian counterparts.

Establishing joint web-site regarding the activities of the Network was discussed and agreed by the SGs at the 2nd Working Meeting. Based on the Georgian counterparts' negotiations with the GIZ the web-site is under reconstruction and will be launched from 1st September 2019. The web-site is developed in English and mostly aims at providing information about the Network's activities with international partners and counterparts. However, each party of the Network will be responsible to translate the content in national language and make it accessible for the local society.

Winter Academy took place on 11-15 February 2019. Thirteen researchers from six countries have participated in the activity. Training was conducted by the experts from German Bundestag, who made acquainted participants with German experience in research field and provided information on mostly used data bases and resources during research activities.

We have started negotiations with the Polish Sejm and Senate, as well as Swedish Riksdag on cooperation with the Network. These two countries were the initiators to

establish the Eastern Partnership. Both countries have positively reacted on this initiative. Particularly, a working meeting of the Chancellors of Polish Sejm and Senate with the Secretaries General of the Network is under negotiation, to take place in July 2019 in Warsaw. A month prior, in June, it is expected to have a working meeting of the SGs in Stockholm. Joint projects for further implementation, supporting and strengthening the capacity of the Network, will be the main topic for these meetings.

In January 2019, we have carried a visit to Strasbourg, meeting the management of the Secretariat of the PACE and the ECPRD. One of topics discussed was related to the joint seminar with participation of the leadership of the Eastern Partnership Parliaments' Administrations. It has been agreed that on 23 October 2019 a seminar with participation of the EaP Network SGs and PACE SG will take place in Strasbourg to discuss further joint activities.

Additionally, in February 2019, based on negotiations with the management of the European Union Parliament Secretariat, organization of a working meeting of the EaP Network SGs in Brussels has been agreed. This meeting will be dedicated to discuss how the European Union Parliament can support and strengthen the EaP Network.

It is obvious that in such a short term (September 2018 – March 2019 (6 months)) Eastern Partnership Network of the Secretaries General of the Parliaments have provided with visible results and proved once again that motivation, dedication and willingness of the parties made it possible to achieve the goals defined by the Tbilisi Memorandum.

This regional cooperation among Eastern Partnership Countries was inspired by the ASGP. However, question comes to my mind, are there additional possibilities for the ASGP to promote regional cooperation and support establishing more regular cooperation among neighbouring countries? To me the answer is clear, for sure yes. Then why not to focus on additional activities to assist and develop regional cooperation among its members, which can be active in between of the ASGP meetings.

Additionally, the ASGP Leadership and the Executive Committee representatives could participate in the meetings of these regional networks on behalf of the ASGP, thus providing with the strong message that ASGP is highly interested and supporting work of such networks. Last, but not least, the ASGP can dedicate at least half a day at each meeting to highlight activities and achievements of the regional cooperation.

Dear colleagues, regional cooperation can provide us only with benefits. And as have I mentioned above, the results of such cooperation depends only on our will and commitment;. And the ASGP, as an umbrella organization to all of us, can play a crucial role in consolidation of all interested parties and in achieving these results.

Thank you very much for providing me with the possibility to share our experience from a regional cooperation approach, as well as to highlight and propose some areas of possible future activities within the framework of the ASGP. I will be glad to answer any questions and provide more detailed information.

Thank you for your attention!

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

السيدة سنيهلاتا شريفستافتا
الأمين العام لمجلس الشعب (لوك سابها) في الهند

حول

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان الهندي: تعزيز الشفافية والكفاءة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

مقدمة

اليوم، توجد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات النشاط البشري تقريباً، بما في ذلك الأعمال التجارية والتعليم والصحة والتوظيف والتنمية المستدامة والبيئة. وقد أدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إدخالنا في عصر المعلومات، حيث أصبح حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، إلى حد كبير، حقاً مهماً للمواطنين. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حولت الديمقراطيات عبر إتاحة الوصول إلى المعلومات للمواطنين وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في الحوكمة. فهي تسهل عليهم المشاركة الحقيقية في عملية الحكم وتمكنهم من ممارسة حقوقهم.

وأعطت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) المنعقدة على مرحلتين، في جنيف وتونس في العام 2003 و2005، قوة دفع كبيرة لإنشاء "مجتمع معلومات شامل يركز على الناس وموجه نحو التنمية". ومنذ العام 2006، يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنوياً لمراجعة وتقييم التقدم الذي تحقق في مجال تعزيز جدول أعمال هذه القمة.

ولم تتخلف البرلمانات في هذا الجهد. فقد كان المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إحدى نتائج القمة العالمية. وتحت رعاية المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، عُقدت أربعة مؤتمرات برلمانية عالمية سنوية من 2007 إلى 2010، وبعد ذلك أصبحت هذه المؤتمرات تُعقد كل سنتين، ومن المقرر عقد مؤتمر العام 2018 في كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام.

وقدم المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان خدمات لا تقدر بثمن لتعزيز دور البرلمانات في تدعيم مجتمع المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات البرلمانية. كما سهلت الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والتعاون الدولي هذه العملية وساعدت البرلمانات في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئتها التشريعية. وهكذا فقد فتحت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من قنوات التعاون البرلماني. كما سهلت إيصال المعلومات والعمل الذي تقوم به البرلمانات والهيئات التشريعية إلى الشعب. وفي السنوات الأخيرة، أحرزت البرلمانات في جميع أنحاء العالم الكثير من التقدم في الاستفادة من جوانب التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم وظائفها وتحديث مؤسساتها لجعلها أكثر شفافية وانفتاحاً وخضوعاً للمساءلة والفعالية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان الهندي

حدثت العديد من التغييرات الإيجابية في البرلمان الهندي في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنظيم الوظائف البرلمانية وتسهيل تدفق المعلومات. وكجزء من الجهود التي نبذلها للتحديث، كانت مساعينا المستمرة تتمثل بالاعتماد المتزايد على أدوات وطرق جديدة توفرها التطورات التكنولوجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم وضع القوانين والتمثيل ووظائف الإشراف للبرلمانيين وجعلها سهلة المنال وأكثر انفتاحاً واستجابة للمواطنين.

وفي الوقت الذي أصبح فيه المواطن أكثر اطلاعاً وصراحةً بمطالبة مساءلة المؤسسات العامة وشفافيتها، فقد استجاب البرلمان الهندي لمثل هذه المطالب عبر إصدار قوانين تشريعية جديدة لجعل الحق في المعلومات حقاً للمواطن وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة وتقديم الخدمات كعناصر أساسية للحكم.

وقد اتخذ البرلمان الهندي خطوات مهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات لمساعدة البرلمانيين في أداء واجباتهم بشكل فعال. وبدأ نظام استرجاع المعلومات المعتمد على الحاسوب، أي خدمة المعلومات المحوسبة (نظام معلومات مكتبة البرلمان) بالعمل في كانون الأول/ ديسمبر 1985 بمساعدة المركز الوطني للمعلوماتية (NIC). وتم تصميم خدمة المعلومات المحوسبة داخل المكتبة لصالح أعضاء البرلمان. وفي البداية، كانت هناك قاعدة بيانات للمراجع المفهرسة للمعلومات البرلمانية، لكن في وقت لاحق، تم تحويل جميع قواعد البيانات إلى قواعد بيانات تضم نصوصاً كاملة على شكل موقع إلكتروني، وأصبحت البيانات متوفرة على الصفحة الرئيسية للبرلمان الهندي.

وعلى مر السنين، لم يؤدي مركز الكمبيوتر دوراً رئيسياً في تحديث مكتبة البرلمان وحوسبتها فحسب، بل في الأمانة العامة لمجلس الشعب (لوك سابها) بأكملها.

بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافق للنواب:

لتسهيل تبادل البيانات والوصول إلى الإنترنت، تم إنشاء شبكة محلية عالية السرعة (LAN). ويتم توفير الربط بين الكومبيوتر والعالم الخارجي، بما في ذلك الإنترنت من خلال شبكة المركز الوطني للمعلوماتية المعروفة باسم (NICNET) كما يتم تحديث الشبكة المحلية بشكل دوري وقد تم تزويد جميع المباني الثلاثة في البرلمان بخدمة الواي فاي. وأصبحت غرفتي البرلمان الآن مزودتين بتقنية الواي فاي بحيث يمكن للأعضاء الوصول إلى المواقع الإلكترونية الحكومية والمعلومات البرلمانية الأخرى المتوفرة على شبكة الإنترنت الداخلية على أجهزتهم المحمولة داخل الغرفتين أيضاً.

ويحق لجميع الأحزاب السياسية التي تم تخصيص أماكن لإقامتها داخل مجمع مقر البرلمان الحصول على مجموعة من أجهزة الكمبيوتر والملحقات ذات الصلة وخدمة الإنترنت التي تقدمها الأمانة العامة.

ويتم تنظيم برامج التوجيه بشكل دوري في مكتب الدراسات البرلمانية والتدريب لصالح النواب والمسؤولين بغية اكتساب المعرفة وتطوير أو صقل مهاراتهم في استخدامات تكنولوجيا المعلومات المختلفة لصالح العمل البرلماني. وتقوم وكالات متخصصة بهذا العمل. وقد تم إنشاء غرفة تدريب على الكمبيوتر في مبنى مكتبة البرلمان وهي مخصصة لإجراء برامج تدريب دورية لأعضاء البرلمان وموظفي البرلمان.

وأمّا من وجهة نظر التحليل، فإن مختلف التدابير المقدمة تخدم هدفاً واحداً أو اثنين أو أربعة من الأهداف الأربعة، وهي الشفافية والكفاءة والاقتصاد وإمكانية الوصول. ونظراً لأن هذه التدابير لها تأثيرات شاملة ولا يمكن تصنيفها بدقة وفقاً لهذه الأهداف الأربعة، فقد عرضنا هنا التأثيرات الرئيسية التي تلقي الضوء على المكان الذي تظهر فيه التأثيرات الأكثر وضوحاً في أدائنا البرلماني.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعزز الشفافية وإمكانية الوصول

الصفحة الرئيسية للبرلمان الهندي: يعتبر إطلاق الصفحة الرئيسية للبرلمان الهندي في 15 آذار/ مارس 1996 خطوةً مهمةً في توفير المعلومات البرلمانية للناس. وقد أصبحت هذه الصفحة مصدراً مهماً للمعلومات وأداة مرجعية حول دستور الهند، وتاريخ البرلمان الهندي وممارسته وإجراءاته، وملخصات السيرة الذاتية لأعضاء كل من المجلسين، واللمحة الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء ووقائع الجمعية التأسيسية، وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالمجلسين. وهناك مواقع إلكترونية منفصلة لكل من مجلس الشعب (لوك سابها) ومجلس الولايات (راجيا سابها) تديرها الأمانات العامة المعنية في كل مجلس وترتبط بالصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للبرلمان الهندي. وتضم الصفحة الإلكترونية لمجلس الشعب (لوك سابها) على شبكة الإنترنت معلومات شاملة عن أعضاء البرلمان، وعن أعمال المجلس، ونص الأسئلة والأجوبة المقدمة في المجلس، ونص المناقشات وموجز عنها، ومشاريع القوانين – حكومية وخاصة على حد سواء – المقدمة في المجلس، وأوراق مطروحة من مجلس الشعب (لوك سابها)، واللجان وتقاريرها ومختلف المعلومات الأخرى ذات الصلة.

وهناك قنوات تلفزيونية منفصلة، وهي تلفزيون راجيا سابها (RSTV) الخاص بالمجلس الأعلى وتلفزيون لوك سابها (LSTV) الخاص بالمجلس الأدنى، التي تملكهما وتشغلهما أمانتا المجلسين، حيث يتم بث برامج القنوات التي تعمل على مدار 24 ساعة على الهواء مباشرة على المواقع الإلكترونية الخاصة بكل منها مع وجود روابط على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمجلسين.

رقمنة الوثائق البرلمانية: منذ إطلاق موقع مجلس الشعب (لوك سابها) على الإنترنت في العام 1996، كانت مناقشات مجلس الشعب (لوك سابها) وتقارير اللجان البرلمانية قبل الدور التشريعي الثالث عشر لمجلس الشعب في العام 1998 متوفرة بشكلها المادي الورقي فقط في مكتبة البرلمان.

وإدراكاً منا لقيمة الأرشيف وكذلك القيمة المرجعية لجميع هذه الوثائق البرلمانية، فقد اتخذنا خطوةً لجعلها وثائق رقمية وتوفير الوصول عبر الإنترنت إلى هذا الملفات الغنية للبرلمانيين والباحثين ووسائل الإعلام والمستخدمين الآخرين. وبدأ مشروع مكتبة البرلمان الرقمية في تموز/يوليو 2012. كما تمت رقمنة المجموعات التالية في إطار المشروع وهي متاحة على بوابة مخصصة لم يتم إطلاقها بعد في المجال العام:

- مناقشات مجلس الشعب (لوك سابها) على مدى 65 عاماً من الدور التشريعي الأول وحتى الدور التشريعي السادس عشر لمجلس الشعب (لوك سابها) (1952-2018)؛
- تقارير اللجنة البرلمانية في مجلس الشعب (لوك سابها) من الدور التشريعي الأول وحتى الدور التشريعي السادس عشر لمجلس الشعب (لوك سابها) (1952-2018)، بما في ذلك الخطابات الرئاسية والموازنة؛
- المناقشات التاريخية من 1858 إلى 1952 (94 سنة) والتي تشمل، على سبل المثال لا الحصر، مناقشات الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية المركزية والبرلمان المؤقت، وبالتالي فإنها تتبع نمو المؤسسات البرلمانية الحديثة وتطورها في الهند؛
- وتحديد منشورات مجلس الشعب (لوك سابها) ومطبوعاته الدورية.

مشروع الدفع الإلكتروني: تم الانتهاء من جميع المدفوعات التي قامت بها الأمانة العامة مجلس الشعب (لوك سابها) نهاية السنة المالية 2016-2017، من خلال نظام الشيكات. ومع إطلاق نظام الدفع الإلكتروني، فإن جميع المعاملات التي تجريها الأمانة العامة لمجلس الشعب (لوك سابها) تتم عبر الإنترنت. كما تم دمج تطبيق الدفع الإلكتروني مع نظام إدارة المالية العامة (PFMS) الذي تم تصميمه لدمج جميع المعاملات المالية التي تقوم بها الوكالات الحكومية.

ويهدف مشروع الرقمنة لتوفير الوثائق البرلمانية على موقع الإلكتروني للبرلمان إلى وضع جميع الوثائق البرلمانية على الإنترنت حتى يتمكن جميع المعنيين من الوصول إليها بكل حرية. كما أن الخدمات الأخرى المتوفرة عبر الإنترنت للأعضاء والمسؤولين، بما في ذلك نظام الدفع الإلكتروني، تعزز هدفنا المتمثل في تعزيز الشفافية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز الكفاءة والاقتصاد

في العام 2011، واستجابة لمواكبة التقدم المستمر في متطلبات الأعضاء والتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد أطلق رئيس البرلمان الموقر مبادرة "السعي نحو برلمان إلكتروني وأمانة عامة خالية من الأوراق" برئاسة الأمين العام لمجلس الشعب (لوك سابها)، لتحويل مكاتب الأمانة العامة لمجلس الشعب (لوك سابها) إلى مكاتب بلا أوراق. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ العديد من الخطوات وهناك مشروعات مختلفة قيد التنفيذ.

بوابة الأعضاء: كمبادرة تجاه البرلمان الإلكتروني والأمانة غير الورقية، تم إطلاق بوابة إلكترونية شاملة لصالح الأعضاء في 17 تموز/ يوليو 2016. وتقدم هذه البوابة العديد من الخدمات عبر الإنترنت، بما في ذلك تقديم إشعارات إلكترونية لمختلف الأجهزة البرلمانية ومراجع عبر الإنترنت، وما إلى ذلك. ومن خلال هذه البوابة الإلكتروني، يمكن لأعضاء البرلمان التفاعل مع مختلف فروع الأمانة العامة عبر الإنترنت. وقد تم منح كل عضو إمكانية تسجيل الدخول وكلمة مرور بحيث يمكنهم الوصول إلى هذه البوابة. ويمكن للأعضاء طرح أسئلة وتقديم إشعارات أيضاً للتأجيل ولفت الانتباه وساعة الصفر وعرائض الالتماس، وما إلى ذلك، عبر الإنترنت والوصول إلى الجداول الزمنية ومحاضر اجتماعات اللجنة وأوراق جدول أعمال اللجان والنسخ المحضرة مسبقاً لمشاريع القوانين وتعديلاتها ومشاريع قوانين أعضاء القطاع الخاص من هذه البوابة. ويمكن للأعضاء أيضاً إرسال رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة إلى الأعضاء الآخرين. كما توفر هذه البوابة تسهيلات للإدارات الحكومية لتحميل الإجابات البرلمانية والتقارير الحكومية.

تطبيق الإشعار الإلكتروني: من الميزات المهمة للبوابة الإلكترونية تقديم الأسئلة البرلمانية والإشعارات الأخرى عبر الإنترنت من خلال تطبيق الإشعار الإلكتروني. أمّا سابقاً، فقد كان على العضو القيام بزيارة شخصية أو إرسال ممثله/ممثلها إلى مجمع مقر البرلمان في الصباح لتسليم مختلف الإشعارات. وبموجب القاعدة ذات الصلة، فإن إشعارات السؤال يتم إرسالها خطياً إلى الأمين العام، ويتم التحقق من صحة الإشعارات من خلال نظام أمني ثنائي يستخدم شهادات التوقيع الرقمية المقدمة لجميع الأعضاء وكلمة مرور يتم إدخالها لمرة واحدة (OTP) يتم إرسالها إلى هواتفهم المحمولة.

مشروع الحكمة الإلكترونية: قامت الأمانة العامة لمجلس الشعب (لوك سابها) من خلال مشروعها للحكمة الإلكترونية بتقليل استخدام الورق في الأمانة العامة إلى حد كبير عن طريق حوسبة عمل الفروع الـ 14، خاصة تلك المتعلقة بالتمويل وإدارة شؤون الموظفين، ووضع المعلومات ذات الصلة على الشبكة الداخلية لمجلس الشعب (لوك سابها).

نظام المكتب الإلكتروني: أطلقت الأمانة العامة لمجلس الشعب (لوك سابها) مشروع المكتب الإلكتروني لإنشاء مكتب بلا أوراق خلال الجزء الأول من هذا العام، وتم اعتماد نظام إدارة الملفات عبر الإنترنت والذي يتيح حركة جميع الملفات التي تنشأ من الفروع إلكترونياً. وإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المكتب الإلكتروني تقوم بتيسير نظام إدارة الإجازات عبر الإنترنت لجميع موظفي الأمانة العامة اليوم.

تخفيض تداول الأوراق: من أجل جعل البرلمان والأمانة العامة للمجلسين مكتباً بلا أوراق، فإن طباعة وتداول نسخ من مختلف الأوراق البرلمانية يتم إما بعيداً عن المجلسين، باستثناء عدد قليل من النسخ للتسجيل، أو قد تم تخفيضها بمقدار أكثر من النصف. وتشمل هذه النسخ المطبوعة مخفضة العدد تقارير اللجنة الاستشارية للأعمال وتقارير المراقب المالي ومراجع الحسابات العام ومختلف لجان التحقيق.

ومع إطلاق البوابة الإلكترونية، يمكن للأعضاء الآن الاطلاع على الأسئلة البرلمانية على البوابة، وهذا يؤدي إلى انخفاض كبير في تداول قائمة الأسئلة المطبوعة. وقد تحقق انخفاض كبير في استخدام الأوراق في الأمانة العامة عن طريق وقف تداول النسخ المطبوعة من التعميمات الداخلية ونماذج المكاتب وجميع الأوراق المتعلقة بالموظفين، المتوفرة الآن على شبكة الإنترنت الداخلية.

إن مختلف التدابير والمشاريع المنفذة لجعل الأمانة العامة مكتباً بلا أوراق تهدف إلى تحقيق الكفاءة والاقتصاد، وكذلك جعل عمل الأمانة العامة سلساً وخالياً من المتاعب. وقد تم تطوير شبكة الإنترنت الداخلية التي تحتوي على أنواع مختلفة من المعلومات التنظيمية لتحقق الفائدة للموظفين والأمانة العامة التي تعزز أيضاً كلاً من الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

الخاتمة

لقد مكنت أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أعضاء البرلمانات من تنظيم أعمالهم والقيام بوظائفهم بكفاءة وفعالية أكبر. وبما أن وظائف وأنشطة مجلسي البرلمان لدينا تتلقى المساعدة من أمانتيهما، فقد اعتمدنا مجموعة من التغييرات من أجل تحقيق أهدافنا المتمثلة في التحول إلى برلمان إلكتروني. لذا فإن التدابير المختلفة التي تم إدخالها تُظهر تأثيرات هامة في تسهيل الشفافية وإمكانية الوصول إلى مختلف المعنيين والمساهمة في تعزيز الكفاءة والاقتصاد في عملنا البرلماني. وما زالت العديد من المشاريع جارية ونحن نبذل جهوداً مستمرة من أجل سد الفجوات.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Ms Snehlata SHRIVASTAVA
Secretary General of the Lok Sabha of India

on

The Use of ICT in the Indian Parliament: Promoting Transparency and Efficiency

Doha Session
April 2019

Introduction

Today, ICT applications are found in almost all spheres of human activity, including business, education, health, employment, sustainable development and environment. The use of ICT applications have brought us to the information age, where the right to access information held by public bodies has, by and large, become an important right for the citizens. ICT has transformed democracies by giving accessibility to information to the citizens, promoting a culture of transparency and accountability in governance. It facilitates them to meaningfully participate in the governing process and enables them to exercise their rights.

The *World Summit on the Information Society* (WSIS) held in two phases, in Geneva and Tunis in 2003 and 2005, gave a major impetus in creating "a people-centred, inclusive and development-oriented Information Society." Since 2006, the WSIS Forum has been held annually to review and take stock of the progress made in furthering the agenda of the WSIS.

Parliaments did not lag behind in this effort. The *Global Centre for Information and Communication Technologies in Parliament*, a joint initiative of the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the United Nations Department for Economic and Social Affairs, was an outcome of the World Summit. Under the aegis of the *Global Centre for ICT in Parliament*, four annual World e-Parliament Conferences have been held from 2007 to 2010, which thereafter has become a biennial affair. The 2018 Conference is due to take place in December this year.

The *Global Centre for ICT in Parliament* has rendered invaluable services to strengthen the role of Parliaments in the promotion of an information society and the use of ICT in the parliamentary processes. Activities carried out through the IPU and international cooperation have facilitated this process and assisted Parliaments in applying ICTs in their own legislative environment. Developments in the ICT have thus opened up many channels of parliamentary co-operation. They have also facilitated the communication of information and the work done by Parliaments and legislatures to the people. In recent years, Parliaments across the globe have made much progress in

exploiting advances in ICT to support their functions and to modernize their institutions so as to make them more transparent, accessible, accountable and effective.

Use of ICT in the Indian Parliament

In the Indian Parliament also, several positive changes have taken place in the use of ICT in organizing parliamentary functions and facilitating the flow of information. As part of our efforts to modernize, it has been our constant endeavour to increasingly adopt new tools and methods offered by technological advances in ICT to support the law-making, representational and the oversight functions of parliamentarians and to make it more open, accessible and responsive to citizens.

As the citizenry becomes better informed and more vociferous in demanding accountability and transparency of the public institutions, the Indian Parliament has responded to such demands with new legislative enactments to make right to information a citizen's right and to encourage the use of information technology in public institutions and service delivery as core components of governance.

The Parliament of India has taken significant steps in developing information technology to assist parliamentarians in the effective discharge of their duties. The computer-based information retrieval system, namely Computerized Information Service (Parliament Library Information System) was started in December 1985 with the help of the National Informatics Centre (NIC). Computerized Information Service was designed within the Library for the benefit of Members of Parliament. Initially it was a database of subject indexed references to parliamentary information. Later, all the databases were converted into full text databases in the Web format and were made available on the Parliament of India Home Page.

Over the years, the Computer Centre has played a key role in the modernization and computerization of not only the Parliament Library but also of the entire Lok Sabha Secretariat.

Robust ICT infrastructure and facilities to MPs: To facilitate sharing of data and access to the Internet, a high speed Local Area Network (LAN) has been laid. The computer connectivity to the outside world including the Internet is being provided through the National Informatics Centre Network known as the NICNET. LAN is

periodically upgraded and all the three buildings of the Parliament precinct have been made Wi-Fi enabled. Both the Chambers of Parliament are now Wi-Fi-enabled so that the members can access the government websites and other parliamentary information available on intranet on their mobile devices within the Chambers also.

All political parties which have been allotted accommodation within the Parliament House Complex are entitled to have a set of computer hardware and related accessories and internet connection provided by the Secretariat.

Orientation programmes are organized regularly at the Bureau of Parliamentary Studies and Training for the benefit of MPs and officials in acquiring knowledge and developing or sharpening their skills in various uses of information technology for parliamentary work. These are conducted by the specialized agencies. A Computer Training Room has been set up in the Parliament Library Building to conduct regular training programmes for members of Parliament, their staff and officers of Parliament.

From the viewpoint of analysis, various measures that have been introduced serve one or two or all of four goals – transparency, efficiency, economy and accessibility. Since they have cross-cutting effects and cannot be categorized neatly on these four goals, only the major impacts, highlighting where the most visible effects are felt in our parliamentary functioning, are presented here.

ICT promoting Transparency and Accessibility

Parliament of India Home Page: The launch of the Parliament of India Home Page on 15 March 1996 was a significant step in opening up parliamentary information for the public. It has become an important source of information and reference tool about the Constitution of India, history of Indian Parliament, its practice and procedure, biographical profiles of the members of both the Houses, the socio-economic background of members and the proceedings of the Constituent Assembly, and other relevant information on the two Houses. Separate websites of the Lok Sabha and Rajya Sabha are being maintained by the respective secretariats and are linked onto the Parliament of India Home Page. The Lok Sabha website page contains comprehensive information on the members of Parliament, the business of the House, the text of questions and answers given in the House, the text and synopsis of debates,

bills – both government and private – introduced in the House, the Papers Laid on the Table of the Lok Sabha, the Committees and their reports, and various other related information.

There are separate television channels, namely the Rajya Sabha Television (RSTV) for the Upper House and the Lok Sabha Television (LSTV) for the Lower House, which are owned and operated by the respective Secretariats of the two Houses. The programmes of the 24-hour channels are webcast live on their respective websites with links on the websites of the two Houses.

Digitization of parliamentary documents: Since the Lok Sabha Website was launched in 1996, the debates of Lok Sabha and the Reports of the Parliamentary Committees prior to 13th Lok Sabha (1998) were available in the Parliament Library in the physical form only.

Realizing the archival as well as the reference value of all such parliamentary documents, a step was taken to digitize and provide online access to such rich repository to the parliamentarians, researchers, media, and other users. The project of a Parliament Digital Library was initiated in July 2012. The following collections have been digitized under the project and are available on a dedicated portal which is yet to be launched into the public domain:

- Lok Sabha Debates of 65 years from the 1st to the 16th Lok Sabha (1952-2018);
- Parliamentary Committee Reports from the 1st to the 16th Lok Sabha (1952-2018), including the Presidential Addresses and the Budget Speeches;
- Historical debates from 1858 to 1952 (94 years) which *inter-alia* includes the debates of the Constituent Assembly, the Central Legislative Assembly and the Provisional Parliament, thereby tracing the growth and development of modern parliamentary institutions in India; and
- Select Lok Sabha Secretariat publications and periodicals.

e-Payment Project: Till the end of the financial year 2016-17, all payments made by the Lok Sabha Secretariat were made through the Cheque system. With the launch of the e-Payment system, all transactions made by the Lok Sabha Secretariat are made online. The e-Payment application has been integrated with the Public Finance Management System (PFMS) which is designed to integrate all financial transactions done by the government agencies.

The digitization project to make the parliamentary documents available on the Parliament website is aimed at putting all parliamentary documents online so that all stakeholders can access them freely. Other services that are available online for the members and officials, including the electronic payment system, further our goal of strengthening transparency.

ICT promoting Efficiency and Economy

In 2011, keeping pace with the continuous growth in the requirement of members and the rapid development in the field of information technology, the Hon'ble Speaker launched an initiative of "Striving towards e-Parliament and a paperless secretariat" under the Chairmanship of the Secretary-General, Lok Sabha to convert the offices of Lok Sabha Secretariat into a paperless office. Since then, various steps have been taken and various projects are underway.

Members' Portal: As an initiative towards e-Parliament and paperless Secretariat, a comprehensive e-portal for the benefit of members has been launched on 17 July 2016. The portal offers several online services including submission of notices for various parliamentary devices in electronic form, online references, etc. Through the e-portal, the members of Parliament can interact with the various Branches of the Secretariat online. Every member has been given a login ID and password, using which they can access the portal. Members can put questions as also give notices for adjournment motion, calling attention motion, zero hour, petitions, etc., online and access the schedules, minutes of the committee meetings and the agenda papers of the Committees and the advance copies of the Bills, their amendments and private members Bills from the Portal. Members can also send bulk mails and SMS to other members. It also provides facilities for the Government departments to upload Parliamentary Answers and Government Reports.

e-Notice application: An important feature of the e-portal is the online submission of Parliamentary Questions and other Notices through the e-Notice application. Earlier, a member had to physically visit or send his/her representative to the Parliament House Complex in the morning for placing different notices. Notices of question are also given in writing to the Secretary-General under the relevant rule. The

authenticity of the notices are validated through a two-tier security system using digital signature certificates provided to all members and one time password (OTP) sent to their mobile phone.

e-Wisdom Project: The Lok Sabha Secretariat through its e-Wisdom project has considerably reduced the use of paper in the Secretariat by computerization of working of the 14 Branches, mainly those related to finance and personnel management, and putting relevant information on the Lok Sabha Intranet.

e-Office System: An e-Office project has been initiated by the Lok Sabha Secretariat to make an entirely paperless office. From the early part of this year, online file management system has been adopted which enables the movement of all files originating from the branches electronically. Besides, the e-Office Management facilitates the online leave management system of all employees of the Secretariat today.

Reduction in circulation of papers: In order to make the Parliament and the Secretariat of the two Houses a paperless office, printing and circulation of paper copies of the various parliamentary papers have either been done away with except few copies for record or have been reduced by more than half their previous numbers. These reduced printed copies include Business Advisory Committee Reports, reports of the Comptroller and Auditor General and of the various Commissions of Enquiry.

With the launch of the e-Portal, the members can now see the Parliamentary Questions on the portal. This results in considerable reduction in the circulation of the printed Question list. A significant reduction in the use of paper in the Secretariat has been achieved by discontinuing the circulation of hard copies of internal circulars, office forms and all employee-related papers, which are now available on the Intranet.

The various measures and the projects undertaken to make the Secretariat a paperless office is targeted at bringing about efficiency and economy as well as making the functioning of the Secretariat smooth and hassle-free. The intranet containing various types of organizational information has been developed for the benefit of the employees of the Secretariat which also promotes transparency and accessibility.

Conclusion

The new ICT tools have enabled the members of Parliaments to organize their work and to carry out their functions more efficiently and effectively. As the functions and activities of the two Houses of our Parliament are assisted by their respective Secretariats, we have adopted a slew of changes in order to meet our goals of transforming into an e-Parliament. The various measures that have been introduced are showing significant impacts in facilitating transparency and accessibility to various stakeholders and contributing towards enhanced efficiency and economy in our parliamentary functioning. Several projects are still ongoing as we make constant efforts to close the gaps.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيدة كلاريسا سورتيس

نائب كاتب مجلس النواب

برلمان أستراليا

حول

انتخابات العام 2019: اختتام برلمان غير مألوف

دورة الدوحة

2019 نيسان/أبريل

مقدمة

ستجري انتخابات وطنية في أستراليا في العام 2019. ولم يحدد موعد الانتخابات بالتشريع، بل أن رئيس الوزراء الحالي المعترف به كشخص قادر على تحديد تاريخ الانتخابات المحدد، طالما أنه يتم مراعاة متطلبات الدستور الأسترالي المكتوب.

ويجب على رئيس الوزراء أن يبلغ الحاكم العام رسمياً لحل مجلس النواب ويؤدي ذلك إلى البدء بعملية الانتخابات العامة. ويبدو من التصريحات العلنية لرئيس وزراء أستراليا أن البرلمان الخامس والأربعين منذ تشكيل الاتحاد الأسترالي في العام 1901 قد بات في أسابيعه الأخيرة، وأن العد التنازلي غير الرسمي لإجراء "انتخابات عامة عادية" قد بدأ.

ولتحديد موعد الانتخابات في أيار/مايو، على النحو الذي تنبأ به رئيس الوزراء، يحدد يوم الموازنة الثلاثاء 2 نيسان/أبريل، بدلاً من الثلاثاء الثاني في أيار/مايو كما جرت العادة، ومن المرجح أن تعرض مشاريع القوانين "للإمدادات" التي تنص على توفير 12/5 من الاعتمادات المقترحة في وقت مبكر، في 2 نيسان/أبريل، قبل تقديم مشاريع قوانين الاعتمادات الرئيسية نفسها.

وإن هذه الترتيبات حول الموازنة هي أحدث الميزات الأكثر غرابة التي اتسم بها البرلمان الـ45 هذا، الذي أنتخب جميع ممثليه وأعضاء مجلس الشيوخ الـ226 في العام 2016 في حدث غير مألوف لحل المجلسين.

الانتخابات العامة

في أستراليا يتألف البرلمان من مجلسين، يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وينص دستورها المكتوب على أن يستمر البرلمان مدة أقصاها ثلاث سنوات، استناداً إلى مدة ولاية مجلس النواب:

28 مدة ولاية مجلس النواب

يستمر كل مجلس نواب لمدة ثلاث سنوات من الاجتماع الأول لمجلس النواب، ولا يزيد عن ذلك، ولكن يمكن أن يحله الحاكم العام في وقت أقرب.

ويمنح هذا النص أعضاء مجلس النواب (150 عضواً حالياً) فترة عضوية لثلاث سنوات اعتبارية، ويعتمد ذلك على حل المجلس. وعلى غرار ذلك، ينشئ الدستور مجلس شيوخ دائم، ما لم يكن هناك "خلاف رسمي بين المجلسين"، بموجب المادة 57، مانحاً بذلك معظم أعضائه البالغ عددهم 76 عضواً فترة ست سنوات محددة:

7 مجلس الشيوخ

...

يتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات، ويصادق الحاكم على أسماء أعضاء مجلس الشيوخ المختارين لكل ولاية لدى الحاكم العام.

وبموجب الدستور، فإن المسار المعتاد هو أن نصف عدد أعضاء مجلس الشيوخ من جميع الولايات (36 عضواً فقط)، إلى جانب جميع أعضاء مجلس الشيوخ من الأقاليم (أربعه أعضاء من مجلس شيوخ)، يخوضون الانتخابات كل ثلاث سنوات في الوقت نفسه كجميع أعضاء مجلس النواب، وهو ما يصنف على أنه "انتخابات عامة عادية". وكجزء من المسار المعتاد للأحداث، يدعى البرلمان للانعقاد قبل حل مجلس النواب:

5 جلسات البرلمان–التمديد للبرلمان وحله

ويجوز للحاكم العام أن يعين أوقاتاً لعقد دورات البرلمان كما يراه مناسباً، ويجوز له أيضاً من حين لأخر، بموجب الإعلان أو بغير ذلك، أن يقوم بالتمديد للبرلمان، ويجوز له أن يحل مجلس النواب بطريقة مماثلة.

ومن المتوقع أن يتم إجراء في العام 2019 انتخابات عامة "عادية". إلاَّ أنه لم يكن هذا هو الحال في الانتخابات الأخيرة في العام 2016.

حل المجلسين معاً – حل مزدوج

ينص الدستور أيضاً على الاستثناء من المسار المعتاد للأحداث، فيما يتعلق 'بالخلاف الرسمي بين المجلسين'، المادة 57. وفي بعض الظروف، قد يحل الحاكم العام مجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً بسبب عدم إقرار القوانين المقترحة أو رفضها أو عدم الموافقة عليها. وتستند هذه العملية إلى الحتمية الدستورية التي تقتضي موافقة كل من العناصر الثلاثة للبرلمان –مجلس النواب ومجلس الشيوخ والحاكم العام– على جميع التشريعات، بالشكل نفسه.

ولم يكن هناك سوى سبع عمليات حل متزامنة لكلا المجلسين في السنوات 118 منذ نشوء الاتحاد، بما في ذلك عمليات حل أفضت إلى الانتخابات العامة الأخيرة يوم السبت 2 تموز/يوليو 2016. وحدثت المناسبات الأخرى في العام 1914، 1951، 1974، 1975، 1983، 1987.

ويمكن أن تطرح مرة أخرى في البرلمان المقبل أي قوانين مقترحة اعتمد عليها بشكل صحيح لتأييد الحل المزدوج. وإذا طرأ خلاف رسمي مرة أخرى بين المجلسين، يجوز للحاكم العام أن يدعو إلى عقد جلسة مشتركة بين المجلسين للنظر في القوانين المقترحة والتصويت عليها، وهي الحالة الوحيدة لعقد جلسة مشتركة. وكاستثناء من العملية التشريعية المعتادة، يمكن إقرار هذه القوانين المقترحة بالأغلبية المطلقة للعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، المادة 57. ونظراً إلى أن المجلسين قد أقراهما على النحو الواجب، تقدم القوانين المقترحة إلى الحاكم العام للموافقة عليها بالطريقة المعتادة.

حالة المجلس في البرلمان الـ45 (2016–2019)

وفي حين قدمت المادة 57 من الدستور أساساً غير مألوف للبرلمان الـ45 من خلال الحل المتزامن للمجلسين، فقد كانت المادة 44 هي التي شكلت إلى حد كبير الفترة البرلمانية.

فبعد الانتخابات في العام 2016، استمر التحالف الرسمي للحزب الليبرالي (60) والحزب الوطني (16) لتشكيل الحكومة لولاية ثانية. وعلى نحو غير اعتيادي، تشكلت حكومة بأغلبية منخفضة جداً إلى أدنى حد تألفت من 76 عضواً من أصل 150 مقعد لمجلس النواب. وشمل الأعضاء المتبقون حزب العمل الأسترالي (69)، وحزب الخضر الأسترالي (1)، وتحالف المركز (1)، وحزب كاتتير الأسترالي (1)، والمستقلين (2).

وفي السياق الدستوري، مرت الأشهر 12 الأولى للمجلس بشكل جيد. ومع ذلك، فقد واجه المجلس دقيق التوازن تحديات متعلقة بالاستيضاح حول جنسية أعضائه ومتطلبات المقطع المادة 44 من الدستور.

المادة 44 من الدستور–تنحية الأعضاء

في حين أثيرت مسائل تتعلق بأحكام أخرى من المادة 44 فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، فقد برزت في آب/أغسطس 2017 قضية في كلا المجلسين تتعلق بمسألة الجنسية بموجب المادة 44.

وفي كلا المجلسين وجميع الأحزاب السياسية تقريباً، استقال الأعضاء والشيوخ على السواء أو وجدوا أنفسهم غير مؤهلين من قبل المحكمة العليا (المنعقدة بصفتها محكمة النتائج الانتخابية المتنازع عليها) لأنهم خالفوا واحداً أو أكثر من أحكام هذه المادة:

44 التنحية

إن أي شخص:

1. أقسم اعترافاً بالولاء أو الطاعة أو الالتزام بسلطة أجنبية، أو هو من الرعايا أو المواطنين أو يحق له التمتع بحقوق أو امتيازات رعايا أو مواطني دولة أجنبية؛ أو
2. ارتكب الخيانة، أو أدين أو محكوم عليه، أو معرض للحكم عليه، بأي جريمة يعاقب عليها بموجب قانون الكومنولث أو إحدى الدول، بالسجن لمدة سنة واحدة أو أكثر؛ أو
3. إذا كان مفلساً أو معسراً؛ أو
4. يشغل منصب للربح بموجب القانون الملكي، أو أي لديه أي معاش مستحق الدفع لمدة غير محددة من أي من إيرادات الكومنولث؛ أو
5. لديه أي مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة في أي اتفاق مع الخدمة العامة في الكومنولث بخلاف عضويته أو اشتراكه مع الأعضاء الآخرين في شركه مؤسسة تتألف من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً؛

يتعذر اختياره أو أن يكون كعضو في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

ولكن الفقرة 4 الفرعية لا تنطبق على منصب أي من وزراء الدولة لدى الملكة في الكومنولث، أو على أي من وزراء الملكة للدولة، أو على تلقي الأجر أو نصف الأجر أو المعاش التقاعدي، من قبل أي شخص كضابط أو عضو في بحرية الملكة أو جيشها، أو استلام الأجر بصفته موظفاً أو عضواً في القوات البحرية أو العسكرية التابعة للكومنولث من جانب أي شخص لا تستخدم الكومنولث خدماته بالكامل.

وكان مستوى عدم اليقين الناجم عن هذه الاستقالات وقرارات التنحية بالغ الأثر على البرلمان، والضغط الذي فرض على مجلس النواب المتوازن بدقة وعلى حكومة بأغلبية بمقعد واحد كان كبيراً.

ففي العامين الأولين من البرلمان، فقد مجلس الشيوخ 11 عضواً من أعضاءه، في حين خسر مجلس النواب سبعة من أعضائه بسبب المادة 44 من الدستور، سواء وجدت المحكمة العليا أنه يتعذر اختيارهم كبرلمانيين، أم أنهم استقالوا بسبب المخاوف من

كونهم غير قادرين. وفيما يتعلق بأعضاء المجلس، أجريت في كل حالة انتخابات فرعية لملء المقعد الذي شغر، واحتفظ العضو أو الحزب الحالي بالمقعد. وتختلف عملية الاستبدال لمجلس الشيوخ اختلافاً كلياً. فقد قررت المحكمة العليا أنه لا يجوز اختيار الشخص نفسه ليكون عضواً بديلاً في مجلس الشيوخ على الرغم من أن كل مرشح بديل اختير بسبب الانتماءات السياسية نفسها كعضو مجلس الشيوخ المستبعد.

تغيير رئيس الوزراء

تماماً كما بدا أن التحديات التي تطرأ على المادة 44 من الدستور قد خفت حدتها، فقد تم حل غالبية مقاعد الحكومة في النصف الأخير من العام 2018، عندما تم عزل رئيس الوزراء بالتصويت في غرفته البرلمانية الليبرالية. وأدى تغيير رئيس الوزراء هذا إلى تخفيض عضوين من الحزب الليبرالي وزيادة مقابلة في عدد المستقلين في المجلس. واستقال رئيس الوزراء المستبعد من البرلمان وفاز عضو مستقل بالانتخابات الفرعية الناجمة عنها؛ واستقال عضو آخر ليبرالي من الحزب وانتقل إلى مقاعد البدلاء في الجهة المقابلة، وظل بصفته كمستقل.

وللمرة الثانية في هذا العقد، وجدت الحكومة الوطنية نفسها أقلية، وهو أمر ملفت نظراً لأنه قبل العام 2010، كانت المرة الأخيرة التي أمست فيها الحكومة أقلية كانت منذ أكثر من 70 عاماً في العام 1940.

المعادلة الحاسمة للمجلس الآن هي على النحو التالي:

الحكومة– الحزب الليبرالي، 58، والحزب الوطني ، 16	74–واحد منهم هو رئيس مجلس النواب
المعارضة– حزب العمل الأسترالي	69
الأحزاب الصغيرة– حزب الخضر الأسترالي + تحالف المركز + حزب كاتتير الأسترالي	3
المستقلون	4

وبعد الانتخابات، ينتخب الحزب (أو الأحزاب) الذي يحظى بدعم أغلبية أعضاء مجلس النواب، أحد أعضائه كزعيم، ويكلف الحاكم العام هذا الشخص برئاسة الوزراء لتشكيل الحكومة. ولم يتم التعبير عن هذه السمة الحاسمة في الدستور الأسترالي المكتوب، بل أنها جزء من عرف وممارسة يقوم عليها النظام الدستوري الأسترالي.

ومن النتائج المترتبة على ذلك أنه بعد إجراء الانتخابات العامة، كلما حدث تغيير في الحكومة، يتغير رئيس الوزراء. وقد حدث هذا التغيير في اثنتين من الانتخابات العامة الثلاثة الأخيرة –تغيير الحكومة وتغيير رئيس الوزراء. إضافة إلى ذلك، في كل من البرلمانات الأربعة الأخيرة حدث تغيير آخر لرئيس الوزراء خارج سياق الانتخابات العامة– حيث تم عزل رؤساء الوزراء بالتصويت في غرف الحزب. وتتمثل النتيجة بسبعة تغييرات في منصب رئيس الوزراء خلال 11 عاماً. فطوال السنوات الإحدى عشرة الماضية، كان هناك رئيس وزراء واحد فقط.

واختتم بياني بالملاحظة مفادها أننا في نهاية العام 2018 نشرنا طبعة جديدة سابعة، من نصنا المتخصص في الممارسة والإجراءات، *ممارسة مجلس النواب*، وكان هناك الكثير من المواد الجديدة التي ينبغي إدراجها.

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Ms Claressa SURTEES
Deputy Clerk of the House of Representatives
Parliament of Australia

Election Year 2019:
Conclusion of an Uncommon Parliament

Doha Session
April 2019

Introduction

A national election will take place in Australia in 2019. The date for the election is not fixed by legislation, rather, the incumbent Prime Minister is recognised as the person who is able to determine the particular election date, as long as the requirements of Australia's written Constitution are observed.

The Prime Minister must formally advise the Governor-General to dissolve the House of Representatives and this sets in train the process for a general election. From the public pronouncements of Australia's Prime Minister, the 45th Parliament since Australia's Federation in 1901 appears to be in its final weeks, and the unofficial countdown to 'an ordinary general election' is underway.

To accommodate the timing of an election in May, as foreshadowed by the Prime Minister, Budget Day is set for Tuesday, 2 April, rather than the usual second Tuesday in May, and 'Supply' bills to provide for 5/12ths of the proposed appropriations, are likely to be introduced earlier on 2 April, prior to the presentation of the main Appropriation bills themselves.

These arrangements around the Budget are the most recent of the more unusual features which have characterised this 45th Parliament, all of whose 226 members and senators were elected in 2016 at the most uncommon event of a dissolution of both Houses.

General elections

Australia has a bicameral Parliament, with a House of Representatives and a Senate, and its written Constitution provides for the duration of the Parliament to continue for a maximum of three years, based on the duration of the House of Representatives:

> **28 Duration of House of Representatives**
>
> Every House of Representatives shall continue for three years from the first meeting of the House, and no longer, but may be sooner dissolved by the Governor-General.

This provision endows members of the House of Representatives (150 members currently) with a notional three year term, dependent on dissolution of the House. The Constitution likewise creates an enduring Senate, unless there is formal 'disagreement between the Houses', under s. 57, endowing most of its 76 senators with a term of a more definite six years:

> **7 The Senate**
>
> …
>
> The senators shall be chosen for a term of six years, and the names of the senators chosen for each State shall be certified by the Governor to the Governor-General.

Under the Constitution, the usual course is that half the number of senators from all states (36 senators only), together with all senators from the territories (four senators), face election every three years at the same time as all members of the House of Representatives, and this is classified as

'an ordinary general election'. As part of the usual course of events, Parliament is prorogued prior to dissolution of the House of Representatives:

> **5 Sessions of Parliament—prorogation and dissolution**
>
> The Governor-General may appoint such times for holding the sessions of the Parliament as he thinks fit, and may also from time to time, by Proclamation or otherwise, prorogue the Parliament, and may in like manner dissolve the House of Representatives.

It is anticipated that in 2019 there will be an 'ordinary' general election. This was not the case at the last election in 2016.

Simultaneous dissolution of both Houses – double dissolution

The Constitution provides also for exception to the usual course of events, in relation to formal 'disagreement between the Houses', s. 57. In certain circumstances, of failure to pass, or rejection, or failure to agree, in the passage of proposed laws, the Governor-General may dissolve the Senate and the House of Representatives simultaneously. This process supports the constitutional imperative that all legislation must be approved by each of the three elements of the Parliament—the House of Representatives, the Senate and the Governor-General—in the same form.

There have been only seven simultaneous dissolutions of both Houses in the 118 years since federation, including dissolutions leading to the last general election on Saturday 2 July 2016. The other occasions occurred in 1914, 1951, 1974, 1975, 1983 and 1987.

Any proposed laws which have been validly relied upon to support a double dissolution, may be presented again in the next Parliament. If there is formal disagreement again between the Houses, a joint sitting of the Houses may be convened by the Governor-General to consider and vote on the proposed laws—1974 is the only case of a joint sitting having been convened. As an exception to the usual legislative process, such proposed laws may be affirmed by an absolute majority of the combined number of members of the Senate and House of Representatives, s. 57. Having been duly passed by both Houses, the proposed laws shall be presented to the Governor-General for assent in the usual manner.

State of the House in the 45th Parliament (2016-19)

While s. 57 of the Constitution provided an uncommon foundation to the 45th Parliament through the simultaneous dissolution of the Houses, it has been s. 44 that has significantly shaped the parliamentary term.

Following the election in 2016, there was a continuation of the formal coalition of the Liberal Party (60) and The Nationals (16) to form government for a second term. Unusually, government was formed with a greatly reduced and bare majority, of 76 members of the 150 seat House of Representatives. The remaining 74 members comprised the Australian Labor Party (69), Australian Greens (1), Centre Alliance (1), Katter's Australian Party (1) and independents (2).

In a constitutional sense, the first 12 months for the House was benign. However, this finely balanced House was challenged by clarification of the citizenship of its members and the requirements of s. 44 of the Constitution

Section 44 of the Constitution—disqualification of members

While issues relating to other provisions of s. 44 had been raised in relation to senators in November 2016, by August 2017 cases arose in both houses in relation to the issue of citizenship under s. 44.

Across the two Houses and nearly all political parties, members and senators alike either resigned or found themselves disqualified by the High Court (sitting as the Court of Disputed Returns) because they had breached one or more provisions of this section:

> **44 Disqualification**
>
> Any person who:
>
> (i.) is under any acknowledgment of allegiance, obedience, or adherence to a foreign power, or is a subject or a citizen or entitled to the rights or privileges of a subject or a citizen of a foreign power; or
>
> (ii.) is attainted of treason, or has been convicted and is under sentence, or subject to be sentenced, for any offence punishable under the law of the Commonwealth or of a State by imprisonment for one year or longer; or
>
> (iii.) is an undischarged bankrupt or insolvent; or
>
> (iv.) holds any office of profit under the Crown, or any pension payable during the pleasure of the Crown out of any of the revenues of the Commonwealth; or
>
> (v.) has any direct or indirect pecuniary interest in any agreement with the Public Service of the Commonwealth otherwise than as a member and in common with the other members of an incorporated company consisting of more than twenty-five persons;
>
> shall be incapable of being chosen or of sitting as a senator or a member of the House of Representatives.
>
> But sub-section (iv) does not apply to the office of any of the Queen's Ministers of State for the Commonwealth, or of any of the Queen's Ministers for a State, or to the receipt of pay, half pay, or a pension, by any person as an officer or member of the Queen's navy or army, or to the receipt of pay as an officer or member of the naval or military forces of the Commonwealth by any person whose services are not wholly employed by the Commonwealth.

The level of uncertainty these multiply resignations and disqualifications generated for the Parliament was significant, and the pressure this placed on a finely balanced House and a government with a one seat majority was considerable.

In the first 2 years of the Parliament, the Senate lost 11 senators and the House of Representatives lost seven members due to s. 44 of the Constitution—they were either found by the High Court to have been incapable of being chosen as a parliamentarian, or they resigned because of concerns they were so incapable. In relation to members of the House, in each case a by-election was conducted to fill the vacancy created, and the incumbent member or party retained the seat. The replaced process for the Senate is quite different. The High Court determined that the same person may not be chosen as the replacement senator although each replacement candidate was chosen because of the same political affiliations as the deposed senator.

Changing the Prime Minister

Just as the challenges due to s. 44 of the Constitution seemed to abate, the one seat majority of the government dissolved in the latter half of 2018, when the Prime Minister was deposed by a vote in his Liberal parliamentary party room. This change in Prime Minister led to a reduction of two members from the Liberal Party and a corresponding increase in the number of independents sitting in the House. The deposed Prime Minister resigned from the Parliament and an independent member won the resulting by-election; and a further Liberal member resigned from the party and moved to the cross bench, remaining as an independent.

For the second time this decade, the national government has found itself in minority, which is remarkable given that prior to 2010, the last occasion a government had been in minority was more than 70 years before in 1940.

The critical equation for the House now is:

Government—Liberal Party, 58, and The Nationals, 16	74—one of whom is the Speaker
Opposition—Australian Labor Party	69
Small parties—Greens + Centre Alliance + Katter's Australian	3
Independents	4

After an election, the party (or parties) having the support of the majority of the total membership of the House of Representatives, elects one of its members as the leader, and this individual is commissioned by the Governor-General as Prime Minister to form government. This critical feature is not expressed in Australia's written Constitution, rather, it is part of the convention and practice that supports the Australian constitutional system.

One of the consequences is that after a general election, whenever there is a change of government, there is a resulting change in the Prime Minister. Such a change has occurred at two of the last three general elections—change of government and change of Prime Minister. In addition, in each of the last four parliaments, there has been a further change in the Prime Minister which has occurred outside the context of a general election—the Prime Ministers having been deposed in party room votes. The outcome is seven changes in Prime Minister in 11 years. For the whole of the previous 11 years, there had been one Prime Minister only.

I conclude with the observation that towards the end of 2018 we published a new, seventh, edition of our specialist text on practice and procedure, *House of Representatives Practice*, and there was much new material to be accommodated.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيدة سنيهلاتا شريفستافتا

الأمين العام لمجلس الشعب (لوك سابها) في الهند

في المناقشة العامة حول

كيف نجعل التشريع أفضل؟

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السيد الرئيس، زملائي الأمناء العامين والسيدات والسادة:

- انه لشرف لي أن أقدم لكم وجهات نظرنا بشأن سبل تشكيل قوانين جيدة وكيف نضمن وضع قوانين أفضل لتعزيز مصلحة الأمة وشعبها.

- إن القانون بوصفه أحد أساسيات الحوكمة الرشيدة، يجب أن يمثل ويعكس الإرادة الجماعية للشعب. وبما أن المعيار يتطلب أن تكون القوانين ضرورية وفعالة وواضحة ومتماسكة ومتاحة، فإنه يجب فهم وضع القانون من حيث توجيهات السياسات المناسبة وكذلك عملية وضع القوانين. فالعصر الرقمي اليوم يوفر فرصاً جديدة أيضاً، متمثلة في أدوات وتقنيات للتشخيص والتنبؤ بالطريقة التي ينبغي أن يكون عليها القانون وكيفية استخدام القانون.

- وفي ديمقراطياتنا، يعد القانون في غاية الأهمية لأنه أعلى من الأعمال التي تقوم بها الحكومة والشعب. وفي الهند، فإن الدستور هو الذي تستمد منه جميع مؤسسات ديمقراطيتنا السلطة وكذلك الحكمة أيضاً. إن أي قانون نضعه أو نغيره ينبغي ألا يصاغ بواسطة المستشارين التشريعيين/محرري القوانين القادرين على تحقيق ذلك والفعالين فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يكون منسجماً مع أحكام الدستور، ولا سيما الحقوق الأساسية للمواطنين.

- إن مبدأ سيادة القانون، وفقاً لما أفهمه، يفترض مسبقاً أن الأشخاص الذين يتأثرون بالقانون ينبغي أن يتقنوا من معناه وأثره. وبالتالي، فإن أي قانون يتم إنفاذه ينبغي أن يكون بسيطاً ودقيقاً ومجرداً من أي لبس. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي القانون المصاغ أيضاً التشريعات الأخرى ذات الصلة وقت الصياغة.

- اسمحوا لي الآن أن أطلعكم على عملية سن القوانين في الهند التي تتم بشكل منفصل على مستويات مختلفة حيث تقوم حكومة الاتحاد بوضع القوانين للبلد بأكمله فيما تقوم حكومات الولايات بوضع قوانينها الخاصة بالولايات وينطبق الأمر نفسه على لمجالس البلدية المحلية، على صعيد المقاطعات.

- في الهيئات التشريعية لدينا، يمكن لكل من الحكومة وكذلك العضو الخاص الشروع في سن تشريع. ويسمى مشروع القانون الذي بادرت به الحكومة مشروع قانون حكومي، في حين أن مشروع قانون بمبادرة عضو من غير الوزراء، بصرف النظر عن انتمائه الحزبي، يعرف باسم مشروع قانون العضو الخاص. ويمكن طرح مشاريع القوانين عدا مشروع قانون الأموال في أي من مجلسي البرلمان. ولا يمكن تقديم مشروع قانون الأموال إلا في مجلس الشعب (لوك سابها) بناء على توصية من الرئيس.

- في حالة مشروع قانون حكومي، تقدم الوزارة الإدارية أولاً اقتراحاً تشريعياً. وتستشار أيضاً وزارات أخرى (عندما يتعلق الموضوع بها). ويجري النظر في الجوانب القانونية والدستورية بالتشاور مع وزارة القانون والعدل. وبعد موافقة مجلس الوزراء، تقوم الوزارة الإدارية بإعداد بيانات الأهداف والأسباب وترسل مشروع القانون إلى الأمانة العامة للمجلس حيث يقترح طرحه فيه.

- في البرلمان، نتبع عملية شاملة لإقرار القوانين تتألف من ثلاث قراءات لمشاريع القوانين. تبدأ القراءة الأولى لمشروع القانون بطلب إذن من المجلس لتقديم مشروع القانون. وقد يحال مشروع قانون، بعد تقديمه، إلى اللجنة الدائمة المعنية بالإدارات. ولدى برلماننا نظام لجان محكم يضم 24 لجنة دائمة ذات صلة بالإدارات، والتي تنظر من، جملة أمور أخرى، في مشاريع القوانين المتعلقة بالوزارات/الإدارات المعنية على النحو الذي يحيله إليها رئيس مجلس الولايات راجيا سابها أو رئيس مجلس النواب لوك سابها. وتنظر اللجنة في المبادئ والبنود العامة لمشروع القانون المحال إليها وتقدم تقارير عنها، تكون مقنعة واستشارية الطابع. وفي حال قبول الحكومة لأي من توصيات اللجنة، يجوز لها أن تقدم تعديلات رسمية في مرحلة النظر في مشروع القانون.

- تكون القراءة الثانية أكثر شمولاً وتتألف من النظر في مشروع القانون على مرحلتين –مناقشة مشروع القانون ككل والنظر في كل بند على حدة. وفي المرحلة الأولى من القراءة الثانية، يجوز للبرلمان إحالة مشروع القانون إلى لجنة مختارة من البرلمان أو لجنة مشتركة من المجلسين أو تعميمها بغرض التماس الرأي العام. وفي الحالات التي عمم فيها مشروع قانون لالتماس الرأي وبعد تلقي الآراء وطرحها في المجلس، فإن المقترح التالي المتعلق بمشروع قانون يجب أن يكون بإحالتها إلى لجنة مختارة/مشتركة. وتنظر اللجنة المختارة/المشتركة في فقرات مشروع القانون فقرة بفقرة كما يفعل المجلس. ويمكن لأعضائها نقل التعديلات على البنود المختلفة.

- كما نتلقى أيضاً التماسات من الناس بشأن مشاريع القوانين. وتنظر لجنة الالتماسات الخاصة بالمجلس في هذه التماسات وتعممها بين الأعضاء *بأكملها* أو بشكل موجز بحيث يكون الأعضاء على بينة من ردود فعل الناس على مشروع قانون معين. وتتمثل المرحلة الثانية من القراءة الثانية في النظر في فقرات مشروع القانون في المجلس فقرة بفقرة كما أدرجت أو على النحو الذي رفعته اللجنة المختارة/المشتركة. ويجري النقاش على كل فقرة ويمكن نقل التعديلات في هذه المرحلة. ويطرح كل تعديل وكل فقرة للتصويت في المجلس.

- وبعد ذلك، يمكن للعضو المسؤول أن يقترح إقرار مشروع القانون (أو مشروع القانون بصيغته المعدلة). وتعرف هذه المرحلة بالقراءة الثالثة لمشروع القانون. ويسمح فقط بالتعديلات الشكلية أو اللفظية أو التبعية في هذه المرحلة.

- عندما يتم إقرار مشروع القانون في أحد المجلسين، يحال إلى المجلس الآخر حيث يخضع مشروع القانون للمراحل الثلاث كما هو الحال في المجلس الأصلي.

- بعد إقرار مشروع قانون من كلا المجلسين، وبعد أن يصبح مشروع القانون في حوزتها آخر المطاف تستحصل الأمانة العامة للبرلمان على موافقه الرئيس. ولا يصبح مشروع القانون قانوناً إلا بعد منح الرئيس موافقته.

- زملائي، نحن جميعاً على دراية جيدة بأن القوانين الأفضل تتطلب ليس فقط تحسين عملية الصياغة أو عملية وضع السياسات بل أيضاً سهولة الوصول إلى الناس عن طريق النشر والاتصالات المكثفة، الخ. وفي هذه الحقبة المتقدمة تكنولوجياً، اعتقد أن قاعدة بيانات موحدة، يمكن للجميع الوصول إليها بسهولة، قد تساعد حقاً في تحسين عملية وضع القوانين. كما أن وسائل الإعلام الاجتماعية أيضاً يمكن أن تساهم بدور كبير في نشر مقترحات التشريعات والحصول على الرأي العام في هذا الشأن، وكذلك الآراء حول سهولة الوصول وفعالية ونجاح التشريعات الموجودة.

- وبهذه الكلمات، أشكر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عقد هذا الاجتماع. ويحدوني الأمل في الاستفادة من الرؤى والممارسات الفضلى المتبعة في البرلمانات الأخرى أثناء صياغة تشريعات أفضل وتنفيذها. وبما أن الانتخابات في بلدنا لانتخاب حكومة جديدة ستجري قريباً، فإنني متأكدة من أن المناقشات اليوم ستؤهلني بشكل أفضل لاطلاع رئيس البرلمان على السبل والوسائل الجديدة لضمان تحسين التشريعات.

شكراً.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Ms Snehlata SHRIVASTAVA

Secretary General of the Lok Sabha of India

To the General Debate on

How do we make better Legislation?

Doha Session

April 2019

Mr Chairman, Fellow Secretaries-General and Ladies and Gentlemen:

- It is a matter of privilege for me to present before you our views on what constitute good laws and how we can ensure that better laws are made to further the good of the nation and its people.
- Law being one of the fundamentals of good governance, ought to represent and reflect the collective will of the people. As the standard requires laws to be necessary, effective, clear, coherent and accessible, law-making must be understood both in terms of appropriate policy directives as well as process of law-making. Today's digital age offer new opportunities as well, in the form of tools and techniques for diagnosing and predicting how a law should be and how a law is used.
- In our democracies, a law is paramount as it is supreme over the acts of the Government and the people. In India, it is the Constitution, from which all the institutions of our democracy derive authority as also wisdom. Any law which we make or change, should, therefore, not only be drafted by able and efficient Legislative Counsels/draftspersons but should also be in consonance with the provisions of the Constitution, particularly the fundamental rights of the citizens.
- The principle of the Rule of Law, as per my understanding, presupposes that those who are affected by a law should be able to ascertain its meaning and effect. Thus, any law which is enforced, should be simple, precise and bereft of any ambiguity. Further, the drafted law should also take cognizance of other relevant legislations at the time of drafting.
- Let me now apprise you about the law-making process in India, where laws are made separately at different levels, by the Union Government for the whole country and by the State Governments for their respective States as well as by local municipal councils at district level.
- In our Legislatures, both the Government as well as the private member can initiate a legislation. A bill initiated by the Government is called Government Bill, whereas a bill initiated by a member other than Ministers, irrespective of his/her party affiliation is known as Private Member's Bill. Bills other than the Money

Bill can be introduced in either House of Parliament. A Money Bill can be introduced only in the Lok Sabha on the recommendation of the President.

- In the case of a Government Bill, the administrative Ministry first brings a legislative proposal. Other Ministries (in case the matter pertains to them) are also consulted. The legal and constitutional aspects are examined in consultation with the Ministry of Law and Justice. After the Cabinet approval, the administrative Ministry prepares the Statements of Objects and Reasons and sends the bill to the Secretariat of the House in which it is proposed to be introduced.
- In Parliament, we follow a comprehensive process to pass laws comprising of three readings to the Bills. The First Reading of Bill commences with the asking of leave of the House to introduce the Bill. A bill, after introduction, may be referred to the concerned Departmentally Related Standing Committee. Our Parliament has a strong Committee System which include 24 Departmentally Related Standing Committees (DRSC), which *inter alia* examines such Bills pertaining to the Ministries/Departments concerned as are referred to them by the Chairman, Rajya Sabha or the Speaker, Lok Sabha. The Committee considers the general principles and clauses of the Bill referred to them and makes reports thereon, which are persuasive and advisory in nature. In case the Government accepts any of the recommendations of the Committee, it may bring forward official amendments at the consideration stage of the bill.
- The Second Reading is more comprehensive and consists of considering the Bill in two stages – discussion on the Bill as a whole and clause-by-clause consideration. At the first stage of the Second Reading, the House may refer the Bill to a Select Committee of the House or a Joint Committee of the two Houses or for circulation for the purpose of eliciting public opinion. Where a Bill has been circulated for eliciting opinion and opinions have been received and laid on the Table of the House, the next motion in regard to a bill must be for its reference to a Select/Joint Committee. The Select/Joint Committee considers the Bill clause by clause as the House does. Its members can move amendments to the various clauses.

- We also receive petitions from the public on Bills. The Petitions Committee of the House examines these petitions and circulates them among the members *in extenso* or in summary form so that members would be aware of the feedback of the public on a particular Bill. The second stage of the Second Reading consists of clause-by-clause consideration of the Bill in the House as introduced or as reported by the Select/Joint Committee. Discussion takes place on each clause and amendments can be moved at this stage. Each amendment and each clause is put to the vote of the House.
- Thereafter, the member-in-charge can move that the Bill (or the Bill, as amended) be passed. This stage is known as the Third Reading of the Bill. Only formal, verbal or consequential amendments are allowed at this stage.
- When the Bill is passed in one House, the same is transmitted to the other House where the Bill undergoes the three stages as in the Originating House.
- After a Bill has been passed by both the Houses, the Secretariat of the House which is last in possession of the Bill obtains the assent of the President. The Bill becomes an Act only after the President's assent has been given.
- Friends, we all are well versed with the fact that better laws require not only improving the drafting process or policy development process but also easy accessibility to the public by means of vigorous publishing, communication, etc. In the technologically advanced era, a consolidated database, one that is easily accessible by all, I believe, can truly aid in improving the law-making process**.** The social media too, can play a substantial role in disseminating legislation proposals and getting public opinion thereon and also views on the ease of access, efficacy and success of extant legislations**.**
- With these words, I thank the IPU Secretariat for holding this Meeting. I hope to gain from insights and best practices being pursued in other Parliaments while formulating and implementing better legislations. With elections in our country to elect a new Government about to take place soon, I am sure that the discussions today would equip me better to apprise the Hon'ble Speaker on the new ways and means for ensuring better legislations.

Thank you.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيدة ليندا كيب

نائب الأمين العام لمجلس النواب الهولندي

في المناقشة العامة

بشأن

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات:

دراسة مقارنة

دورة الدوحة

2019 نيسان/أبريل

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

زملائي الأعزاء،

"**المعرفة هي القوة**". وهذا أمر بديهي، كلنا على دراية به. أمَّا غير المعروف لكم –على الأقل– حتى الآن، فهو أنه أيضاً عنوان تقرير مؤثر لأعضاء مجلس النواب في هولندا. وقد أرسى هذا التقرير الأساس للأفكار الجديدة والتغييرات التنظيمية المتعلقة بتعزيز البرلمانات ***البحث والمعرفة ووضع المعلومات***.

إنه لمن دواعي سروري أن أشاطركم هذه التجربة الأخيرة للمجلس في تعزيز ***البحث والمعرفة ووضع المعلومات***. اسمي ليندا كيب، نائب الأمين العام لمجلس النواب الهولندي. وخلال العرض التقديمي سأشرح الطريقة التي نظمنا بها خدماتنا البحثية والإعلامية والوثائقية لأعضاء البرلمان. إضافة إلى ذلك، فاني فخورة أيضاً بمشاركة النتائج الإيجابية لتقييم الأداء والرضا بين أعضاء البرلمان والموظفين السياسيين بشأن طريقة العمل الجديدة هذه.

1) لمحة: النواب الغير راضين

في 2016، كلفت رئيس مجلس النواب، السيدة خديجة عريب، مجموعة من أعضاء البرلمان بدراسة السؤال: ما البحوث والمعارف والخدمات والإجراءات التي يحتاجها النواب لأداء مهامهم البرلمانية في وضع القوانين والتمحيص بعمل الحكومة بأفضل الطرق وأكثرها اطلاعاً؟ وقد جمعت تحليلاتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم المتعلقة بالتحسينات في التقرير *'المعرفة هي القوة'* (2016 تشرين الثاني/نوفمبر).

ويذكر التقرير ما يلي:

- ينوء النواب بأحمال المعلومات الضخمة (فهم لا يستطيعون معالجة أو تقييم كل شيء)
- التفاوت المتزايد لتكافؤ الفرص في المعرفة والمعلومات لجميع أعضاء البرلمان في اللجان الدائمة
- اتساع الهوة بين العمليات والإجراءات وثقافة العمل في المجلس من جهة والاحتياجات المتغيرة باستمرار للمعرفة والمعلومات من جهة أخرى.

وكانت التوصيات كما يلي:

➢ تركيز كل الدعم المتعلق بالمحتوى من الخدمات البرلمانية المختلفة (البحث، الاتحاد الأوروبي، القانونية، المعلومات والوثائق، مكتب الميزانية الخ) حول اللجان الدائمة.

- توافق اللجان الدائمة على أجندة المعرفة السنوية التي تتضمن مواضيع وأنشطة يرغب النواب في المزيد من البحث أو المعرفة بشأنها–مستقله عن المعلومات المقدمة من الحكومة والمؤسسات الحكومية وبالإضافة إليها.
- دعم اللجان الدائمة بفرق متعددة التخصصات كي يكون دعم الموظفين قريباً وكاملاً وسهل التعرف عليه، ويمكن معالجة المعلومات والاحتياجات المعرفية لأعضاء البرلمان على الفور بالتواصل المباشر مع الموظفين.
- مواصلة تحسين المعلومات والمنتجات والخدمات المعرفية على أساس منتظم.

وتمخض عن هذا التقرير –التي تلقته رئاسة مجلس النواب بترحاب بالغ – إعادة تنظيم مختلف الخدمات الإدارية واستحداث أسلوب عمل جديد في اللجان الدائمة وحولها.

2) إعادة ابتكار وتحسين المعارف البرلمانية ودعم المعلومات

في فتره قصيرة نسبياً –بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2017– قام مجلس النواب بإعادة تنظيم خدمات الوثائق والمعلومات السابقة وخدمات البحوث. وأصبحت خدمة الوثائق والمعلومات أصغر بكثير وأخذ موقعها بالانسحاب تدريجياً إلى المكاتب الخلفية. كما تم توسيع مكتب البحوث الصغيرة السابقة (فانتقل من الغرفة 12 FTE إلى 33 FTE) وصار اسمه قسم التحليل والبحوث –وأصبح بمثابة المكتب الأمامي. ويضم القسم 15 من وسطاء المعرفة (جميعهم من الباحثين الأكاديميين) و15 من المختصين بالمعلومات.

وتضطلع إدارة التحليل والبحوث بالمهام التالية:

- تحليل وهيكلة وصياغة المعلومات إلى معرفة ذات صلة مباشرة بالعملية البرلمانية
- تقديم المشورة للجان الدائمة والمقررين في الميزانية السنوية ودورة المساءلة
- إجراء بحوث مستقلة (بناءً على طلب هيئة الرئاسة أو اللجنة الدائمة)
- الاستعانة بمصادر خارجية للبحوث
- دعم وتنسيق البحوث البرلمانية والتحقيقات البرلمانية.

واعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2018، بدأت جميع اللجان الدائمة تقريباً بالعمل وفقاً للصيغة الجديدة المنشودة. ويتركز الآن موظفو الدعم في فريق متعدد التخصصات، بالقرب من أعضاء البرلمان وبات يسهل التعرف عليهم، بهدف تعزيز الموقف المعرفي والمعلوماتي للجان الدائمة. ويتألف موظفو اللجنة من أمين سر للجنة، ونائب واحد أو نائبين، ووسيط معرفي، وأخصائي معلومات

من إدارة التحليل والبحوث، بالإضافة إلى مستشار للاتحاد الأوروبي. نحن في الواقع نعمل في مصفوفة منظمة، مع احترام دور ومسؤوليات ومهام كل عضو من أعضاء الفريق حيث يؤدي أمين سر اللجنة دور القائد اليومي "الوظيفي" غير الرسمي.

وتتمثل مهمة وسيط المعرفة – بالتعاون مع اختصاصي المعلومات – في الإجابة بنشاط عن الأسئلة المعرفية لأعضاء البرلمان، والاستعانة بمصادر خارجيه للبحوث، وبناء شبكة مع مؤسسات المعرفة والجامعات والمراكز الفكرية لاستجلاب المعرفة من الخارج وتزويد أعضاء البرلمان بالمزيد من الملاحظات القصيرة والإبداعية والمرئية الجذابة لمساعدتهم على هضم الحمولة الزائدة من المعلومات. كما يدعم وسيط المعرفة واختصاصي المعلومات اللجنة الدائمة في وضع جدول أعمالها السنوي للمعارف. ويعمل موظفو اللجنة بصفتهم فريقاً يعمل حسب طلب أعضاء البرلمان ويقدمون خدمات عالية الجودة وحديثة عاجلة.

3) نواب راضون؟ نعم!

إنني متأكدة من أنه بعد الشرح التقني نوعاً ما عن إعادة التنظيم وإدخال صيغه العمل الجديدة لدينا في اللجان الدائمة، لا بد أنكم تتساءلون: هل نجحت هذه الصيغة؟ هل لاحظ النواب ذلك؟ هل باتوا أكثر معرفة وأفضل اطلاعاً؟ هل هم أكثر سعادة وأكثر رضا عن خدماتنا؟

وفي خريف 2018، أجري تقييم للأداء والرضا للصيغة الجديدة بين أعضاء البرلمان والموظفين السياسيين. ونوقشت هذه المسألة في اجتماعات اللجان الدائمة، وأجريت مقابلات مع رؤساء اللجان، كما جرت دراسة استقصائية بين موظفي الأحزاب السياسية. وكانت النتيجة العامة إيجابية للغاية!

- ✓لاحظ النواب وثمنوا الصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز وضعهم المعرفي والمعلوماتي. فالموظفون أكثر استجابة لاحتياجاتهم بكثير.
- ✓كان للعمل مع جدول أعمال سنوي للمعرفة تأثير إيجابي على التفكير في المستقبل حول نوع البحث والمعرفة المطلوبة؛ وقد أدى ذلك إلى أنشطة جديدة وتوسع عمل اللجان بشأن بعض المواضيع لخلق المساواة في المعرفة لجميع أعضاء اللجنة
- ✓ منتجات وخدمات الموظفين هي موضع تقدير كبير جداً. مما يشجع الموظفين حتى علي ابتداع المزيد من المبادرات.

في الختام: بعد 18 شهراً من الخبرة في العمل وفقاً للصيغة، تم تغيير الكثير للأفضل. ومع ذلك، ما زلنا نتعلم ونحن متحمسون جداً لمواصلة تحسين خدماتنا ومنتجاتنا.

شكراً لاهتمامكم.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Ms Linda KIPP
Deputy Secretary General of the House of Representatives of the Netherlands

To the general debate on

Information and Document Services in Parliaments: A Comparative Study

Doha Session
April 2019

Dear colleagues,

'**Knowledge is Power**'. That is a truism, one with which we are all familiar. Unbeknown to you – at least – until now, it is also the title of an influential report by Members of the Netherlands' House of Representatives. This report laid the foundation for fresh ideas and organisational changes concerning the strengthening of Parliaments' ***research, knowledge, and information position***.

It is my pleasure to share with you this recent experience of the House in strengthening its ***research, knowledge, and information position***. My name is Linda Kipp, deputy Secretary-General of the Netherlands' House of Representatives. In my presentation I will explain the way we have reorganised our research, information and documentation services for Members of Parliament. In addition, I am also proud to share the positive results of a performance and satisfaction evaluation amongst MPs and political staff on this new working method.

1) Background: Unhappy MPs

In 2016, the President of the House, Ms Khadija Arib, commissioned a group of MPs to examine the question: What research, knowledge, services and procedures do MPs need to fulfil their parliamentary tasks of law-making and scrutinising the government in the best and most well-informed way? Their analyses, conclusions and recommendations for improvements were brought together in the report '*Knowledge is Power*' (November 2016).

The report states:

- MPs struggle with a huge information overload (they cannot process or assess everything)

- The level playing field of knowledge and information for all MPs in standing committees is becoming increasingly unequal

- Processes, procedures and working culture in the House are lagging behind the constantly changing needs for knowledge and information

The recommendations were:

- Concentrate all content-related support from different parliamentary services (research, EU, legal, information and documentation, budget office etc.) around the standing committees.

- Standing committees agree on a yearly knowledge agenda which includes themes and activities on which MPs desire more research or knowledge – independent of and in addition to the information provided by government and government institutions.

- Support standing committees with multidisciplinary teams. This ensures that the staff support is close to, complete and easily recognisable for MPs. MPs' information and knowledge needs can be dealt with immediately on the basis of more direct contact with staff.

- Continue to improve information and knowledge products and services on a regular basis

The consequence of this report – which was very well received in the presidium of the House – was a reorganisation of different administrative services and the introduction of a new working method in and around standing committees.

2) Re-inventing and improving parliamentary knowledge and information support

In a relatively short period – between January and August 2017 – a reorganisation of the former documentation and information service and the research service of the House of Representatives took place. The documentation and information service became much smaller and got more of a back office position. The former small research bureau was enlarged (from 12 FTE to 33 FTE) and became the Analysis and Research Department – to serve as front office. The department has 15 knowledge brokers (all academic researchers) and 15 information specialists.

The Analysis and Research Department has the following tasks:

- To analyse, structure and formulate information into knowledge which is directly relevant to the parliamentary process
- To advise standing committees and rapporteurs in the yearly budget and accountability cycle
- To conduct independent research (on the request of the presidium or standing committee)
- To outsource research
- To support and co-ordinate parliamentary research and parliamentary inquiry.

As of 1 September 2018, nearly all standing committees started working according to the new desired formula. The support staff are now concentrated in a multidisciplinary team, close to and easily recognisable for MPs, with the purpose of strengthening the knowledge and information position of the standing committees. Committee staff comprise a committee clerk, one or two deputies, one knowledge broker and one information specialist from the Analysis and Research Department, plus an EU counsellor. We are in fact working in a matrix organisation, respecting the role, responsibilities and tasks of each team member with the committee clerk as the daily 'functional' informal leader.
It is the task of the knowledge broker – in collaboration with the information specialist – to actively respond to knowledge questions of MPs, outsource research, build up a network with knowledge institutions, universities and think tanks to bring in knowledge from outside and to provide MPs with more short, innovative and visual attractive notes to help them digest their overload of information. The knowledge broker and information specialist also support the standing committee in drawing up their annual knowledge agenda. The committee staff works as a team operating on demand for the MPs and providing high-quality, timely, modern and prompt services.

3) Happy MPs? Yes!

I am sure that after my rather technical explanation of the reorganisation and introduction of our new working formula in the standing committees, you are very curious to know: did it work? Have MPs noticed? Are they more knowledgeable and better informed? Are they happier and more satisfied with our services?

In autumn 2018, a performance and satisfaction evaluation of the new formula took place among MPs and political staff. It was discussed in standing committee meetings, there were interviews with committee chairs, and a survey was conducted among the staff of political parties. The general outcome was very positive!

- ✓ MPs notice and appreciate the new formula which is intended to strengthen their knowledge and information position. Staff are far more responsive to their needs.
- ✓ Working with an annual knowledge agenda has had a positive effect on thinking ahead about what kind of research and knowledge is needed; it has led to new activities and outreach of the committees' work, and on some themes to creating a level playing field of knowledge for all committee members
- ✓ The product and services of the staff are very much appreciated. Staff are encouraged to even show more initiative.

To conclude: after eighteen months of experience working according to the formula, much has been changed for the better. However, we are still learning and we are highly motivated to continue improving our services and product.

Thank you for your attention.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد سيرجي مارتينوف
الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية

في المناقشة العامة حول

كيف نجعل التشريع أفضل؟

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيدات والسادة!

1. يكتسب كل برلمان تجربة تشريعية فريدة. وهذه التجربة موجودة أيضاً في البرلمان الروسي. إن صيغة اجتماع اليوم تتيح لنا أن نتشاطر هذه التجربة لتكرار أنجح التطورات.

يبدأ مجلس الاتحاد العمل بالقوانين في مراحل مبكرة جداً من إعدادها. بما في ذلك مرحلة تطوير مفهوم مشاريع القوانين ومرحلة النظر فيها في إطار القراءات "صفر" والأولى والثانية. وهذا يسمح للمجلس بالموافقة على القوانين التي وافق عليها مجلس الدوما أو رفضها، استناداً إلى **موقف معلل ومثبت**.

2. يولي مجلس الاتحاد، بوصفه مجلساً يمثل أقاليم بلدنا، اهتماماً خاصاً **للنهوض بالمبادرات التشريعية للكيانات المكونة للاتحاد الروسي**. ولهذا الغرض، أنشئت **مجلس المشرعين في الاتحاد الروسي**[1]. وهي هيئة استشارية وتشاورية توحد قيادة غرف الجمعية الاتحادية لروسيا ورؤساء جميع البرلمانات الإقليمية. ومن أهم وظائف مجلس المشرعين هو **تحسين نوعية مشاريع المبادرات التشريعية للبرلمانات الإقليمية**[2]. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئات التشريعية في المناطق الروسية، التي تخضع لمبادرة تشريعية، لها الحق في تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان الاتحادي.

3. ولتحسين نوعية القوانين، **يتفاعل مجلس الاتحاد مع جميع الأشخاص الخاضعين لحق المبادرة التشريعية**[3]. وفي عملية وضع القوانين، يؤخذ **الموقف القانوني للمحكمة الدستورية للاتحاد الروسي** بالضرورة في الاعتبار.

ولتنسيق أعمال مجالس الجمعية الاتحادية وحكومة الاتحاد الروسي، **ترسم**[4] **البرامج والخطط للنشاط التشريعي**. وتعمل على نحو مستمر **اللجنة الحكومية للأنشطة التشريعية**[5]. وهي تضم النائب الأول لرئيس مجلس

[1] عقد الاجتماع الأول لمجلس المشرعين في الاتحاد الروسي في إطار الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في 31 أيار/مايو 2012.

[2] الجزء 5 الأحكام المتعلقة بمجلس المشرعين في الاتحاد الروسي في إطار الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي (وتمت الموافقة عليها بقرار مجلس المشرعين في الاتحاد الروسي في إطار الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في 31 أيار/مايو 2012).

[3] وفقاً للجزء 1 من المادة. 104 لدستور الاتحاد الروسي، إن الحق في المبادرة التشريعية هو لرئيس الاتحاد الروسي، ومجلس الاتحاد، وأعضاء مجلس الاتحاد، ونواب الدوما، وحكومة الاتحاد الروسي، الهيئات التشريعية (التمثيلية) للكيانات المكونة للاتحاد الروسي. كما يعود الحق في المبادرة التشريعية أيضا إلى المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي والمحكمة العليا للاتحاد الروسي في نطاق اختصاصهما.

[4] على وجه الخصوص، برنامج الرصد في مجلس الاتحاد للبرنامج التقريبي للعمل التشريعي للدوما خلال دورة الربيع 2019 بخصوص مشاريع القوانين التي تخضع للنظر على سبيل الأولوية (التي وافق عليها رئيس مجلس الاتحاد في 29 يناير 2019).

[5] قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم 264 الصادر في 2 حزيران/يونيو 2004 بشأن "الموافقة على اللائحة المتعلقة بلجنة حكومة الاتحاد الروسي بشأن أنشطة وضع القوانين".

الاتحاد[6]. كما يشارك الممثلون الآخرون للمجلس المكتب التنفيذي أيضاً في أعمال اللجنة. وهذا يضمن **سياسة تشريعية منسقة للبرلمان والحكومة.**

4. تعلق أهمية كبيرة على **تقييم الخبراء ومقترحاتهم المتعلقة بمشاريع القرارات التشريعية التي ينظر فيها المجلس.**

في السنة الماضية 2018، **تم التوقيع على اتفاق تعاون بين مجلس الاتحاد والأكاديمية الروسية للعلوم**[7]. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن اجتذاب العلماء إلى رصد التشريعات وإنفاذ القوانين، ودراسة القوانين التنظيمية. وقد أبرمت في وقت سابق اتفاقيات التعاون بين مجلس الاتحاد والمؤسسات التعليمية العليا الرائدة في روسيا[8].

إضافةً إلى ذلك، هناك **هيئات استشارية وهيئات خبرة** في المجلس[9]، ومنها تحديداً، **مجلس الخبراء العلميين التابع لرئاسة مجلس الاتحاد**، الأمر الذي يساعد البرلمانيين على اتخاذ قرارات مستنيرة ومبررة علمياً.

يتم تنظيم جلسات استماع برلمانية وموائد مستديرة ومؤتمرات واجتماعات وفعاليات في الهواء الطلق في المناطق، **لمناقشة مشاريع القوانين**. وتجري مناقشة عامة لمشاريع القوانين القانونية، وكذلك على **الموقع الشبكي لمجلس الاتحاد** على شبكة الإنترنت[10]. وهو ما يسمح بأخذ الراي العام في الاعتبار عند العمل على القوانين.

في إطار **"وقت الخبراء"**، يدعى العلماء والشخصيات البارزة في الثقافة والفنون والشخصيات العامة المعروفة للتحدث عن القضايا الحالية في اجتماعات المجلس. وهناك شكل جديد للعمل بعنوان **"حوار مفتوح" مع الوزراء** وهو الآن في طور الانتشار.

[6] تشكيل لجنة حكومة الاتحاد الروسي المعنية بأنشطة وضع القوانين (في صياغة قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم 737 المؤرخ 24 حزيران/يونيو 2017) النائب الأول لرئيس مجلس الاتحاد N.V. فيدوروف وفقاً لقرارات رئيس مجلس الاتحاد رقم 211rp بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ورقم 238rp-SF المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017.

[7] في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبرم اتفاق التعاون بين مجلس الاتحاد والمؤسسة الاتحادية لميزانية الدولة "الأكاديمية الروسية للعلوم".

[8] جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية، الأكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العامة.

[9] أنشئت في مجلس الاتحاد الهيئات الاستشارية الدائمة للخبراء والمستشارين: 3 لرئاسة مجلس الاتحاد، و15 لمجلس الاتحاد.

[10] وهكذا، في الوقت الحاضر، مناقشة مشروع القانون الاتحادي رقم 614271-7 بشأن "تعديلات القانون الاتحادي للاتصالات" وغيرها من القوانين التشريعية للاتحاد الروسي، من حيث ضمان حق المواطنين في الحصول على خدمات الاتصالات "(مقدم من أعضاء مجلس الاتحاد L.N. بوكوفا، A.A. Klisll'sD.F. مزنتسيف, O.V. ميلنيتشينكو في 24 ديسمبر 2018، تم فتح مناقشة في 25 كانون الأول/ديسمبر 2018.

5. ويكلف المكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد بمهمة دعم عملية وضع القوانين. ووفقاً للنظام الأساسي للمجلس، تكفل التقسيمات الفرعية للمكتب التنفيذي **إجراء المراجعات القانونية والاجتماعية–الاقتصادية ومكافحة الفساد لمشاريع القوانين والقوانين**[11]، ويقيِّمون **أثار تمرير القوانين.**

6. وبفضل كل هذا، يتم ضمان جودة عالية للقوانين التي تم تمريرها. ومع ذلك، يجري **تحسين النشاط التشريعي بشكل مستمر.**

ومن الشروط الضرورية لتحسين أنشطة صنع القوانين الواسعة **استخدام تكنولوجيا المعلومات**[12]. فبمساعدتها، سيكون من الممكن تحديد الأعراف المتقادمة وغير العملية، فضلاً عن الأعراف التي تحتاج إلى تحسين. ومن المقرر أيضاً مواصلة تطوير النظم القانونية المرجعية الإلكترونية المستخدمة في البرلمان الروسي. وستكون ثمرة هذا العمل إنشاء **نظام مؤتمت لدعم القرارات القانونية المتعلقة التي تعتمد استخدام الذكاء الاصطناعي.**

شكراً لاهتمامكم

[11] عندما يتسلم مجلس الاتحاد قانوناً اتحادياً يقره برلمان الدولة، فانه لا يرسل إلى اللجنة المسؤولة فحسب، بل إلى الإدارة القانونية للمكتب التنفيذي للمجلس لتحضير الآراء (الجزء 7 من المادة 103 من النظام التنظيمي لمجلس الاتحاد).

أثناء قيام عضو (أعضاء) مجلس الاتحاد بإعداد مشروع قانون، يمكن إرسال نصه للنظر فيه... على التوالي إلى الإدارة القانونية التابعة للمكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد والي الإدارة التحليلية التابعة للمكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد من أجل المراجعة القانونية والاجتماعية–الاقتصادية (الجزء 3 من المادة 1411 من النظام الأساسي لمجلس الاتحاد).

[12] وافقت حكومة الاتحاد الروسي على خطة عمل لقسم "العمل التنظيمي" من برنامج "الاقتصاد الرقمي للاتحاد الروسي"، الذي ينص على وضع 53 مشروع قانون في 2018-2019. وفي بداية 2019، أعدت حكومة الاتحاد الروسي مشروع قانون بشأن "النظم القانونية التجريبية في مجال الابتكارات الرقمية في الاتحاد الروسي"، قدم للمناقشة العامة (في كانون الثاني/يناير 2019، كما نشر مشروع القانون على بوابة تحسين إدارة الحكومة ()www.ar.gov.ru(.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Mr Sergey MARTYNOV
Secretary General of the Council of Federation of the Federal Assembly of the Russian Federation

To the General Debate on

How do we make better Legislation?

Doha Session
April 2019

Ladies and gentlemen!

1. Each parliament accumulates a unique legislative experience. This experience is also available in the Russian parliament. The format of today's meeting allows us to share this experience, to replicate the most successful developments.

The Federation Council starts to work with laws in the very early stages of their preparation. Including the stage of developing the concept of draft-laws, the stage of considering them in the framework of the “zero”, first and second readings. This allows the Chamber to approve or reject the laws approved by the State Duma, basing on a **reasoned, verified position.**

2. As a chamber representing the regions of our country, the Federation Council pays special attention to the **advancement of legislative initiatives of constituent entities of the Russian Federation.** For this purpose, there has been created a **Council of Legislators of the Russian Federation[1].** This is an advisory and consultative body that unites the leadership of the chambers of the Federal Assembly of Russia and the chairmen of all regional parliaments. One of the most important functions of the Council of Legislators is **improvement of the quality of draft legislative initiatives of regional parliaments[2]**. It is important to note that the legislative bodies of Russian regions, being subjects of legislative initiative, have the right to submit draft laws to the federal parliament.

3. To improve the quality of laws, the **Federation Council interacts with all subjects of the right of legislative initiative[3].** In the process of lawmaking, the **legal position of the Constitutional Court of the Russian Federation** is necessarily taken into account.

To coordinate the work of the chambers of the Federal Assembly and the Government of

[1] The first meeting of the Council of Legislators of the Russian Federation under the Federal Assembly of the Russian Federation was held on May 31, 2012.

[2] Part 5 Provisions on the Council of Legislators of the Russian Federation under the Federal Assembly of the Russian Federation (approved by the decision of the Council of Legislators of the Russian Federation under the Federal Assembly of the Russian Federation of May 31, 2012).

[3] In accordance with Part 1 of Art. 104 of the Constitution of the Russian Federation the right of legislative initiative belongs to the President of the Russian Federation, the Federation Council, members of the Federation Council, deputies of the State Duma, the Government of the Russian Federation, legislative (representative) bodies of the constituent entities of the Russian Federation. The right of legislative initiative also belongs to the Constitutional Court of the Russian Federation and the Supreme Court of the Russian Federation within their competence.

the Russian Federation, **programs and plans for legislative activity are drawn up**[4]**.** On an ongoing basis, there operates a **Government Commission on legislative activity**[5]. It includes the First Deputy Chair of the Federation Council[6]. Other representatives of the Chamber and our Executive Office also take part in the work of the Commission. This ensures a **coordinated legislative policy of the Parliament and the Government.**

4. Great importance is attached to the **expert assessment and proposals to draft legislative decisions considered by the Chamber.**

In the past year of 2018, a **cooperation agreement was signed between the Federation Council and the Russian Academy of Sciences**[7]. An agreement was reached on attracting scientists to the monitoring of legislation and law enforcement, and to examining regulatory legal acts. Earlier, agreements on cooperation between the Federation Council and leading higher educational institutions of Russia were concluded[8].

In addition, there are **advisory and expert bodies** in the Chamber[9]. In particular, the **Scientific Expert Council under the Chair of the Federation Council.** This helps parliamentarians to make informed and scientifically justified decisions.

Parliamentary hearings, round tables, conferences and meetings, including outdoor events in the regions, are organized **to discuss the draft laws**. Public discussion of draft legal acts is conducted, also on the **website of the Federation Council** in the Internet[10]. This allows taking into account public opinion when working on laws.

[4] In particular, the program of monitoring in the Federation Council of the Approximate Program of the legislative work of the State Duma during the spring session of 2019 in terms of draft-laws that are subject to priority consideration (approved by the Chair of the Federation Council on January 29, 2019).
[5] Resolution of the Government of the Russian Federation No. 264 of June 2, 2004 "On Approval of the Regulation on the Commission of the Government of the Russian Federation on Law-making Activities."
[6] The composition of the Commission of the Government of the Russian Federation on law-making activity (in the wording of the Resolution of the Government of the Russian Federation No. 737 of June 24, 2017). First Deputy Chair of the Federation Council N.V. Fedorov in accordance with the resolutions of the Chair of the Federation Council No. 211rp-SF of November 14, 2017 and No. 238rp-SF of December 19, 2017.
[7] On November 8, 2018, the Agreement on Cooperation between the Federation Council and the Federal State Budget Institution "Russian Academy of Sciences" was concluded.
[8] Lomonosov Moscow State University, Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration.
[9] Standing expert-advisory and consultative bodies have been established in the Federation Council: 3 under the Chair of the Federation Council, 15 under the Federation Council.
[10] Thus, at present, the discussion of the draft federal law No. 614271-7 "On Amendments to the Federal Law "On Communications" and other legislative acts of the Russian Federation in terms of ensuring the right of citizens to access telecommunication services" (submitted by members of the Federation Council L.N. Bokova, A.A. Klishas, D.F. Mezentsev, O.V. Melnichenko on December 24, 2018), a discussion has been opened on December 25, 2018.

Within the framework of the "**Expert Time**", scientists, prominent figures of culture and arts, well-known public figures are invited to speak on current issues at the Chamber meetings. A new format of work **"Open dialogue" with ministers** is also developing.

5. The Executive Office of the Federation Council is assigned with the task of supporting the lawmaking process. In accordance with the Regulations of the Chamber, the subdivisions of the Executive Office ensure **legal, socio-economic and anti-corruption examinations of draft-laws and laws**[11]. They assess **the effects of passing the laws.**

6. Thanks to all this, high quality of laws passed is ensured. However, there takes place the ongoing **improvement of the legislative activity.**

A necessary condition for the improvement of lawmaking activities is the wide **use of information technology**[12]. With their help, it will be possible to identify obsolete, non working norms, as well as the norms that need to be improved. Further development of electronic reference legal systems used in the Russian Parliament is also planned. The result of this work will be the creation of **an automated system to support legal decisions on the base of using artificial intelligence.**

Thank you for attention.

[11] When a federal law approved by the State Duma is received by the Federation Council, it is sent not only to the responsible committee, but also to the Legal Department of the Executive Office of the Chamber for preparation of opinions (part 7 of Article 103 of the Regulations of the Federation Council). During the preparation by a member (members) of the Federation Council of a draft law, its text may be sent for consideration ... respectively to the Legal Department of the Executive Office of the Federation Council and to the Analytical Department of the Executive Office of the Federation Council for legal and socio-economic examination (part 3 of Article 141^1 of the Regulations of the Federation Council).

[12] The Government of the Russian Federation approved an action plan for the "Regulatory work" section of the program "Digital Economy of the Russian Federation", providing for the development of 53 draft-laws in 2018-2019. At the beginning of 2019, the Government of the Russian Federation prepared a draft law "On experimental legal regimes in the field of digital innovations in the Russian Federation", which was submitted for public discussion (in January 2019, the draft-law was posted on the portal of the government administration improvement (www.ar.gov.ru)).

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد سيرجي مارتينوف
الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية

في المناقشة العامة

حول

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيدات والسادة!

1. تتيح تكنولوجيا المعلومات اليوم زيادة كفاءة الإدارة في جميع مجالات الحياة. بالطبع، هذا ينطبق أيضاً على أنشطة المشرعين. لذلك، يبذل **المكتب التنفيذي للمجلس الاتحادي**[1]، المجلس الأعلى للبرلمان الروسي، جهودًا لتحسين دعم المعلومات.
2. ويتم إيلاء اهتمام خاص، على وجه الخصوص، **لتطوير سير العمل الإلكتروني**. ومنذ العام 2007، نحن نستخدم **التوقيع الإلكتروني**.

وتم تقديم نظام **إدارة الوثائق الإلكترونية المشتركة بين الإدارات** لجميع الروسيين، الذي يدعم تبادل المعلومات **مع السلطات الاتحادية والإقليمية**.

وبالنسبة إلى جميع الفعاليات الأكثر أهمية التي تقيمها الغرفة، يتم إنشاء **"ملف إلكتروني" للوثائق المواضيعية**[2]، وبالنسبة إلى الفعاليات الخارجية، يتم استخدام **تطبيق على الهاتف المحمول "ملف إلكتروني للمشارك"** (ملف إلكتروني)[3].

وتم إدخال نظام **المعلومات "مكان العمل المحمول لأحد أعضاء المجلس الاتحادي"**[4]. وهو يوفر للبرلمانيين إمكانية الوصول إلى المواد من أجهزتهم المحمولة في أي مكان في العالم.

ونحن نستخدم **نظام الاتصال المرئي** على نطاق واسع مع السلطات الإقليمية. ففي العام 2018، استخدمنا مراراً وتكراراً هذه الأشكال من الاجتماعات البرلمانية الدولية مثل عقد **مؤتمرات عبر الفيديو والمؤتمرات عن بعد**.

3. يبذل المكتب التنفيذي للغرفة الكثير **لتوسيع نطاق مصادر المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ**. ونحن نسعى جاهدين لتحقيق أقصى قدر من **الاستفادة من إمكانات الخبراء الخارجيين**. ونحن نشركهم في حضور جلسات المجلس ولجانه، وجلسات الاستماع البرلمانية، والمناقشات في إطار المجالس الاستشارية وفحص الخبراء لمشاريع القوانين.

وتم تسهيل هذا العمل من خلال **اتفاقيات التعاون** التي أبرمها المجلس الاتحادي مع الجامعات المحلية الرائدة، والأكاديمية الروسية للعلوم وغرفة التجارة والصناعة.

[1] في المكتب التنفيذي للمجلس الاتحادي، تُسند مهمة دعم المعلومات إلى الإدارة التحليلية، والإدارة القانونية، وإدارة الدعم التنظيمي، وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق، التي تقوم بإعداد المعلومات في مجالات اختصاصها.

[2] يوفر نظام المعلومات "إنشاء ملف إلكتروني (ملف إلكتروني) لمواد المعلومات للمعلومات في المجلس الاتحادي" إمكانية إنشاء حزم من المستندات في النموذج الإلكتروني.

[3] نظام التزويد التشغيلي للمواد الإعلامية ودعم المعلومات في الفعاليات الخارجية.

[4] يوفر النظام إمكانية عرض معلومات حول الفعاليات وجداول الأعمال والعمل مع مشاريع القوانين وغيرها من الوثائق في أشكال مختلفة.

وتحت رئاسة المجلس الاتحادي، يعمل **مجلس الخبراء العلمي** الذي يجمع حوالى ثمانين عالماً روسياً جيدي السمعة[5]. وإجمالاً، تم تشكيل **ثمانية عشرة هيئة استشارية**[6]، التي توحد العلماء البارزين والشخصيات العامة والمتخصصين والخبراء في القضايا الرئيسية لجدول الأعمال الاجتماعي–الاقتصادي والاجتماعي–السياسي، وتعمل على أسس مستمرة تحت المجلس الاتحادي ورئيس الغرفة. وفي إطار لجان غرفتنا، تعمل هياكل للخبراء متخصصة، خاصة بنا.

وأود التأكيد على أن جميع خبرائنا الخارجيين وأعضاء الهيئات الاستشارية يعملون **على أساس طوعي ومجاني**.

4. يتضمن جدول أعمال اجتماعات المجلس الاتحادي بانتظام مجموعات مواضيعية خاصة: **"ساعة الكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية" و "الساعة الحكومية" و "وقت الخبير"**. وقد أصبحت هذه الأشكال عنصراً هاماً في دعم المعلومات لعمل البرلمانيين. وفي إطار بنود جدول الأعمال هذه، يتم الاستماع إلى تقارير **رؤساء المناطق، ونائب رئيس وزراء الحكومة والوزراء الفيدراليين، وكذلك العلماء والشخصيات العامة الشهيرة**.
5. إن أداة دعم المعلومات الهامة الأخرى هي **استخدام موارد المكتبة البرلمانية للجمعية الاتحادية**. والعمل جارٍ **لتنظيم بوابة عامة للمكتبة**. ومن المخطط أن يكون **محتواها الرقمي متوفراً** ليس فقط للروسيين، بل أيضًا لمستخدمي الإنترنت الأجانب.

شكراً لاهتمامكم.

.

[5] مرسوم رئيس مجلس الاتحاد المؤرخ في 30 آذار/ مارس 2012 رقم rp-SF-89 "بشأن مجلس الخبراء العلمي برئاسة المجلس الاتحادي في الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية"

[6] تم إنشاء هيئات استشارية دائمة للخبراء في المجلس الاتحادي: 3 تحت رئاسة المجلس الاتحادي، و15 بموجب الغرفة.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Mr Sergey MARTYNOV
Secretary General of the Council of Federation of the Federal Assembly of the Russian Federation

To the General Debate on

Information and Document Services in Parliaments: A Comparative Study

Doha Session
April 2019

Ladies and gentlemen!

1. Today information technologies make it possible to increase the efficiency of management in all life spheres. Of course, this also applies to the activities of legislators. Therefore, the **Executive Office of the Federation Council**[1], the upper chamber of the Russian parliament, is continuously taking efforts to improve the information support.

2. Special attention is paid, in particular, to **the development of the electronic workflow**. Since 2007, we have been using the **electronic signature.**

The All-Russian **interdepartmental electronic document management** system has been introduced, which supports the information exchange **with federal and regional authorities.**

For all the most significant events of the Chamber, an **"electronic folder" of thematic documents**[2] is formed**,** and for the outdoor events, a **mobile application "Participant's e-Portfolio"** (electronic portfolio)[3] is used.

The information system "**Mobile workplace of a member of the Federation Council"**[4] has been introduced**.** It provides parliamentarians with access to materials from their mobile devices anywhere in the world.

We use widely a **system of video communication** with regional authorities. In 2018, we repeatedly used such forms of inter-parliamentary meetings as **videoconferences and teleconferences.**

3. The Executive Office of the Chamber does a lot to **expand the range of information sources for senators.** We strive to maximize the **use of the potential of external experts.** We involve them in attending the sessions of the chamber and its committees, the parliamentary hearings, the discussions within the framework of advisory councils and the expert examination of draft laws.

This work is facilitated by **cooperation agreements** that the Federation Council has concluded with leading domestic universities, the Russian Academy of Sciences and the Chamber of Commerce and Industry.

[1] In the Executive Office of the Federation Council the information support function is assigned to the Analytical Department, the Legal Department, the Department for Organizational Support, the Information Technology and Document Management Department, which perform the preparation of information in their respective areas.

[2] The information system "Formation of an Electronic Folder (e-Folder) of Information Materials for Events in the Federation Council" provides a possibility for creation of packages of documents in the electronic form.

[3] The system of operational provision of information materials and information support at outdoor events.

[4] The system provides a possibility of viewing information about events, agendas, working with draft-laws and other documents in various formats.

Under the Chair of the Federation Council, a **Scientific Expert Council** operates, which brings together about eighty reputable Russian scientists[5]. Altogether, **eighteen advisory bodies[6]**, which unite leading scientists, public figures, specialists, and experts on topical issues of the socio-economic and socio-political agenda, have been formed and work on continuous bases under the Federation Council and the Chair of the Chamber. Under the committees of our Chamber there operate our own specialized expert structures.

I would like to emphasize that all our external experts, members of advisory bodies work **on a voluntary, free of charge basis**.

4. The agenda of the Federation Council meetings regularly includes special thematic blocks: **"The hour of a constituent entity of the Russian Federation", "The governmental hour", and "The time of an expert".** These formats have become an important element of information support of the parliamentarians' work. Within the framework of these agenda items, reports of **Heads of the regions, Deputy Prime Minister of the Government and federal ministers, as well as renowned scholars and public figures** are heard.

5. Another important information support tool is **the use of the resources of the Parliamentary Library of the Federal Assembly.** Work is underway **to organize a public portal of the library**. It is planned that **its digital content will be available** not only to Russian, but also to foreign Internet users.

Thank you for your attention.

[5] Ordinance of the Chair of the Federation Council of March 30, 2012 No. 89-rp-SF "On the Scientific Expert Council under the Chair of the Federation Council of the Federal Assembly of the Russian Federation".

[6] Standing expert advisory bodies have been established in the Federation Council: 3 under the Chair of the Federation Council, 15 under the Chamber.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد سيرجي مارتينوف
الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية

في المناقشة العامة

حول

قياس النشاط البرلماني

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيدات والسادة!

1. على مدار **25** عاماً من نشاط المجلس الاتحادي، وافق على **أكثر من ثمانية آلاف قانون**[1]. ومع ذلك، بالطبع، لا يمكن أن تكون الأرقام هي المعيار الرئيسي لتقييم نوعية عمل البرلمانيين.

ومن المؤشرات الرئيسية لفعالية النشاط البرلماني هي تحسين نوعية حياة المواطنين وحل المشكلات الملحة في الاقتصاد والمجال الاجتماعي. وبالنسبة إلى الناس، فإن عواقب تطبيق القوانين مهمة. فهم يقيّمون أنشطة البرلمانيين، في المقام الأول، **خلال الانتخابات**. يقاس تقييم أنشطة المشرعين في سياق **البحوث الاجتماعية**[2].

2. يتم إجراء التقييم الرئيسي لعمل أعضاء المجلس الاتحادي من قبل الناخبين في المناطق[3]. تعتمد فعالية نشاط عضو مجلس الشيوخ إلى حد كبير على مدى دفاعه عن مصالح منطقته على المستوى الفيدرالي و "تعزيزها".

وهناك فرص واسعة لهذا الغرض. وخلال الجلسة البرلمانية، يعمل أعضاء الغرفة في العاصمة وفي مناطق المجلس الاتحادي[4]. وكذلك، في إطار ما يسمى **الأسابيع الإقليمية، والتي يتم توفيرها في جدول العمل على أساس شهر**[5]. وخلال هذه الفترة، يزور أعضاء الغرفة الكيانات التي تتألف منها روسيا الاتحادية التي يمثلونها. ويقدم أعضاء مجلس الشيوخ تقارير عن نتائج أنشطتهم، ويستقبلون المواطنين، ويساعدون في حل القضايا الفعلية والموضوعية.

[1] في الفترة من 1994 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أقرت الغرفة على 8187 قانوناً لروسيا الاتحادية بشأن تعديل دستور روسيا الاتحادية والقوانين الدستورية الاتحادية وغيرها من القوانين الاتحادية. اعتباراً من 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وفقاً للإدارة القانونية في مكتب المجلس الاتحادي.

[2] **يُجري مركز أبحاث الرأي العام الروسي (VCIOM) بحثًا مستمراً عن التقييمات العامة لأنشطة المؤسسات الحكومية والعامة**، ويشكل ما يسمى **بتقييمات القبول**. تم إجراء واحد من أحدث الاستطلاعات في كانون الأول/ ديسمبر 2018 على عينة تمثيلية روسية بالكامل لسكان المدن والأرياف الذين يبلغ عددهم 1600 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وما فوق. تعتمد العينة على القائمة الكاملة لأرقام الهواتف التي تعمل في الأراضي الروسية.

ويتم إجراء دراسة استقصائية **لقياس الثقة المؤسسية للمواطنين لدى السلطات** بشكل دوري بواسطة مركز يوري ليفادا التحليلي (مركز ليفادا). أجريت واحدة من أحدث الدراسات الاستقصائية في أيلول/ سبتمبر 2018 على عينة تمثيلية لجميع الروس من سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يبلغ عدد سكانهم 1600 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وما فوق في 136 مستوطنة في 52 منطقة في روسيا الاتحادية.

[3] يضمن إجراء تشكيل المجلس الاتحادي الاستخدام الواسع لآليات التعبير عن إرادة الناخبين. ويتم تمكين عضو في المجلس الاتحادي من قبل سلطة الدولة المعنية من الكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية على أساس الإرادة التي أعرب عنها الناخبون لهذا الكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية.

4 المادة 41 من لائحة المجلس الاتحادي.

5 على وجه الخصوص، ينص جدول اجتماعات المجلس الاتحادي لدورة الربيع للعام 2018 (الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع المجلس الاتحادي في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018) على 7 فترات شهرية من عمل أعضاء الغرفة في المناطق (الأسابيع الإقليمية): 9–11 كانون الثاني/يناير، 18–22 شباط/فبراير، 18–22 آذار/مارس، 15–19 نيسان/أبريل، 6–9 أيار/مايو، 3–7 حزيران/يونيو، 1–5 تموز/يوليو.

وبالنسبة إلى أعضاء المجلس الاتحادي، يعد المكتب التنفيذي **مواد** دقيقة وكاملة **تعكس نتائج أعمال الغرفة خلال الفترة ذات الصلة**[6]. ولا تحتوي على مؤشرات كمية فحسب[7]، بل تحتوي أيضًا على معلومات حول التغييرات في التشريعات وأهم مشاريع القوانين.

3. من أجل تقييم واقعي وكافي لأنشطة البرلمانيين، يحتاج المواطنون إلى **معلومات موثوقة**. لذلك، في الظروف الحديثة، فإن **الانفتاح و "الشفافية" للنشاط البرلماني** لهما أهمية خاصة.

يقوم المجلس الاتحادي بعمل جاد في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء أول **قناة تلفزيونية برلمانية** في روسيا، **"Together-RF"**. وتم تحديث **الموقع الإلكتروني للغرفة**. ولقد أصبح حديثاً وتفاعلياً. أما الآن يتوفر عدد كبير من المعلومات والوثائق على الموقع الإلكتروني، بما في ذلك في اللغة الإنجليزية.

ويتم **بث** جميع **جلسات الغرفة على الموقع الإلكتروني**، على الإنترنت.

4. تقييم أداء أعضاء مجلس الشيوخ لا يعتمد فقط على كثافة سن القوانين. كما يغطي **العمل مع نداءات المواطنين، والامتثال للمعايير الأخلاقية وتشريعات مكافحة الفساد، وعمل البرلمانيين في اجتماعات اللجان وجلسات الغرفة.**

وهكذا، على سبيل المثال، يمارس رئيس المجلس الاتحادي **السيطرة على الانضباط البرلماني من قبل أعضاء الغرفة وهو مخول لإرسال المعلومات ذات الصلة إلى المنطقة التي يمثلها عضو مجلس الشيوخ**[8].

يوجد هناك **لجنة المجلس الاتحادي** لمراقبة دقة المعلومات المتعلقة بالتزامات الدخل والممتلكات المقدمة من أعضاء الغرفة[9]. وتتوفر معلومات عن عمل هذه اللجنة، وكذلك معلومات عن دخل أعضاء مجلس الشيوخ وممتلكاتهم على الموقع الإلكتروني للمجلس الاتحادي.

شكراً لاهتمامكم.

6 على سبيل المثال، معلومات ومواد تحليلية عن أنشطة المجلس الاتحادي في الفترة من 10 أيلول/سبتمبر إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

7 عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس الاتحادي، واجتماعات لجان المجلس، والقوانين الاتحادية المعتمدة، ومشاريع القوانين المقدمة من أعضاء المجلس الاتحادي، والفعاليات التي عقدت، إلخ

8 لرئيس المجلس الاتحادي الحق في إرسال معلومات حول حضور عضو المجلس الاتحادي اجتماعات هذا المجلس إلى سلطة الدولة للكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية الذي اتخذ قرارًا بشأن تمكين عضو في المجلس الاتحادي (من لائحة المجلس الاتحادي، المادة 4 من قرار المجلس الاتحادي رقم SF-33 المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2002.)

9 تم تشكيله بقرار من مجلس الاتحاد رقم SF-63 المؤرخ 28 آذار/مارس 2012 "بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون الاتحادي" بشأن وضع عضو في المجلس الاتحادي ووضع نائب للدولة مجلس دوما الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية "ولائحة المجلس الاتحادي للجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية".

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Mr Sergey MARTYNOV
Secretary General of the Council of Federation of the Federal Assembly of the Russian Federation

To the General Debate on

Measuring Parliamentary Activity

Doha Session
April 2019

Ladies and gentlemen!

1. Over the **25** years of its activity, the Federation Council approved **more than eight thousand laws**[1]. However, of course, numbers only cannot be the main criterion for assessing the quality of parliamentarians' work.

A key indicator of the parliamentary activity's effectiveness is the improvement of the quality of life of citizens, the solution of urgent problems in the economy and the social sphere. For people, consequences of the laws implementation are important. And they evaluate the activities of parliamentarians, primarily, **during the elections**. Assessment of the activities of legislators is measured in the course of **sociological research**[2].

2. The main assessment of the work of the Federation Council members is given by voters in the regions[3]. The effectiveness of the senator's activity largely depends on how vigorously he defends and "promotes" the interests of his region at the federal level.

There are wide opportunities for this. During the parliamentary session, members of the Chamber work in the capital and in the regions of the Federation[4]. Also, within the framework of the so-called **regional weeks, which are provided for in the work schedule on the monthly basis**[5]**.** During this period, members of the Chamber visit the constituent entities of the Russian Federation that they represent. Senators report on the results of their activities, receive citizens, assist in solving actual and topical issues.

For members of the Federation Council, the Executive Office prepares accurate and complete **materials reflecting the results of the chamber's work over the relevant**

[1] From 1994 to October 2018, the Chamber approved 8,187 RF laws on the amendment of the RF Constitution, federal constitutional and other federal laws. As of October 24, 2018, according to the Legal Department of the Office of the Federation Council.

[2] **The Russian Public Opinion Research Center (VCIOM)** conducts ongoing research on **public assessments of the activities of state and public institutions**, forming the so-called **approval ratings**. One of the latest surveys was conducted in December 2018 on a representative all-Russian sample of urban and rural population of 1,600 people aged 18 and older. The sample is based on the full list of telephone numbers operated in the territory of Russia.

A survey measuring **the institutional trust of citizens to the authorities** is periodically conducted by **the Yuri Levada Analytical Center (Levada-Center).** One of the latest surveys was conducted in September 2018 on a representative all-Russian sample of urban and rural population of 1600 people aged 18 and older in 136 settlements, in 52 regions of the Russian Federation.

[3] The procedure for the formation of the Federation Council ensures the wide use of voters' will expression mechanisms. The empowerment of a Federation Council member is carried out by a respective state authority of the constituent entity of the Russian Federation on the basis of the will expressed by the voters of this constituent entity of the Russian Federation.

[4] Art. 41 of the Regulations of the Federation Council.

[5] In particular, the schedule of meetings of the Federation Council for the spring session of 2018 (approved at the meeting of the Federation Council on December 20, 2018) provides for 7 monthly periods of chamber members' work in the regions (regional weeks): January 9-11, February 18-22, March 18-22, April 15-19, May 6-9, June 3-7, July 1-5.

period[6]. They contain not only quantitative indicators[7], but also information about changes in the legislation and about the most important draft-laws.

3. For a realistic and adequate assessment of the parliamentarians' activities, citizens need **reliable information**. Therefore, in modern conditions, **openness and "transparency" of parliamentary activity** are of particular importance**.**

The Federation Council carries out serious work in this direction. For example, the first in Russia **parliamentary television channel, "Together-RF"**, was created**. The Chamber website** has been updated**.** It has become modern and interactive. Now a large number of information and documents are presented on the site, including those in English.

All **sessions of the Chamber are broadcast on-line** in the Internet.

4. Evaluation of senators' performance is based not only on the intensity of lawmaking. It also covers **the work with citizens' appeals, compliance with ethical standards and anti-corruption legislation, the work of parliamentarians at meetings of committees and sessions of the Chamber.**

Thus, for example, the Chair of the Federation Council exercises **control of the parliamentary discipline observance by members of the Chamber and is authorized to send respective information to the region represented by the senator**[8]**.**

There operates a **Federation Council Commission** for monitoring the accuracy of information on income, property and property obligations provided by members of the Chamber[9]. Information on the work of this Commission, as well as information on the income and property of senators is available on the website of the Federation Council.

Thank you for attention.

[6] For example, information and analytical materials on the activities of the Federation Council in the period from September 10 to October 16, 2018.

[7] Number of meetings held by the Federation Council, meetings of the Chamber committees, approved federal laws, draft-laws introduced by members of the Federation Council, events held, etc.

[8] The Chair of the Federation Council has the right to send information about the attendance by the member of the Federation Council of the Federation Council meetings to the state authority of the constituent entity of the Russian Federation that had taken a decision on empowering a member of the Federation Council (From the Regulations of the Federation Council, Article 4 of the Resolution of the Federation Council No. 33-SF of January 30, 2002.)

[9] It was formed by Resolution of the Federation Council No. 63-SF of March 28, 2012 "On the implementation of certain provisions of the Federal Law "On the status of a member of the Federation Council and the status of a deputy of the State Duma of the Federal Assembly of the Russian Federation" and the Regulations of the Federation Council of the Federal Assembly of the Russian Federation".

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد يعقوب كوالسكي
الأمين العام لمجلس الشيوخ في بولندا

في المناقشة العامة حول

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

1. ترتبط بدايات خدمات البحث والمعلومات في مجلس الشيوخ ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات السياسية التي حدثت في بولندا بعد انتخابات 1989. عندها بدأ مجلس الشيوخ عملية تطوير إدارة جديدة بالكامل. أدى كونغرس الولايات المتحدة دورًا مهمًا في هذه العملية. أثارت الانتخابات الديمقراطية الأولى لمجلس الشيوخ المولود في جمهورية بولندا اهتمام مجلس الشيوخ الأمريكي بديمقراطية بولندا الناشئة وإدارتها الجديدة المنتخبة ديمقراطياً. صوت أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لمساعدة نظيرهم البولندي. يتعلق التصويت بإنشاء برنامج *نعمة الديمقراطية*. بموجب هذا البرنامج، في نيسان/أبريل 1990، عين مجلس النواب فرقة العمل الخاصة المعنية بتطوير المؤسسات البرلمانية في أوروبا الشرقية. وقد أطلق عليها اسم "فرقة عمل فروست سولومون" — نسبةً إلى أسماء رئيسها، مارتن فروست، عضو في الكونجرس من الحزب الديمقراطي، وعضو جمهوري في الكونغرس داعم لهذه المبادرة، جيرالد ب. سولومون. كان البرلمان البولندي أول مؤسسة في أوروبا الشرقية تتلقى المساعدات الأمريكية. في قرار 26 تشرين الأول/أكتوبر 1989، ذكر الكونغرس الأمريكي أنه "نظرًا لانتخاب بولندا أول برلمان لها بتصويت الأغلبية على مدار أكثر من خمسين عامًا، فإن البرلمان ملتزم بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وبحرية الفرد، بينما يفتقر إلى الخبرة، التدريب، المعدات التقنية، خدمات البحث، الإجراءات المتطورة، يوافق الكونغرس، الذي يتمتع بخبرة تشريعية قوية وإمكانيات تشغيلية، على برنامج نعمة الديمقراطية من كونغرس الولايات المتحدة لمجلس الشيوخ الجديد ومجلس النواب في بولندا ". كان أول إجراء اتخذه الأمريكيون هو تسليم المعدات التقنية اللازمة، مثل: أجهزة الكمبيوتر. سمح هذا البرنامج لمجلس الشيوخ ومجلس النواب للبدء في إنشاء خدمات البحوث والمعلومات المهنية، حيث قدم الشركاء الأمريكيون مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية وعدد من الزيارات الدراسية التي تنطوي على نقل معرفة كيفية عمل هذه الخدمات.

بعد فترة وجيزة من انتخابات عام 1989، بدأ العمل في بناء الهيكل التنظيمي لإدارة مجلس الشيوخ والتي كان لابد من إنشاؤه من الصفر. عُهد إلى نائب المارشال في مجلس الشيوخ، أندريه ويلوفيسكي، مهمة إنشاء مجلس الشيوخ الجديد. لقد أشرف على خطط الهيكل المذكور، وتنفيذ

قواعد عمله، وتعيين الموظفين. يصف هذه الفترة في مقابلة على الشكل التالي: "ببساطة لم يكن هناك مستشارية لمجلس الشيوخ. كان هناك أعضاء في مجلس الشيوخ وبعض التدابير، نعم، تم إحضارهم مؤقتًا. ثم كان هناك مسؤولو مباني مجلس النواب (...) لقد ذكرتموني بـ [...] إنشاء هذه المستشارية وهذا العمل الكتابي الشاق والمجهد والمتخصص. حسنًا، في النهاية، نحن نمضي قدمًا بطريقة ما. "

في عام 1990، تم إنشاء مكتب البحوث والتحليلات. تم تأسيس هيكلها ومسؤولياتها الأساسية في أيلول/سبتمبر عام 1991 وتم توسيعها في أيار/مايو 1992. وكان من المهم بشكل خاص في ذلك الوقت أن يتمكن من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين حديثًا في أول انتخابات حرة لمجلس الشيوخ منذ الحرب العالمية الثانية الحصول على مستوى الخدمة، والدعم الفني والإعلامي في البرلمان وفي نشاطهم في الدوائر الانتخابية. كانت هذه المساعدة ضرورية، لأن جزءًا كبيرًا من أعضاء مجلس الشيوخ لديهم تجارب مختلفة عن أنشطتهم المعارضة والسرية، لكن لم يكن لديهم خبرة مماثلة في العمل البرلماني. كان الهدف من مكتب البحوث والتحليلات هو تمكين أعضاء مجلس الشيوخ من الحصول على المعرفة والمعلومات، حتى يتمكنوا في وقت التحول السياسي الصعب من اتخاذ قرارات مستنيرة في العملية التشريعية. لذلك، منذ البداية، شكلت خدمات البحوث والمعلومات جزءًا لا يتجزأ من إدارة مجلس الشيوخ المولود من جديد والتي كانت في النهاية الإدارة الأولى، التي بنيت من الصفر، وهي مؤسسة غير شيوعية في ذلك الوقت. في البداية، كان لدى المكتب موظفان – المدير وأخصائي رئيسي. كبر الفريق على مر السنين وفي عام 1991 كان يتكون من 21 شخصًا، وتوسع إلى 33 شخصًا في العام التالي. في ذلك الوقت، كان المكتب يتكون من 4 وحدات:

- وحدة المعلومات السريعة
- وحدة منشورات اللغات الأجنبية
- وحدة البحوث
- أرشيف مجلس الشيوخ

في ذلك الوقت، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1991، أصبحت بولندا عضوًا في مجلس أوروبا، وبعد ذلك بفترة قصيرة، انضمت خدمات البحوث والمعلومات في كلا مجلسي البرلمان البولندي إلى المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلمانيين (ECPRD) ، وهي شبكة من المعلومات التبادل بين برلمانات أوروبا برئاسة مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي. وهكذا، فإن التعاون بين خدمات البحوث في مجلس الشيوخ وإدارة المؤسسات الأوروبية سبقت انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة. شكلت عملية التفاوض وفترة ما قبل الانضمام وما بعده العديد من التحديات الجديدة للمكتب. واحدة من هذه التحديات هي تشريع الاتحاد الأوروبي الجديد. تؤدي الحاجة إلى العمل على وثائق المجتمع وعملية تعديل القانون إلى لوائح الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء وحدة جديدة في المكتب مخصصة لقضية التكامل الأوروبي. كانت ديناميات التغييرات في المكتب نفسه في التسعينيات عالية. في عام 1999، كان هناك 8 وحدات تعمل بكامل طاقتها في المكتب:

- وحدة المعلومات السريعة
- وحدة التكامل الأوروبي
- وحدة التربية المدنية
- وحدة دراسات الخبراء
- وحدة المجتمعات البولندية في الخارج
- وحدة الرسائل
- وحدة الاستشارات القانونية
- أرشيف مجلس الشيوخ

في السنوات اللاحقة، تغير اسم المكتب ووحداته التنظيمية ، لكن خدمات البحوث والمعلومات ظلت في كما هي.

2. اليوم ، تُعد "مستشارة مجلس الشيوخ" مؤسسة تستخدم ما يقرب من 360 شخصًا ، ويوجد في مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات 28 شخصًا يعملون في جميع الوحدات ، بمن فيهم

مديران. مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات هو واحد من 8 مكاتب للأمور الموضوعية التابعة مباشرة للأمين العام لمجلس الشيوخ.

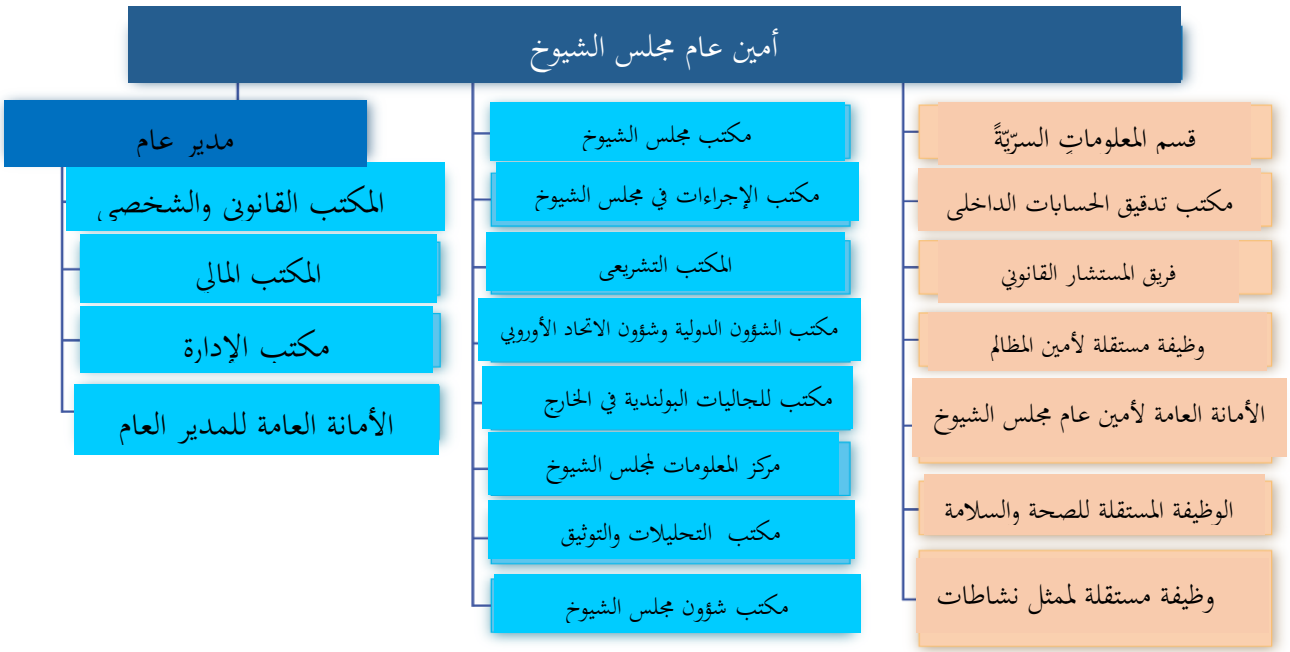

الصورة رقم 1: هيكلية استشارية مجلس الشيوخ في جمهورية بولندا

تتمثل مهمة مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات في دعم نشاط مجلس الشيوخ باعتباره السلطة التشريعية وهيئاته وفرادى أعضاء مجلس الشيوخ من خلال توفير التحليلات والمواد والمعلومات المستقلة، وكذلك تسجيل أنشطة مجلس الشيوخ والتعامل مع المراسلات والالتماسات موجهة إلى مجلس الشيوخ. لدى المكتب ثلاث وحدات تنظيمية تشرف على أداء هذه المهام:

- وحدة التحليلات والبحوث
- وحدة الالتماسات والمراسلات
- أرشيف مجلس الشيوخ

يقوم مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات ، من خلال وحدة التحليلات والبحوث ، دائمًا بمهام خدمات البحوث والمعلومات في مجلس الشيوخ. تتكون هذه الوحدة من فريقين: فريق التحليلات والأبحاث الذي يعمل به 8 محللين وباحثين وفريق المعلومات والإحصاء مع 3 موظفين متخصصين يعملون على التحليلات والبيانات الإحصائية.

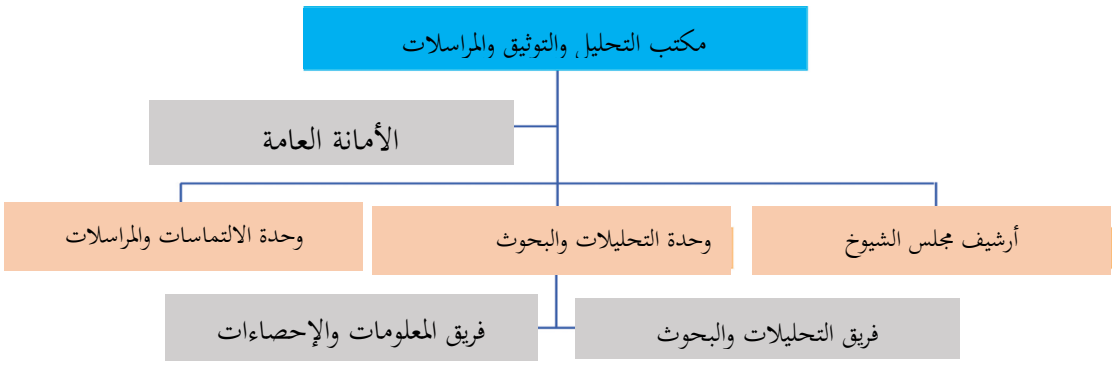

الصورة. 2: الهيكل الحالي لمكتب التحليل والتوثيق والمراسلات

وفقًا للمادة 15 من قواعد ولوائح مجلس الشيوخ ، "يشمل نطاق نشاط مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات تزويد مجلس الشيوخ بالخبرة والمعلومات ، فضلاً عن هيئاته وأعضاء مجلس الشيوخ ومستشار مجلس مجلس الشيوخ ، يتعامل مع المراسلات الواردة من المواطنين والموجهة إلى مجلس الشيوخ وهيئاته ومستشاري مجلس الشيوخ ، وتوثيق وأرشفة أعمال مجلس الشيوخ ، ولا سيما:

1) إعداد وتقديم التحليلات ودراسات الخبراء والتقارير المواضيعية ؛

(2) إعداد وتبادل المعلومات والإحصاءات اللازمة لعمل مجلس الشيوخ ؛

(3) النظر في الالتماسات المقدمة من هيئات مجلس الشيوخ ؛

(4) الرد على الرسائل غير الرسمية الموجهة إلى مجلس الشيوخ وهيئاته ، ومستشار مجلس الشيوخ ؛

(5) ضمان توافر المعلومات العامة المتعلقة بنشاط مجلس الشيوخ وهيئاته ومستشار مجلس الشيوخ ؛

(6) توثيق عمل مجلس الشيوخ عن طريق إعداد وجمع المواد التي تضم موارد المحفوظات الوطنية التي تم تطويرها أثناء نشاط مجلس الشيوخ ، وكذلك هيئاته وأثناء ساعات عمل مكاتب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ ؛

(7) التعاون وتبادل المعلومات مع خدمات البحث والتحليل وخدمات الأرشيف للبرلمانات الأجنبية. "

ضمن المعلومات وخدمة الخبراء، تتضمن مهام المكتب، بما في ذلك فريق التحليلات والأبحاث، على وجه الخصوص:

- دعم عمل مجلس الشيوخ من خلال إعداد الأوراق والتحليلات ودراسات الخبراء والمعلومات؛
- طلب الآراء الخارجية ودراسات الخبراء؛
- دعم المحتوى للمكاتب الأخرى في تنظيم الندوات والمؤتمرات واجتماعات الندوات للجان؛
- تطوير وتحرير محتوى المواد للمؤتمرات ومواد ما بعد المؤتمر؛
- جمع وتطوير المنشورات والمواد المفيدة لعمل مجلس الشيوخ؛
- الحفاظ على النسخ بلغات أجنبية من موقع مجلس الشيوخ على الإنترنت والتعاون في تطوير منشورات بلغات أجنبية لمستشار مجلس الشيوخ،
- التعاون وتبادل المعلومات مع خدمات البحث والتحليل في برلمانات البلدان الأخرى، مع شبكات المعلومات الدولية، وكذلك مع مراكز البحث والمعلومات العلمية المحلية والأجنبية، وكذلك إعداد المعلومات حول الإجراءات التي اتخذها المكتب في سيتم نشر هذا الصدد على الموقع الإلكتروني؛
- تطوير وتحرير "الدراسات والمواد حول مجلس الشيوخ".

تشمل مهام فريق المعلومات والإحصاء ما يلي:

- إعداد وتبادل المعلومات والإحصاءات اللازمة لعمل مجلس الشيوخ وهيئاته ومستشار مجلس الشيوخ ؛
- أخذ أوامر للتقارير والتحليلات المتعلقة بنشاط المكتب ؛
- مراقبة عمل مجلس النواب والإعداد المستمر لمذكرات المعلومات حول هذا الموضوع ؛

- إعداد تقارير أسبوعية عن سير عمل مجلس الشيوخ لتنشر على الموقع الإلكتروني ؛
- التحليل الإحصائي لعمل مجلس الشيوخ ؛ إعداد المنشور "بيانات مختارة عن أعمال مجلس الشيوخ البولندي".

3. الشكل الحالي لخدمات البحوث والمعلومات في مجلس الشيوخ هو نتيجة لتطور مؤسسي معين وإعادة تنظيم متتالية حدثت في السنوات السابقة. ومع ذلك ، يجدر التأكيد على أنه بغض النظر عن التغييرات التنظيمية ، فإن وظيفة ومهام المكتب ظلت كما هي. يمكن للمرء حتى أن يقول أن التكنولوجيات الجديدة والإنترنت وتحسين الوصول إلى المعلومات وتدفقها وما ينتج عنها من زيادة في ضغط الوقت في جمع المعلومات وتحليلها وتطويرها ونقلها من جهة ، ومن ناحية أخرى، صعوبة أكبر في التحقق من دقة تلك المعلومات (أخبار وهمية) وموثوقة المصادر ، جعل عمل خدمات البحث والمعلومات أكثر تعقيدًا.

باستخدام تسمية علم الإدارة ، يمكن القول أن أنشطة خدمات البحث والمعلومات ذات طبيعة خدمة فيما يتعلق بالعملاء الداخليين المحددين في قواعد وأنظمة مجلس الشيوخ. الموقف المعتاد هو الاستجابة وتنفيذ الأوامر الصادرة عن هيئات مجلس الشيوخ ، أو أعضاء مجلس الشيوخ الفرديين أو رئيس مجلس الشيوخ. وفي هذا الصدد ، كثيراً ما يقيم المحللون تعاونًا مع أفضل الخبراء الخارجيين ، من الدوائر الأكاديمية والبحثية ، وبين الممارسين المشهورين ، على سبيل المثال فيما يتعلق بدراسات الخبراء القانونيين أو المسائل المتعلقة بالقطاع غير الحكومي. في المتوسط ، تطلب وحدة التحليلات والبحوث حوالي 15 دراسة خارجية من الخبراء سنويًا. تم تحديد قواعد هذا التعاون بدقة في القرار رقم 49 الصادر عن رئاسة مجلس الشيوخ في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 ، والذي بموجبه أصدر الأمين العام لمجلس الشيوخ الأمر رقم 20 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 بشأن المبادئ والإجراءات التفصيلية لإبرام الاتفاقيات مع الخبراء وأعضاء فرق المستشارين وكذلك الأحكام التفصيلية لهذه الاتفاقيات. لقد عمل المكتب مع خبراء خارجيين لسنوات عديدة وبنى قاعدة كبيرة من المتعاونين الذين ما زالوا يتم تحديثهم واستكمالهم بأسماء جديدة لأفضل المتخصصين في مجال معين.

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أنشطة مكتب التحليل والوثائق والمراسلات ، ولا سيما وحدة التحليلات والبحوث ، هي أنشطة استباقية بطبيعتها أيضًا. يقوم موظفو الوحدة ، بمبادرة منهم ، بعد تحليل أكثر المواضيع إثارة للاهتمام حاليًا الناشئة في مجال التشريع أو مجرد حضور في الخطاب العام ،

باقتراح موادهم المواضيعية الخاصة بهم والتي ، بموافقة مدير المكتب ، يعدون في شكل تقارير كونها جزءا من سلسلة النشر.

4.يتم نشر جميع دراسات الخبراء والأوراق والتحليلات المواضيعية بشكل عام على موقع مجلس الشيوخ. وهي مقسمة إلى سلسلة منشورات "آراء ودراسات خبراء" ، "تقارير مواضيعية" (عادة ما يتم نشر أعمال المحللين الخاصة بالمكتب هنا). بالإضافة إلى ذلك، يتم إرسال المعلومات إلى أعضاء مجلس الشيوخ مع قائمة المواد التي أعدتها وحدة التحليلات والبحوث في مكتب التحليلات والوثائق والمراسلات، بحيث يتمكنوا من الوصول المستمر إلى المعلومات، بما في ذلك دراسات الخبراء التي أمر بها أعضاء مجلس الشيوخ الآخرين، ويمكن بسهولة العثور على التقرير الذي يهتمون به. بغض النظر عما إذا كان قد تم إعداد مواد معينة أم لا، أو أنه من عمل المكتب، يتمتع جميع أعضاء مجلس الشيوخ، ولكن المواطنين أيضًا ، بالمساواة في الوصول إليه عبر الإنترنت. تجدر الإشارة إلى أن نشر المكتب على الملأ (على موقع مجلس الشيوخ على شبكة الإنترنت) له آثار أوسع من العمل على الغرفة فقط. لا يتعلم المواطنون فقط المسائل التي يتناولها أعضاء مجلس الشيوخ، ولكنهم يتمتعون أيضًا بالمساواة في الوصول إلى المعرفة في مجال معين؛ يبدو أنه مهم للغاية من منظور تطور المجتمع المدني. في العديد من المناسبات، يتلقى موظفو المكتب ردودًا من الأشخاص البولنديين المهتمين، مما يشير إلى أن المواد التي يتم إعدادها ونشرها وفقًا لآراء ودراسات الخبراء والتقارير المواضيعية لا تتم قراءتها فحسب ، بل يستخدمها المواطنون أيضًا. كان هذا هو الحال مع دراسة الخبراء حول الحضانة المشتركة ، ودراسة الخبراء حول التقسيم الإقليمي لمنطقة مازوسي وغيرها الكثير.

يتم أيضًا نشر الأوراق الإحصائية التي أعدها محللو مكتب التحليل والوثائق والمراسلات مثل البيانات المختارة والإحصاءات الأساسية وتعديلات مجلس الشيوخ على القوانين التي اعتمدها مجلس النواب على الموقع الإلكتروني. توفر هذه المعلومات المعدة والمكثفة للمواطنين الفرصة للحصول على المعرفة الأساسية والمقدمة بوضوح حول أعمال مجلس الشيوخ والشيوخ دون الحاجة إلى البحث من خلال مصادر مختلفة للبيانات.

نشاط النشر الخاص بالمكتب مهم أيضًا. الموظفون المتخصصون يعدون المنشورات العرضية ، على سبيل المثال ذات الصلة بتاريخ مجلس الشيوخ (سلسلة من المنشورات التي تصف المصطلحات المتتالية لمجلس

الشيوخ من جديد ، والمنشورات المتعلقة باليوبيل واحتفالات الذكرى السنوية). في بعض الأحيان ، يتم تقديم هذا المنشور للمكتبات ، التي يتم توزيعها خلال المؤتمرات المواضيعية أو يتم تسليمها إلى المجتمعات البولندية في الخارج أثناء رحلات مارشال مجلس الشيوخ.

5.لسنوات عديدة حتى الآن، كان مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات عضوًا في العديد من الهيئات الدولية التي تجمع وحدات البحوث البرلمانية مثل المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلمانيين (ECPRD) أو IFLAPARL (قسم المكتبات وخدمات البحوث للبرلمانات) الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA). إلى جانب الزملاء من خدمات البحوث والمعلومات من برلمانات مجموعة فيزغراد ، يشكل موظفو مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات منصة لتبادل المعلومات حول تعاون وأنشطة البرلمان في منتدى V4. لا يزال هذا المشروع قيد التطوير والذي ينتج عنه العديد من الاجتماعات الموضوعية وإنشاء موقع إلكتروني مخصص.

يعد التعاون الدولي جزءًا مهمًا من عمل المكتب، فهو يسمح له بالاستفادة من تجربة خدمات البحوث الأخرى، ولكن أيضًا لتبادل الخبرات والنتائج، سواء على المستوى الفني أو التنظيمي. كجزء من التعاون الدولي (برامج التوأمة) وتبادل الخبرات المتبادل، شارك موظفو مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات في البرامج التدريبية للإدارة البرلمانية لما يشار إليه باسم "الديمقراطيات الناشئة". كانت الوجهة الرئيسية للزيارات المنظمة البلقان، بما في ذلك دول مثل مقدونيا. كان الهدف من الزيارات هو نقل المعرفة إلى الزملاء هناك الذين بدأوا للتو عملية بناء إدارة برلمانية حديثة. إنها تجربة بالغة الأهمية وعنصر حاسم في عمل خدمات البحوث والمعلومات كجزء من الإدارة البرلمانية، لأنها تساهم في الزيادة العالمية في

جودة العمل الذي تقدمه الإدارات البرلمانية وتسريع عملية إرساء الديمقراطية من خلال تبادل الأمثلة والحلول الجيدة والمثبتة.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Mr Jakub KOWALSKI

Secretary General of the Senate of Poland

To the General Debate on

Information and Document Services in Parliaments: A comparative Study

Doha Session

April 2019

1. The beginnings of the Research and Information Services in the Chancellery of the Senate are closely connected with political changes that took place in Poland after the 1989 elections. It was then that the Senate began the process of developing a completely new administration. The United States Congress played an important role in this process. The first democratic elections to the reborn Senate of the Republic of Poland sparked the interest of the US Senate in Poland's emerging democracy and its new democratically elected administration. The American Senators voted to help their Polish counterpart. The voting concerned the establishment of the Gift of Democracy programme. Under this programme, in April 1990 the House of Representatives appointed the Special Task Force on the Development of Parliamentary Institutions in Eastern Europe. It was called the "Frost-Solomon Task Force" – after the names of its President, a congressman from the democratic party Martin Frost, and a republican congressman who supported this initiative, Gerald B. Solomon. The Polish Parliament was the first Eastern European institution to receive American aid. In the Resolution of 26 October 1989, the US Congress stated that "in view of Poland electing its first Parliament by the vote of majority in over fifty years, one committed to social and economic reforms and to the freedom of an individual, while lacking experience, training, technical equipment, research services, developed procedures, the Congress, which has solid legislative experience and operational potential, approves the Gift of Democracy programme from the United States Congress for the new Senate and Sejm in Poland". The first measure the Americans took was to deliver the necessary technical equipment, such as e.g. PCs. This programme allowed the Senate and Sejm to begin creating professional Research and Information Services, as the American partners offered a variety of training courses and a number of study visits involving the transfer of know how related to the functioning of such services.

Shortly after the 1989 elections, work began on constructing the organisational structure of the Senate's administration which had to be created from the ground up. The task to create the new Chancellery of the Senate was entrusted to the Deputy Marshal of the Senate, Andrzej Wielowiejski. He supervised the plans for the said structure, implementation of its functioning rules, recruitment of staff members. He offers the following account of this period in an interview: "The Chancellery of the Senate simply did not exist. There were Senators and some measures, yes, brought in provisionally. And then there were the administrators of Sejm buildings (...) you reminded me of [...] creating this Chancellery and this tedious, gruelling clerical and expert work. Well, we ultimately to move forward with it somehow."

In 1990, the Office of Research and Analyses was established. Its basic structure and responsibilities were established in September 1991 and extended in May 1992. It was particularly important at that time that the Senators newly elected in the first free elections to the Senate since World War II had access to the level of service, substantive and information support both in the Parliament and in their activity in the electoral districts. This help was necessary, because a large part of Senators had different experiences from their oppositional and underground activity, but they did not have such experience in the parliamentary work. The overarching

goal of the Office of Research and Analyses was for the Senators to have access to the knowledge and information, so that in the time of difficult political transformation they could make informed decisions in the legislative process. Therefore, from the very beginning the Research and Information Services constituted an integral part of the reborn Senate's administration which after all was the first, built from scratch, non-communist institution at that time. At first, the Office had two staff members – the Director and one head specialist. The team grew over the years and in 1991 it already consisted of 21 people, expanding further to 33 in the following year. At that time, the Office consisted of 4 units:

- The Unit of Rapid Information
- The Unit of Foreign Language Publications
- The Unit of Research
- Archives of the Senate

At that time, on 26 November 1991 Poland became the member of the Council of Europe and shortly afterwards the Research and Information Services of both Chambers of the Polish Parliament acceded to the European Center for Parliamentary Research and Documentation (ECPRD), a network of information exchange between the parliaments of Europe presided by the Council of Europe and the European Parliament. Thus, the cooperation between the research services of the Senate and the administration of European institutions long preceded Poland's accession to the European Union. The negotiation process and the pre- and post-accession period posed many new challenges for the Office. One of them was new EU legislation. The need to work on Community documents and the process of adjusting the law to the EU regulations lead to the creation of a new unit at the Office dedicated to the issue of European integration. The dynamics of changes at the Office itself in the 1990s were high. In 1999, there were 8 units in total functioning at the Office:

- The Unit of Rapid Information
- The Unit of European Integration
- The Unit of Civic Education
- The Unit of Expert Studies
- The Unit of Polish Communities Abroad
- The Unit of Letters
- The Unit of Legal Consultancy
- Archives of the Senate

In the subsequent years the name of the Office and its organisational units have changed, but the Research and Information Services remained at its core.

2.

Today, the Chancellery of the Senate is an institution employing almost 360 people, at the Analyses, Documentation and Correspondence Office there are 28 people in total employed throughout all Units, including two Directors. The Analyses, Documentation and Correspondence Office is one of 8 offices for substantive matters which are directly subordinate to the Secretary General of the Senate.

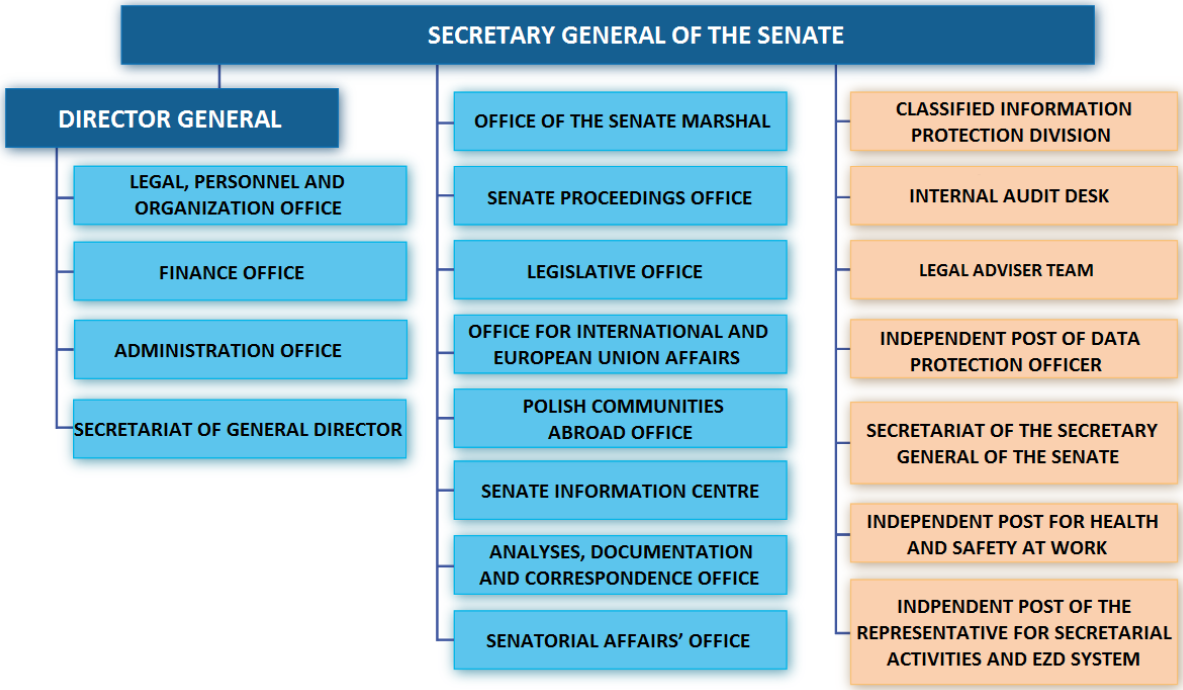

Figure 1: The structure of the Chancellery of the Senate of the Republic of Poland

The task of the Analyses, Documentation and Correspondence Office is to support the activity of the Senate as the legislative authority, its bodies and individual Senators by providing independent analyses, materials and information, as well as recording the Senate's activities and handle the correspondence and petitions addressed to the Senate. The Office has three organisational units supervising the performance of these tasks:

- Analyses and Research Unit
- Petitions and Correspondence Unit
- Archives of the Senate

The Analyses, Documentation and Correspondence Office, through the Analyses and Research Unit, invariably carries out the tasks of the Senate's Research and Information Services. This Unit consists of two teams: Analyses and Research Team which employs 8 analysts-researchers and Information and Statistics Team with 3 specialised staff members working on analyses and statistical data.

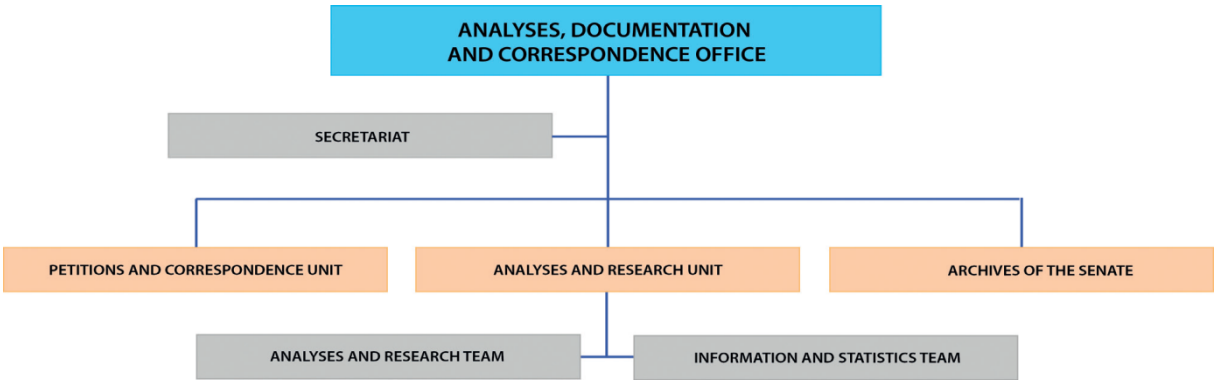

Figure 2: The current structure of the Analyses, Documentation and Correspondence Office

According to § 15 of the Rules and Regulations of the Chancellery of the Senate, "the scope of activity of the Analyses, Documentation and Correspondence Office includes providing the Senate with expertise and information, as well as its bodies, Senators and the Chancellery of the Senate, handling the correspondence from citizens addressed to the Senate, its bodies and the Chancellery of the Senate, and documenting and archiving the Senate's work, in particular:

(1) Preparing and providing analyses, expert studies and thematic reports;
(2) Preparing and sharing information and statistics necessary for the work of the Senate;
(3) Handling the examination of petitions by the Senate's bodies;
(4) Answering non-official letters addressed to the Senate and its bodies, and the Chancellery of the Senate;
(5) Ensuring the availability of public information concerning the activity of the Senate, its bodies and the Chancellery of the Senate;
(6) Documenting the work of the Senate by preparing and gathering materials comprising the National Archival Resources developed in the course of the Senate's activity, as well as its bodies and during the working hours of Senators' offices and the Chancellery of the Senate;
(7) cooperation and exchange of information with the research and analysis services and archive services of foreign parliaments."

Under the information and expert service, the tasks of the Office, including Analyses and Research Team, include in particular:

- Supporting the work of the Senate by preparing papers, analyses, expert studies and information;
- Ordering external opinions and expert studies;
- Content support for other Offices in the organisation of seminars, conferences and seminar meetings of committees;
- Developing and content editing of materials for conferences and post-conference materials;
- Gathering and developing publications and materials useful for the work of the Senate;
- Maintaining the foreign language versions of the Senate's website and cooperation in developing foreign language publications of the Chancellery of the Senate,
- Cooperation and exchange of information with research and analysis services of parliaments of other countries, with international information networks, as well as with domestic and foreign centres of research and scientific information, as well as preparation of information on the actions of the Office taken in this respect to be published on the website;
- Developing and editing the "Studies and materials about the Senate".

The tasks of the Information and Statistics Team include:

- Preparing and sharing of information and statistics necessary for the work of the Senate, its bodies and the Chancellery of the Senate;
- Taking orders for reports and analyses on the activity of the Office;
- Observing the work of the Sejm and ongoing preparation of information notes on this subject;
- Preparing weekly reports on the course of the Senate 's work to be published on the website;
- Statistical analysis of the Senate's work ; preparing the publication "Selected data on the work of the Polish Senate".

3.

The current shape of the Senate's Research and Information Services is the result of certain institutional evolution and successive reorganisations which took place in the previous years. However, it is worth to emphasise that regardless of the organisational changes, the function and tasks of the Office remained the same. One could even say that new technologies, the Internet, better access to information, its flow and the resulting increased time pressure in collecting, analysing, developing and transferring information on the one hand, and on the other greater difficulty in

verifying the accuracy of that information (fake news) and reliability of sources, made the work of the Research and Information Services more complex.

Using the nomenclature of management science, one could say that activities of the Research and Information Services are of a service nature in relation to internal clients specified in the Rules and Regulations of the Chancellery of the Senate. The typical situation is responding and executing orders from the bodies of the Senate, individual Senators or the Head of the Senate Chancellery. In this respect analysts often establish cooperation with the best external experts, both from academic and research circles, and among renowned practitioners, e.g. with regard to legal expert studies or matters related to the non-governmental sector. On average, the Analyses and Research Unit orders around 15 external expert studies annually. The rules for this cooperation are strictly defined by the Resolution no 49 of the Presidium of the Senate of 17 November 1995, under which the Secretary General of the Senate issued the Ordinance no 20 of 20 November 1995 on the detailed principles and procedure of concluding agreements with experts and members of adviser teams as well as the detailed provisions of such agreements. The Office has worked with external experts for many years and has built a substantial base of collaborators which continues to be updated and supplemented with new names of the best specialists from a given field.

However, it is worth noting that many activities of the Analyses, Documentation and Correspondence Office, and in particular of the Analyses and Research Unit are also proactive in nature. Staff members of the Unit, on their own initiative, following the analysis of the currently most interesting subjects emerging in the area of legislation or simply present in the public discourse, propose their own thematic materials which, with the approval of the Director of the Office, they prepare in the form of reports being part of publication series.

4.

Practically all expert studies, thematic papers and analyses are made public on the Senate website. They are divided into publication series “Opinions and Expert Studies” (works of external experts are published here), “Thematic Reports” (own works of the Office analysts are usually published here). In addition, information is sent to the Senators with the list of materials prepared by the Analyses and Research Unit of the Analyses, Documentation and Correspondence Office, so that they have ongoing access to information, including expert studies ordered by other Senators, and can easily find the report they are interested in. Regardless whether the preparation of a given material has been ordered or it is the own work of the Office, all Senators, but also citizens have an equal access to it via the Internet. It bears mentioning that making the publication of the Office public (on the Senate website) has a broader implications than only work for the Chamber. Citizens not only learn about the matters addressed by the Senators, but also have equal access to the knowledge in a given area; it appears to be very important from the perspective of the development of a civil society. On many occasions the staff members of the Office

receive response from interested Polish people which indicates that materials prepared and published under Opinions and Expert Studies and Thematic Reports are not only read, but also used by citizens. This was the case with the expert study on joint custody, expert study on the territorial division of the Mazowsze region and many others.

Statistical papers prepared by analysts of the Analyses, Documentation and Correspondence Office such as selected data, basic statistics, Senate amendments to the Acts adopted by the Sejm are also published on the website. This prepared and condensed information provides the citizens with the opportunity to obtain fundamental and clearly presented knowledge on the work of the Senate and Senators without the need to search through different sources of data.

The Office's publishing activity is also important. Specialised staff members prepare occasional publications e.g. related to the history of the Senate (series of publications describing the successive terms of the Reborn Senate, publications related to jubilees and anniversaries). Sometimes these publication are given to libraries, distributed during thematic conferences or handed over to the Polish communities abroad during travels of the Marshal of the Senate.

5.

For many years now, the Analyses, Documentation and Correspondence Office has been a member of various international bodies which gather parliamentary research units such as the European Centre for Parliamentary Research and Documentation (ECPRD) or IFLAPARL (Library and Research Services for Parliaments Section) of the International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA). Together with colleagues from the Research and Information Services from the parliaments of the Visegrad Group, the staff members of the Analyses, Documentation and Correspondence Office constitute a platform for information exchange on the cooperation and activities of the Parliament on the V4 forum. This project is still in development which results in many substantive meetings and creation of a dedicated website.

International cooperation is an important part of the Office's work, it allows it to benefit from the experience of other research services, but also to share its own experience and results, both on the substantive and organisational level. As part of international cooperation (twinning programmes) and mutual sharing of experiences, the staff members of the Analyses, Documentation and Correspondence Office took part in training programmes for the parliamentary administration of what are referred to as "young democracies". The main destination of organised visits were the Balkans, including countries like Macedonia. The goal of the visits was to impart the knowledge onto the colleagues there who have just started the process of building a modern parliamentary administration. It is an extremely important experience and a crucial element of the work of the Research and Information Services as part of parliamentary administration, because it contributes to the global increase in the

quality of work of provided by parliamentary administrations and accelerates the democratisation process by sharing good and proven examples and solutions.